التشريب لشرح التهذيب

(الجزء الأوّل)

عبيد العطّار علي إعجاز المدني

غفر الله ذنبه الخفي والجلي

دار الكتب البحثية

لاهور باكستان

التشريب لشرح التهذيب

عبيد العطّار علي إعجاز المدني العطّاري

غفر الله القوي ذنبه الخفي والجلي

(الجزء الأول)

دار الكتب البحثية

الموضوع: علم المنطق

العنوان: "التشريب لشرح التهذيب"

المصنّف: علي إعجاز المدني عفي عنه ...

الإشراف الطباعي: دار الكتب البحثية لاهور باكستان ...

عدد الصفحات: 183

الطبعة الأولى: 11/27/2022

جميع الحقوق محفوظة للمصنف، يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة، والنسخ والتسجيل الميكانيكي أو الإلكتروني أو الحاسوبي إلا بإذن خطّي من دار الكتب البحثية ...

هاتف: +923004771168/+13463815752

البريد الإليكتروني: aliijazif@hotmail.com

عملت في هذا الكتاب

قد حاولت في أن يعرض شرح الكتاب على نحو يسهل به قراءته وفهمه وييسّر الناظرين ...

قد اهتممت في شرحي بتوضيح الألفاظ الصعبة بالسهلة والعبارات المشكلة باليسرة ...

قد أضفت إليه فوائد ليروح بها الجوعان جوعه وزوائد ليبرد بها العطشان عطشه ...

قد قابلت أصل المتن مع نسخ متعددة ...

قد بذلت الجهد في تخريج الآيات القرآنية ...

قد أوردت الخط العربي الجديد والتزمت علامات الترقيم حتى الوسع ...

قد علقت في عدة مقامات تعليقات عربية وأردية في الجزءين ...

بالجملة قد بذلت جهد أفكاري في إعداد هذا الكتاب ومع ذلك، لا يخلو نفسي عن الخطاء والنسيان فأرجو من المكرمين أن يغطوه بجلباب الإصلاح والعفو والإحسان وما النصر إلا بالرحمن وهو خير من يستعان وفي الختام أسأل الله عزوجل أن ينفع به جميع المسلمين والمسلمات وحسبنا الله ونعم الوكيل وعليه التوكل ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم وصلى الله تعالى على حبيبنا وشفيعنا وقرة عيوننا سيدنا ومولانا محمد النبي المختار وآله وصحبه أجمعين ...

من أحقر العباد عبيد العطّار على إعجاز المدني

المقدّمة

الحمد لله الذي خصص نوع الإنسان من جنس الحيوان باكتساب المجهول من المعلوم تصوّرا وتصديقا والصلاة والسلام على سيدنا محمد بقاطع الحجّة وساطع البرهان أمّا بعد فيقول العبد الحقير الجدير برحمة العزيز المضطر لإحسان حبيبه النصير **أبو حنظلة علي إعجاز المدني** غفر الله القوي ذنبه الخفي والجلي فلما التمس بعض أصحابي في أثناء التدريس لشرح التهذيب أن أكتب شرحا يحل عقد ألفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض من معانيه فشرعت إجابة لهم مع الاعتراف بقصور باعي والتسبب بقلة متاعي بصحف هادية فهذه فوائد شريفة لشرح "**شرح التهذيب**" وهذا منّ عظيم علي قطعا من الملك الرقيب جل ذاته بتوسل محمد أسئل في الدارين النجاح الفلاح الفوز من الحسيب المجيب عز اسمه فالحروف المعدودة بالطرق الجديدة أريد أن أذكرها للتمهيد الوحيد ولا مقصود منها إلا ثلاثة وجوه الأول أن أسلافنا قد صنفوا كتبا لا محالة في كل موضوع ولا ريب فيه ومع ذلك طلابنا لا يميلون إلى اشتراء كتبهم واستفادة العلم منها لأن كتبهم بالجملة في اللغة العربيّة ولغتهم دقيقة جدّا والطالبون يرجّحون السهلة على الدقّة فهم في زماننا الحاضر يختارون الشروح الأرديّة ويهربون عن الشروح العربيّة لدقّتها وفي أيديكم كتابي المسمى ب"**التشريب لشرح التهذيب**" وإن كان في اللغة العربيّة ولكنّي قد اهتممت فيه اللغة العربيّة السهلة وقد علّقت الحواشي الأرديّة في بعض المواضع تيسيرا وتقريبا للفهم إذ ما مقصدي إظهار مؤهّلاتي العلميّة وتسلّطها على المتعلّمين وأرجو أنّهم يجدونه كالشرح الأرديّة من حيث

سهلة الألفاظ وسلالتها وجودة السبك ويثبت هذا الكتاب مفيدا للمعلّمين والمتعلّمين بحمد الله تعالى وبفضل رسوله العزيز وأنا أسئل الله أن يجعله نافعا للعلماء والطلباء والثاني بيان أن تمام ما ذكر في هذا الشرح ليس من ألفاظي بل أني قد حاولت أن آخذ العبارات حتّى المقدور من أسلافي وأجعلها مسهّلا لها في كتابي هذا إذ ليس في ألفاظي ما في ألفاظهم من البركة ثم إنّ عباراتهم مشكلة المعاني والمفاهيم لهذا أنا لم آل جهدا في تسهيل عباراتهم وتبيين مطالبها ومعانيها بالألفاظ السهلة والعبارات المختصرة والثالث إخراج التحسين وإهداء الكتاب إلى راحة روحي واطمئنان[1] قلبي وذخري ليومي وغدي والصوفيّ الأكبر والعارف الكامل والعابد الزاهد والداعي الكبير وبطل التأسيس للحركة "دعوت إسلامي" وهو مرشدي الكريم الحضرة العلّامة أبو البلال محمّد إلياس العطّار الضيائيّ الرضويّ القادريّ متّعني الله بطول حياته ولوالديّ الكريمين المكرّمين المعزّزين في الدارين ولفؤادي أعطاهم الله حصّة وافرة من أدعية النبيّ المختار لأمّته المحتاجة إلى مغفرة الغفّار آمين ...

---

[1] من باب "افعلّال".

فهرس المباحث

المباحث	الصفة

التصوّرات

المباحث	الصفة
المبحث في الحمد ...	01
المبحث في الهداية ...	07
المبحث في قوله "سواء الطريق" ...	12
المبحث في متعلق الظرف ومعنى التوفيق ...	15
المبحث في معنى الصلاة ووصف الرسالة ...	17
المبحث في الفرق بين الرسالة والنبوة ...	19
المبحث في الاقتداء وأقسامه ...	25
المبحث في الفرق بين آل وأهل ...	26
المبحث في إعراب "بعد" ...	30
المبحث في تعيين المشار إليه ...	32
المبحث في تعريف المنطق والكلام ...	36
المبحث في أقسام الإضافة ...	39
المبحث في تحقيق "سيما" ...	42
المبحث في تنكير "المقدمة" وتعريف "القسم" ...	45
المبحث في ظرفية الشيء لنفسه ...	46
المبحث في المقدمة ...	52

المبحث في معاني العلم ...	55
المبحث في كون التصديق بسيطا أو مركبا ...	58
المبحث في أقسام العلم ...	62
المبحث في معنى الاقتسام ...	64
المبحث في معنى النظر ...	68
المبحث في بيان الحاجة إلى المنطق ...	70
المبحث في الموضوع ...	74
المبحث في الدلالة ...	80
المبحث في المفرد والمركّب ...	92
المبحث في الكلمة والاسم والأداة ...	96
المبحث في التشخّص ...	100
المبحث في المشترك والمنقول والحقيقة والمجاز ...	104
المبحث في الجزئي والكلي ...	109
المبحث في المفهوم والمعنى والمدلول والفرض ...	109
المبحث في الإمكان ...	111
المبحث في النسب الأربع ...	114
المبحث في النقائض ...	118
المبحث في الكليات الخمسة ...	133
المبحث في حقيقة ما هو ...	135

المبحث في السطح والخط والنقطة ... 140
المبحث في ترتيب الأجناس والأنواع ... 143
المبحث في كلمة "أيّ" ... 148
المبحث في المقوّم والمقسّم ... 152
المبحث في الكلي المنطقي والطبعي والعقلي ... 166
المبحث في المعرّف ... 173

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ...

بسم الله الرحمن الرحيم قوله الحمد لله افتتح كتابه بحمد الله بعد التسمية اتباعا بخير الكلام واقتداء بحديث خير الأنام عليه وعلى آله الصلاة والسلام ...

بسم الله إلخ إن متعلق الباء أي ما يتعلق به الباء هو التبرك أو التيمن وهو متروك نسيا منسيا والباء للمصاحبة فهو حال عامله أبتدء أي متبركا أو متيمنا بسم الله أبتدء فيقع الظرف مستقرا لكون متعلقه محذوفا ويسمى بالمستقر لاستقرار الجملة عليه وعدم إفادتها المعنى بدونه نحو زيد على الكرسي فبدون الظرف لا يفيد المعنى زيد **قوله**[1] **الحمد لله** إن قيل لم افتتح المصنف بحمد الله كتابه بعد التيمن بالتسمية؟ فعل المصنف كذا اتباعا بخير الكلام أي بالقرآن الكريم واقتداء بحديث خير الأنام أي بحديث النبي المحترم صلى الله عليه وآله وسلم هذا ما قاله الشارح بقوله **الحمد لله** الجملة بتمامها مقولة للقول **افتتح** الماتن عليه الرحمة **كتابه**[2] **بحمد الله بعد التسمية** أي بعد التيمن بالتسمية **اتباعا** علة للفعل المذكور من الافتتاح **بخير الكلام** أي القرآن لأنه خير الكلام **واقتداء بحديث خير الأنام** أي الخلق أو جميع ما على وجه الأرض **عليه وعلى آله الصلاة والسلام** عطف على اتباع فهذا أيضا علة للفعل المذكور ...

---

[1] الضمير راجع إلى مصنف التهذيب وهو العلامة سعد الدين التفتازاني رحمه الله الباري.

[2] الضمير عائد على الماتن.

....

فإن قلت حديث الابتداء مروي في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق؟ قلت الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي وفي حديث التحميد على الإضافي أو على العرفي أو في كليهما على العرفي ...

فإن قلت حديث الابتداء أي ابتداء الأمر العظيم **مروي في كل من التسمية**[1] **والتحميد**[2] فلم افتتح كتابه بالتسمية ثم بالتحميد؟ فجوابه أنه رحمه الله تعالى قد اختار هذا جاعلا أسلوب كتابه موافقا لأسلوب كتابه سبحانه وتعالى لأنه جل مجده شرع كتابه أولا بالتسمية ثم أعقبه بالتحميد ثم لما كانت الأحاديث مروية في الابتداء بالتسمية والتحميد كليهما **فكيف التوفيق** بين الأحاديث المتعارضة ظاهرا؟ **قلت الابتداء في حديث التسمية محمول على** الابتداء **الحقيقي** هو تقديم الشيء على الكل والابتداء **في حديث التحميد** محمول **على** الابتداء **الإضافي** هو جعل البعض مقدما على البعض ومؤخرا عن الآخر **أو على** الابتداء **العرفي** هو جعل الشيء مقدما على المقصود **أو** الابتداء **في** التسمية والتحميد **كليهما** محمول **على** الابتداء **العرفي** ...

---

[1] قوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع.

[2] قوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع.

....

الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان أو غيرها والله علم على الأصحّ للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال ...

الحمد هو الثناء على قصد التعظيم ظاهرا وباطنا فخرج الحمد على قصد السخرية والاستهزاء **باللسان**[1] أي بمبدء التعبير فدخل حمد الله تعالى لذاته **على** الفعل **الجميل الاختياري** أي ما لا يكون باختيار الغير كما هو المفهوم عرفا فشمل الحد حمد الله تعالى على صفاته القديمة **نعمة** هي الفاضلة وجمعها الفواضل ومعناها العطية المتعدّية فالمراد بالتعدّي هو التعلق بالغير كالإنعام أي كإعطاء النعمة **كان أو غيرها**[2] هو الفضائل جمع فضيلة وهي خصلة ذاتية ذات فضل **والله** عند المصنف **علم على الأصحّ** هو مقابل للصحيح فالمذهب الصحيح مذهب البيضاوي أي الله اسم **للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال** هنا ثلاثة أبحاث الأول في مصداق الاسم والثاني في كون الله اسما أو علما والثالث في اعتبار الجهتين للهمزة في علم الجلالة فإذا كان الله اسما فله ثلاثة مصاديق بالعموم أولها هو ما قابل الكنية واللقب وثانيها هو ما قابل الصفة وثالثها هو ما قابل الفعل والحرف والمراد به هنا ما قابل الصفة ثم الاختلاف الشديد في لفظ الله من حيث كونه اسما أو علما فإنه اسم في مذهب وعلم في مذهب آخر والقائلون بعلميته يدعون أن لفظ الله لو كان اسما فات التوحيد الذي هو مقصدنا لأن الاسم موضوع لمفهوم كلي أي لفظ الله يقال لمعبود مطلق سواء كان حقا أو باطلا فهم يجيبون بأنه أولا كان اسما لمفهوم كلي ثم صار معينا للذات

---

[1] فخرج الثناء بالجنان والأركان بقيد اللسان.

[2] أي "كان الأمر نعمة أو غيرها" أو "كان الثناء بالنعمة أو غيرها".

الواجب الوجود فبه رفع الاعتراض وعلم منه أن لفظ الله اسم في مذهب آخر فأصله إلاه حذفت الهمزة بقيت لاه ثم عوضت الألف واللام مقام الهمزة المحذوفة وأدغمت اللام الساكن بالمتحرك عند اجتماع الحرفين المثليين فصار "الله" لذا قد اعتبرت الجهتان في همزة الله جهة العوض وجهة التعريف حين تعتبر جهة العوض تكون الهمزة قطعيا ولا تسقط في أثناء الكلام إذا وقع الله منادى نحو يا ألله لأن اجتماع آلتي التعريف أعني يا ولام التعريف في كلمة واحدة لا يجوز وإذا لوحظ جهة التعريف فتكون الهمزة وصليا وتسقط في وسط الكلام إذا وقع غير منادى نحو فالله خير حافظا وهو أرحم الراحمين ووقت كون الله علما لا يحتاج إلى تكلفات مرتكبة في صورة كونه اسما لأن العلم مرتجل لا تبدل ولا تغير فيه ...

....

ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوّة أن يقال الحمد مطلقا منحصر في حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال من حيث هو كك فكان كدعوى الشيء ببيّنة وبرهان ولا يخفى لطفه ...

ولدلالته أي الله **على هذا الاستجماع** هذا جواب للإشكال المقدر فتقريره أن لله أسماء متعدّدة دالة على صفاته نحو الرازق والخالق والغفار والسميع والبصير وغيرها فلم ذكر الماتن اسم الجلالة هنا؟ فأجيب بأن الأسماء تدل على صفاته المخصوصة كالخالق يدل على صفة التخليق فقط لكن الله يدل على الذات المستجمع لجميع صفاته الكمالية **صار الكلام في قوة أن يقال الحمد مطلقا** فأشار المصنف به إلى أن اللام في الحمد استغراقي أو جنسي أما إرادة الاستغراق بها فواضح وأما كونها جنسيا فهو أيضا صحيح لأنه إذا ثبت الجنس لشيء فاختصت أفراده به فجميع أفراد جنس الحمد يكون مختصا بالله وكون اللام في لله للاختصاص ضروري لأنه إذا اختص الجنس بشيء فاختصاص جميع أفراده به ضروري وإن تجاوز فرد من أفراد الجنس إلى غير ذلك الشيء لكان جنسه ثابتا له ثم لا يوجد الاختصاص **منحصر** قاله مشعرا بأن اللام في لله للاختصاص **في حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمال من حيث هو كك** أي كذلك، بمن حيث هو كك يجيب المصنف سؤالا مقدرا فتقريره لماذا يستحق الله تعالى جميع المحامد؟ فجوابه أن استحقاقه جميع المحامد لكونه علما للذات المستجمع لجميع صفات الكمال **فكان كدعوى الشيء ببينة وبرهان** هذه العبارة جزاء لشرط محذوف وهو إذا كان الأمر كذلك ومعناها أن قوله الحمد لله دعوى مع دليل أعني جميع المحامد راجعة إلى الله هذا دعوى لأن الله علم للذات الواجب الوجود المستجمع

لجميع صفات الكمال هذا دليل فيمكن أن يقال إن "الحمد لله" يتضمن الدعوى مع الدليل وأيضا يمكن تقرير هذا المقام بقاعدة وهي إن حكم على صيغة الصفة فعلته مصدر الصفة نحو أكرمت عالما فأفرضوا لفظ الله بمعنى صيغة الصفة أي معبود أو مستجمع لجميع صفات الكمال وعلة جميع التعريفات لله معبودية أو الاستجماع **ولا يخفى لطفه** أي لطف هذا الكلام لأنه على أعلى الدرجات للفصاحة إذ شيء واحد دعوى أيضا ودليل أيضا ...

قوله: الذي هدانا: الهداية قيل هي الدلالة الموصلة أي الإيصال إلى المطلوب وقيل هي إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب والفرق بين هذين المعنيين أن الأول يستلزم الوصول إلى المطلوب بخلاف الثاني فإن الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب لا تلزم أن تكون موصلة إلى ما يوصل فكيف توصل إلى المطلوب ...

قوله: الذي هدانا هنا بحثان الأول في تعريف الهداية والثاني في الإشكالين الواردين على التعريفين للهداية وجوابهما **فالهداية قيل** قائلوه المعتزلة **هي** أي الهداية **الدلالة الموصلة أي الإيصال إلى المطلوب وقيل** قائلوه الأشاعرة **هي** أي الهداية **إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب والفرق بين هذين المعنيين** أي التعريفين **أن** التعريف **الأول** هو الإيصال إلى المطلوب **يستلزم الوصول إلى المطلوب بخلاف** التعريف **الثاني** هو إراءة الطريق الموصل إلى المطلوب **فإن الدلالة على ما** أي طريق **يوصل**[1] **إلى المطلوب لا تلزم أن تكون** تلك الدلالة **موصلة إلى ما** أي ذلك الطريق المدلول عليه الذي **يوصل**[2] إلى المطلوب **فكيف توصل**[3] تلك الدلالة **إلى المطلوب** واعلم أن في تعريف الهداية بحثاً يفهم مشكلا جدا بين العلماء والطلباء فلا أترك موقعا في تسهيله إن شاء الله ففي تعريفه مذهبان مذهب المعتزلة و مذهب الأشاعرة أما المعتزلة فيبينونه بالإيصال إلى المطلوب وأما الأشاعرة فيعرفونه بإراءة الطريق الموصل إلى المطلوب وبهذا يظهر الفرق بين هذين التعريفين من أن

[1] بمعنى الاستقبال.

[2] بمعنى الاستقبال.

[3] بمعنى الاستقبال.

التعريف الأول يستلزم الوصول إلى المطلوب لأن الطالب أوصل إلى مطلوبه بأخذ يده والتعريف الثاني لايستلزم الوصول إلى المطلوب لأن الطالب أرئ فقط طريقا يوصله إلى المطلوب فأمكن ضلاله عن ذلك الطريق المدلول عليه الموصل[1] إلى المطلوب فأفهمك هذا بالمثال أنت تريد الذهاب إلى كراتشي فأنا أدلك على طريقها بأنِ اذْهبْ أولا إلى محطّة القطار وأنا بينت لك طريقا إليها ثم اشتر التذكرة للسفر واجلس في القطار فهو يذهب بك إلى مطلوبك فليتفكر حينا قد ذكرت لك طريقا إلى محطّة القطار موصلا إلى مطلوبك أي كراتشي ما أوصلتك إليها بأخذ يدك أو بسفري معك فقل إن وصولك إلى محطة القطار أمر يقيني؟ لا لإمكان ضلالتك عن الطريق الموصل إلى محطة القطار فكيف تصل بكراتشي فالوصول إلى المطلوب في هذه الصورة ليس بيقيني ولو أوصلتك إلى كراتشي بسفري معك فوصلت لا محالة بالمطلوب...

---

[1] بمعنى الاستقبال.

....

والأوّل منقوض بقوله تعالى: "وأمّا الثمود فهديناهم فاستحبّوا العمى على الهدى" (القرآن: فصّلت: 17) **إذ لا يتصوّر الضلالة بعد الوصول إلى الحقّ ...**

والتعريف **الأوّل منقوض بقوله تعالى: "وأمّا الثمود فهديناهم فاستحبّوا العمى على الهدى" إذ لا يتصور الضلالة بعد الوصول إلى الحق** أي تعريف المعتزلة منقوض بهذه الآية "أمّا ثمود فهديناهم فاستحبّوا العمى على الهدى" إذ لا يمكن الضلالة بعد الوصول إلى المطلوب أي الحق ...

....

والثاني منقوض بقوله تعالى: "إنك لا تهدي من أحببت" (القرآن: القصص: 56) **فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان شأنه إراءة الطريق والذي يفهم من كلام المصنّف رحمه الله في حاشية الكشاف هو أن الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقضين ويرتفع الخلاف من البين ...**

و التعريف **الثاني منقوض بقوله تعالى: "إنك لا تهدي من أحببت" فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان شأنه إراءة الطريق** أي تعريف الأشاعرة أيضا منقوض بهذه الآية "إنك لا تهدي من أحببت" أي إنك لا تري[1] طريق الحق من أحببت وهذا قطعا ليس بصحيح لأن النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث فينا لإراءة الطريق **والذي يفهم من كلام المصنف رحمه الله في حاشية الكشاف هو أن الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين** أي الإيصال إلى المطلوب وإراءة الطريق فيراد من بينهما معنى الهداية المناسب للموضع فمعنى الهداية الأول مناسب في قوله تعالى "إنك لا تهدي من أحببت" إذ العهدة على النبي عليه الصلاة والسلام تبليغ الدين فقط لا إيصال الناس إلى الحق ولا إجبارهم على قبوله والمعنى الثاني يصح في قوله تعالى "أما الثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى" لأن إراءة الله طريقا مستقيما فضل ثم قبوله أو عدمه على رضوان الخلق **وحينئذ يظهر اندفاع كلا النقضين** أي الإشكالين **ويرتفع الخلاف من البين** أي من بين الآيتين ...

[1] من الإفعال.

....

ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية أن الهداية تتعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو"إهدنا الصراط المستقيم" أو تارة بإلى نحو "والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم" وتارة باللام نحو"إن هذا القران يهدي للتي هي أقوم" فمعناها على الأول هو الإيصال وعلى الباقيين إراءة الطريق ...

فإن قيل إن الهداية مشترك بين المعنيين المذكورين فإرادة واحد منهما لا محالة يقتضي قرينة فما القرينة ههنا؟ فأجيب بقوله **ومحصول كلام المصنف في تلك الحاشية** أي حاشية الكشاف **أن الهداية تتعدى** إلى المفعولين فتعديته **إلى المفعول الثاني** يكون **تارة بنفسه نحو "إهدنا الصراط المستقيم"** فإن الصراط المستقيم مفعول ثان بلا واسطة الجار **أو** يكون **تارة بإلى** أي بواسطة الجار **نحو "والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم"** إذ صراط مستقيم مفعول ثان بواسطة الجار وهو إلى **و**يكون **تارة باللام نحو "إن هذا القران يهدي** الناس[1] **للتي هي أقوم" فمعناها** أي الهداية **على** الاستعمال **الأول** هو تعديتها بنفسه إلى المفعول الثاني **هو الإيصال** فالمعنى يكون إنك لا توصل الحق من أحببت في قوله تعالى "إنك لا تهدي من أحببت" **و**معنى الهداية **على** الاستعمالين **الباقيين** هما تعدية الهداية بواسطة إلى أو اللام إلى المفعول الثاني **إراءة الطريق** فالمعنى أما الثمود فأريناهم إلى الحق أو للحق في قوله تعالى "أما الثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى" ...

---

[1] فإنه مفعول أوّل محذوف.

سواء الطريق[1] ...

سواء الطريق أي وسطه الذي يفضي سالكه إلى المطلوب البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي إذ هما متلازمان وهذا مراد من فسره بالطريق المستوي والصراط المستقيم ...

سواء الطريق أي وسطه الذي يفضي سالكه إلى المطلوب البتة غرض هذه العبارة بيان معنى سواء الطريق وهنا إضافة الصفة إلى الموصوف أي الطريق السوي عند المصنف أو الطريق الوسيط عند الشارح **وهذا** أي سواء الطريق بمعنى وسطه **كناية عن الطريق المستوي** والكناية لفظ قصد لمعناه معنى ثان يكون ملزوما للأول فسواء الطريق لازم للطريق المستوي الذي هو ملزوم له **إذ هما** أي سواء الطريق والطريق المستوي **متلازمان** هذه العبارة جواب لاعتراض تقريره أنه ذهب بعض الناس إلى أن الكناية لفظ قصد من معناه لازمه وبالمطابقة بالتعريف المذكور للكناية يكون سواء الطريق ملزوما والطريق المستوي لازما وأنتم جعلتم الطريق المستوي ملزوما وسواء الطريق لازما فأجاب بأن بين سواء الطريق والطريق المستوي تلازما بأن كل واحد منهما لازم للآخر ووجه التلازم بينهما ظاهر فإنا إذا فرضنا نقطتين بينهما خطوط فالخط الذي يكون وسطا من الخطوط يكون مستقيما البتة **وهذا** أي سواء الطريق بمعنى وسط الطريق **مراد من فسره** أي سواء الطريق **بالطريق المستوي والصراط المستقيم** هذه العبارة أيضا دفع للإشكال المقدر فتقريره أن الشارح قد ارتكب مخالفة أستاذه بجعل سواء الطريق في معنى وسط الطريق لأن أستاذه فسره بالطريق المستوي والصراط المستقيم في حاشيته على تهذيب الكلام فأجاب بقوله

---

[1] فمعنى الجملة "الحمد لله الذي أوصلنا سواء الطريق".

المذكور أي لا مخالفة بين مراد الشارح الملا عبد الله يزدي ومراد أستاذه الملا جلال الدواني لأن الشارح قد بين معنا لغويا[1] لسواء الطريق والأستاذ معنى مرادا منه ...

[1] هو وسط الطريق.

....

ثم المراد به إما نفس الأمر عموما أو خصوص ملة الإسلام والأوّل أولى لحصول البراعة الظاهرة بالقياس إلى قسمي الكتاب ...

ثم بين الشارح مصداق سواء الطريق بقوله **ثم المراد**[1] **به** أي المعنى المراد بسواء الطريق واحد من الإثنين **إما نفس الأمر عموما** أي العقائد الحقة حال كونها تعم عموما لشمولها القواعد المنطقية والعقائد الكلامية **أو خصوص ملة الإسلام** من إضافة الصفة إلى الموصوف أي ملة الإسلام الخاصة **و**المعنى **الأول أولى** عند الشارح **لحصول البراعة الظاهرة**[2] **بالقياس** أي بالنظر **إلى قسمي الكتاب**؛ لأن تهذيب الكلام لسعد الدين التفتازاني تغمده الله بغفرانه كان مشتملا على قسمين قسم في علم المنطق وآخر في علم الكلام[3]...

---

[1] غرضه ذكر مصداق "سواء الطريق".

[2] يعني براعة الاستهلال هو كون اللفظ مناسبا للمقصود فإرادة العقائد الحقة مطلقا ب"سواء الطريق" مناسب للمقصود وأيضا مشير إلى قسمي تهذيب الكلام.

[3] القسم في علم الكلام كان هالكا لعدم التوجه إلى طباعته.

وجعل لنا الظرف إما متعلق بجعل واللام للانتفاع كما قيل في قوله تعالى: "جعل لكم الأرض فراشا" وإما برفيق ويكون تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لكونه ظرفا والظرف مما يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره والأول أقرب لفظا والثاني معنى، قوله: التوفيق هو توجيه الأسباب نحو المطلوب الخير ...

وجعل لنا غرضه رفع ما قيل من أن الظرف له متعلق في كلام العرب فماذا متعلق "لنا"؟ فأجيب بقوله **الظرف** أي لنا **إما متعلق بجعل واللام** حينئذ **للانتفاع كما قيل** من لام الانتفاع **في قوله تعالى: "جعل لكم الأرض فراشا"**[1] لا للتعليل لئلا يلزم كون أفعال الله معللة بالأغراض **وإما متعلق برفيق** فإن قيل إن لنا يتعلق برفيق وهو أي لنا مقدم على المضاف أي خير فلزم تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وذا لا يجوز فدفع الاعتراض بقوله **ويكون تقديم معمول المضاف إليه على المضاف لكونه** أي المعمول **ظرفا** أي لنا **والظرف مما يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره**؛ لأن الظرف تكفيه رائحة من الفعل أو شبهه فلا فرق في كونه مقدما على العامل أو مؤخرا عنه **والأول أقرب لفظا والثاني معنى** أي إن تعلق الظرف[2] بجعل كان أقرب من جهة اللفظ وبرفيق[3] كان أقرب من جهة المعنى لأن معنى الرفيق يتم به **قوله: التوفيق هو توجيه الأسباب نحو** بمعنى إلى **المطلوب الخير** نحو اللهم وفقنا الصلاة أي اللهم أعطنا الأسباب لإقامة الصلاة من القوة على اللباس والوضوء والمشي

---

[1] اس نے تمہارے نفع کو زمین بچھونا بنائی۔

[2] اس نے ہمارے نفع کو توفیق بہتر رفیق بنائی۔

[3] اس نے توفیق ہمارے لیے بہتر رفیق بنائی۔

إلى مسجد وغيرها هذا تعريف شرعي ومفهوم التوفيق لغة هو توجيه الأسباب نحو المطلوب خيرا كان أو شرا ...

والصلاة والسلام على من أرسله ...

قوله: الصلاة هي بمعنى الدعاء أي طلب الرحمة ويجرّد الصلاة عن معنى الطلب ويراد به الرحمة مجازا إذا أسند إلى الله تعالى قوله على من أرسله لم يصرّح باسمه عليه الصلاة والسلام تعظيما وإجلالا وتنبيها على أنه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه إلا إليه ...

قوله: والصلاة هي بمعنى الدعاء على ما هو المشهور عند الجمهور **أي طلب الرحمة** والصلاة بمعنى طلب الرحمة لا تصح في حق الله تعالى لأنه منزه عن الطلب **و**لذا **يجرد الصلاة عن معنى الطلب**[1] **ويراد به** أي بالصلاة **الرحمة** فقط **مجازا إذا أسند** الصلاة **إلى الله تعالى قوله على من أرسله لم يصرح** المصنف رحمه الله **باسمه عليه الصلاة والسلام** بأن لم يذكر "والصلاة على محمد أرسله" بل ذكر اسم الموصول مقام اسمه عليه الصلاة والسلام فدفع هذا السؤال بجوابين **تعظيما وإجلالا**؛ لأن في عدم التصريح بالاسم أو بالعلم ما ليس في ذكره من التعظيم إذ الكناية أبلغ من التصريح ثم لا يرد أن عظمته تعالى فوق عظمة الرسول صلى الله عليه وسلم فوجب أن لا يصرح المصنف باسم الله تعالى أيضا لأن في ذكر اسمه تعالى بالتصريح واسمه عليه الصلاة والسلام بالكناية اتباعا بآية خير الكلام "إن الله وملائكته يصلون على النبي" (القرآن: الأحزاب: 56) أي اسم الجلالة مذكور صراحة واسم الرسالة مذكور كناية وأيضا لأن ذكر اسم الجلالة لم يتصور سوء أدب في العرف بخلاف اسم الرسالة **وتنبيها على أنه** أي وصف الرسالة **فيما ذكر من الوصف** بيان لما **بمرتبة لا يتبادر الذهن منه**

---

[1] يسمى هذا صنعة التجريد وهي أن للفظ معنيين فجرد عن معنى واحد وأريد به ثان كما تشتمل الصلاة على معنيين طلب ورحمة فجرد عن الطلب وأريد رحمة فقط.

أي وصف الرسالة **إلا إليه** أي إلى رسالة حبيبه عليه الصلاة والسلام فحاصله أن محمدا صلى الله عليه وسلم في اتصافه بالرسالة بمرتبة يسبق إليه الذهن مطلقا إذا ذكر وصف الرسالة لأن المطلق ينصرف إلى الفرد الكامل وهو سيد الأولين والآخرين صلى الله عليه وسلم فإنه فرد كامل في الرسالة ...

....

واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه عليه السلام مرسلا فإن الرسالة فوق النبوة فإن المرسل هو النبي الذي أرسل إليه وحي وكتاب ...

واختار من بين الصفات هذه أي الرسالة جواب سؤال مقدر تقريره أن لذاته صلى الله عليه وسلم صفات أخرى كالكريم والرؤوف والرحيم والنبي وغيرها فلم اختار المصنف عليه الرحمة صفة الرسالة من بين صفاته؟ فأجاب رحمه الله بقوله **لكونها**[1] أي لكون الرسالة **مستلزمة لسائر الصفات الكمالية** له عليه الصلاة والسلام لأن الكمال البشري يتم بالرسالة ولا وصف للبشر أرفع منها **مع ما فيه من التصريح** أي مع التصريح **بكونه عليه السلام مرسلا** في اختيار وصف الرسالة **فإن الرسالة فوق النبوة فإن المرسل هو النبي الذي أرسل إليه وحي وكتاب** جواب عما يقال ما الفائدة في التصريح بكونه عليه الصلاة والسلام مرسلا؟ وحاصل الجواب أن فيه بيان عظمة شأنه ورفعة مكانه عليه الصلاة والسلام فأعلم أن في تعريف النبي والرسول اختلافا أنا أذكره في تعريفات عديدة أولها المشهور أن النبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بالتبليغ وإن أمر بالتبليغ فهو رسول وثانيها إطلاق النبي على من أوحي إليه بشرع وأمر بالتبليغ أو لم يؤمر حقيقة وإطلاق الرسول عليه مجاز وثالثها الرسول من أمر بالتبليغ والنبي أعم من أن يؤمر بالتبليغ أم لا وهذا أنسب ورابعها النبي

---

[1] یعنی جس طرح اللہ اسم جلالت تمام صفات کمالیہ کا جامع ہے کہ ذکر اسم جلالت ذکر جمیع صفات کمالیہ کو مستلزم ہے ایسے ہی وصف رسالت تمام اوصاف کمال کا جامع ہے کہ ذکر رسالت ذکر جمیع صفات کمال کو مستلزم ہے۔

والرسول بمعنى واحد وخامسها الرسول مبعوث إلى المؤمنين والكفار والنبي مبعوث إلى المؤمنين فقط ...

قوله: هدى إما مفعول له لقوله: "أرسله" وح يراد بالهدى هداية الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به أو حال عن الفاعل أو عن المفعول وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال أطلق على ذي الحال مبالغة نحو زيد عدل ...

إن الغرض من العبارة الآتية جواب إشكال مقدر فتقريره أن هدى قد وقع نكرة منصوبا في الكلام فيوجد الاحتمالان أحدهما كونه مفعولا له وثانيهما حال لا سبيل إلى الأول لأن للمنصوب المفعول له شرطا وهو مفقود هنا أي فاعل المفعول له وفاعل عامله واحد ففاعل هدى نبي الله صلى الله عليه وسلم وفاعل أرسل الله تعالى وأيضا لا طريق إلى الثاني لأن الحال يحمل على ذي الحال ولكن لا يصح حمل هدى على ضمير الفاعل في أرسله أو ضمير المفعول فيه إذ هدى وصف والضمير ذات وحمل الوصف على الذات لا يجوز فأجاب بقوله **قوله: هدى إما مفعول له لقوله أرسله وح يراد بالهدى هداية الله** لا هداية الرسول **حتى يكون** الهدى **فعلا لفاعل الفعل المعلل به** أي فعلا لفاعل أرسل **أو** هدى **حال عن** ضمير **الفاعل** في أرسله **أو** حال **عن** ضمير **المفعول** به في أرسله **وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل** أي حين كون هدى حالا سواء كان عن الفاعل أو عن المفعول لا بد أن يجعل المصدر أي هدى بمعنى الهادي ليصح حمل الحال على صاحبها **أو يقال أطلق** هدى هو الوصف **على ذي الحال** الذي هو الذات **مبالغة** وهذا النحو من المجاز أبلغ في مقام التعريف **نحو زيد عدل** أي زيد صدر عنه العدل كثيرا حتى صار كأنه عين العدل هكذا بلا تمثيل الله ورسوله الحبيب جل جلاله وصلى الله عليه وسلم صدر منهما الهداية كثيرا حتى كأنهما عين الهداية لا يخفى على أحد ...

....

قوله: هو بالاهتداء مصدر مبني للمفعول أي بأن يهتدى به والجملة صفة لقوله: "هدى" أو يكونان حالين مترادفين أو متداخلين ويحتمل الاستئناف أيضا وقس على هذا ...

قوله: هو بالاهتداء مصدر مبني للمفعول أي هو **بأن يهتدى به** حقيق لا مبني للفاعل لأن الاهتداء بمعنى حصول الهداية أو أخذه ومرجعه ههنا الله تعالى أو الرسول عليه أفضل الصلوات وأكمل التسليمات فنسبة الاهتداء إلى الله كفر لأنه تعالى منزه عنه ونسبة الاهتداء إلى جانبه صلى الله عليه وسلم لا يخلو عن سوء الأدب **والجملة** أي هو بالاهتداء حقيق **صفة لقوله: "هدى"** لوقوعها بعد نكرة **أو يكونان** أي هدى وهو بالاهتداء حقيق **حالين مترادفين**[1] **أو متداخلين**[2] **ويحتمل الاستئناف أيضا** أي هو بالاهتداء حقيق جملة مستأنفة أي جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا يقول لم أرسله هدى؟ فأجاب بأنه حقيق بأن يحصل منه الهدى **وقس** أمر من قاس يقيس **على هذا** أي هدى هو بالاهتداء حقيق ما بعده من العبارة وهي "نورا به الاقتداء يليق" ...

[1] هما الحالان من ذي الحال الواحد فهدى وهو بالاهتداء حقيق حالان من ضمير الفاعل الراجع إلى الله في أرسله أو من ضمير المفعول الراجع إلى الرسول في أرسله.

[2] أي إن الثاني حال من الضمير في الحال الأول فهو بالاهتداء حقيق حال عن الضمير في هدى بمعنى الهادي وضمير الهادي عائد على الله تعالى أو الرسول صلى الله عليه وسلم.

قوله: نورا مع الجملة التالية، قوله: "به" متعلق بالاقتداء لا بيليق فإن اقتداءنا به عليه أفضل الصلوات وأكمل التسليمات إنما يليق بنا لا به فإنه كمال لنا لا له وتقديم الظرف لقصد الحصر والإشارة إلى أن ملته صلى الله عليه وسلم ناسخة لملل سائر الأنبياء ...

قوله: نورا مع الجملة التالية هي "به الاقتداء يليق" فحاصله أن "به الاقتداء يليق" صفة لقوله نورا لوقوعها بعد النكرة أو يكون نورا بمعنى منوّرا وبه الاقتداء يليق حالين مترادفين من فاعل أرسله أو مفعوله أو حالين متداخلين بأن يكون به الاقتداء يليق حالا عن الضمير في نورا بمعنى منوّرا والجملة أي به الاقتداء يليق مستأنفة أي جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا يقول لم أرسله نورا؟ فأجاب بأنه بأن يقتدى به يليق **قوله: "به" متعلق بالاقتداء لا بيليق** جواب سؤال مقدر تقريره أن "به" ظرف ومتعلق الظرف في كلام العرب ضروري فماذا متعلقه؟ فأجاب بأنه متعلق بالاقتداء لا بيليق **فإن اقتداءنا به عليه أفضل الصلوات وأكمل التسليمات إنما يليق بنا لا** يليق **به فإنه كمال لنا** أي إن اقتداءنا بالنبي صلى الله عليه وسلم كمال وشرف لنا وإن اقتدائه عليه الصلوة والسلام **لا** كمال **له وتقديم الظرف لقصد الحصر والإشارة إلى أن ملته صلى الله عليه وسلم ناسخة لملل سائر الأنبياء** عليهم السلام جواب سؤال مقدر وتقريره أنه لم قدم الظرف أي به على عامله أي الاقتداء؟ فأجاب بأنه قدم الظرف لقصد الحصر لأن تقدم ما حقه التأخير يفيد الحصر فالمعنى لا يليق اقتداءنا إلا بنبينا صلى الله عليه وسلم وبأنه قدم الظرف للإشارة إلى أن دين رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسخة لأديان سائر الأنبياء عليهم السلام كما في قوله

تعالى "إن الدين عند الله الإسلام " (سورة آل عمران : الآية: 19) و"من يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه" (سورة آل عمران : الآية: 85) ...

....

وأمّا الاقتداء بالأئمّة فيقال إنه اقتداء به حقيقة أو يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى سائر الأنبياء عليهم السلام ...

وأمّا الاقتداء بالأئمّة جواب إشكال وتوضيحه أنه يعلم من الحصر المذكور أن يقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم فقط فما جوابكم في الاقتداء بالأئمة وهو صحيح بالإجماع؟ فدفعه بجوابين أولا **فيقال إنه** أي الاقتداء بالأئمة **اقتداء به** أي بالنبي عليه الصلوة والتسليم **حقيقة أو** ثانيا **يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى سائر الأنبياء عليهم السلام** أي يرد هذا الإشكال إذا كان الحصر حقيقيا لأنه يكون بالنسبة إلى جميع ما عدا الشيء فالاقتداء به عليه الصلوة والسلام يكون بالنسبة إلى جميع ما عداه أي إلى جميع الأنبياء والأئمة لكن الحصر هنا إضافي فلا يبقى الإشكال إذ الإضافي يكون بالنسبة إلى بعض ما عدا الشيء فحصر الاقتداء به عليه الصلاة والسلام بالنسبة إلى سائر الأنبياء لا إلى الأئمة ...

وعلى آله وأصحابه الذين سعدوا ...

قوله: "وعلى آله" أصله أهل بدليل أهيل خص استعماله في الأشراف وآل النبي عترته المعصومون وأصحابه هم المؤمنون الذين أدركوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم مع الإيمان ...

قوله: "وعلى آله" أصله أي أصل آل عند البصريين **أهل بدليل أهيل**؛ لأن التصغير معيار الكلمات إذ هو يردها إلى حروفها الأصلية ثم بدلت الهاء بالهمزة ثم بدلت الهمزة الثانية الساكنة بالألف على قانون آمن وأصله عند الكسائي أول بفتح الهمزة والواو لكون تصغيره أويل ثم بدلت الواو ألفا فيكون آل للتعليل وقال الكسائي سمعت أعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل وآل وأويل ففرق الأعرابي بين أهل وآل فتصغير أهل أهيل وآل أويل **خص استعماله** أي استعمال آل **في الأشراف** اعلم أن في استعمال لفظ آل وأهل فرقا بوجوه أولها أن الآل يضاف إلى ذوي العقول لهذا لا يقال آل الحق وثانيها أنه لا يضاف إلى الله لهذا لا يقال آل الله لأولياء الله وثالثها أنه لا يضاف إلا إلى الأشراف إما في الدين أو في الدنيا لهذا لا يقال آل الحجام **وآل النبي عترته المعصومون** أي المحفوظون عن ارتكاب الذنوب صغيرة كانت أو كبيرة وهذا عند الشيعة والشارح منهم وما المحفوظون عنها إلا الأنبياء والملائكة عند أهل الحق **وأصحابه** جمع صاحب والفرق بين الأصحاب والصحابة أن الأصحاب أعم من الصحابة فإن الأصحاب تطلق على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم بخلاف الصحابة فإنها لا تطلق إلا على أصحابه وهو كالعلم لهم والمراد بأصحابه **هم المؤمنون الذين أدركوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم** قليلا كان أو طويلا **مع الإيمان** وبقائه عند الوصال إلى الخالق تعالى ...

قوله: "في مناهج" جمع منهج وهو الطريق الواضح، قوله: الصدق الخبر والاعتقاد إذا طابق الواقع كان الواقع أيضا مطابقا له فإن المفاعلة من الطرفين فمن حيث إنه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقا ومن حيث إنه مطابق له بالفتح يسمى حقا وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة أيضا ....

قوله: "في مناهج" جمع منهج بفتح الميم والهاء **وهو بمعنى الطريق الواضح، قوله: الصدق الخبر والاعتقاد** الغرض منه بيان الفرق بين الصدق والحق أي الخبر إذا طابق الواقع فيطابقه الواقع أيضا لأن المطابقة مصدر من المفاعلة وله اشتراك الفعل من جانبين ولا فرق بين الصدق والحق من حيث الذات بل الفرق بينهما اعتباري من حيث إن مطابقة الخبر للواقع صدق ومطابقة الواقع للخبر حق فأشار إليه بقوله **الخبر والاعتقاد**[1] **إذا طابق الواقع كان الواقع أيضا مطابقا له** أي لذلك الخبر والاعتقاد **فإن المفاعلة من الطرفين** أي الجانبين **فهو** أي ذلك الخبر **من حيث إنه مطابق للواقع بالكسر** أي بكسر الباء **يسمى صدقا وهو** أي ذلك الخبر **من حيث إنه مطابق له بالفتح** أي مطابق للواقع بفتح الباء **يسمى حقا** أي المطابقة إذا اعتبرت من جانب الواقع تسمى حقا وإذا اعتبرت من جانب الحكم تسمى صدقا **وقد يطلق الصدق والحق على نفس المطابقة أيضا** أي للصدق معنيان أحدهما خبر مطابق للواقع وثانيهما نفس المطابقة مع قطع النظر عن الخبر والواقع وهكذا للكذب معنيان خبر غير مطابق للواقع ونفس عدم المطابقة...

---

[1] هو ربط القلب بالشيء مطابقا للواقع أو لا.

بالتصديق وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق ....

قوله: "بالتصديق" متعلق بقوله سعدوا أي بسبب التصديق والإيمان بما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام قوله: وصعدوا في معارج الحق يعني بلغوا أقصى مراتب الحق فإن الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك قوله بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر أو مستقر خبر لمبتدأ محذوف أي هذا الحكم متلبس بالتحقيق أي متحقق ....

قوله: "بالتصديق" ظرف له فعل أو شبهه يتعلق به الظرف أي سعدوا فقال بأنه **متعلق بقوله سعدوا أي بسبب التصديق والإيمان**[1] **بما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام** من أصول الشرع وفروعه **قوله وصعدوا في معارج الحق يعني بلغوا أقصى مراتب الحق فإن الصعود على جميع مراتبه** أي مراتب الحق **يستلزم ذلك** أي غاية مراتب الحق إذ الجمع المضاف إلى الاسم المعرف باللام يفيد الاستغراق **قوله: بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا**[2] **كما مر** في قوله بالتصديق **أو** "بالتحقيق" ظرف **مستقر**[3] **خبر لمبتدأ محذوف أي هذا الحكم**[4] **متلبس بالتحقيق أي متحقق** دفع وهم تقريره أن متعلق بالتحقيق متلبس وهو من

---

[1] فعلم أن الباء في بالتصديق سببية وعطف الإيمان على التصديق تفسيري.

[2] صحابہ کرام علیہم الرضوان دین حق کے آخری مرتبہ پر تحقیق کے ذریعے پہنچے۔

[3] قال المحقق الشريف إن الظرف المستقر ما كان متعلقه مقدرا سواء كان عاما كالكون والثبوت والوجود والحصول أو خاصا كقولنا نحن في البصرة أي مقيمون والظرف اللغو ما يقابله أي متعلقه مذكور في الكلام.

[4] أي الصعود على جميع مراتب الحق.

التلبس الذي معناه كون الشيء قريباً من آخر فعلم منه أن الصحابة رضي الله عنهم لم يصعدوا على جميع مراتب الحق بل يقربون منها مع أن الأمر ليس كذا فدفعه الشارح بقوله متحقق ...

قوله: "وبعد" هو من الظروف الزمانية ولها حالات ثلاث؛ لأنها إما أن يذكر معها المضاف إليه أو لا وعلى الثاني إما أن يكون نسيا منسيا أو منويا فعلى الأولين معربة وعلى الثالث مبنية على الضم ...

قوله: "وبعد" هو من الظروف الزمانية[1] غرضه منه تحقيق نحوي لبعد فقال "بعد" من الظروف الزمانية **ولها** أي للظروف الزمانية **حالات ثلاث؛ لأنها** ضمير القصة **إما أن يذكر معها** أي مع الظروف الزمانية **المضاف إليه أو لا** يذكر معها المضاف إليه **وعلى الثاني** أي على عدم ذكر المضاف إليه مع الظروف الزمانية **إما أن يكون** المضاف إليه **نسيا منسيا** في اللفظ والنية كليهما **أو** يكون المضاف إليه **منويا** أي في النية فقط **فعلى** الوجهين **الأولين** هما كون المضاف إليه مذكورا لفظا أو نسيا منسيا، الظروف الزمانية **معربة** بأحد من ثلاث حركات **وعلى** الوجه **الثالث** هو كون المضاف إليه منويا، الظروف الزمانية **مبنية على الضم** ...

[1] الظروف الزمانية من الغايات في الصورتين هما كون المضاف إليه منويا ونسيا منسيا لأن الغايات جمع الغاية وهي الانتهاء فانتهاء الكلام على المضاف إليه في المركب الإضافي والمضاف إليه في هاتين الصورتين غير مذكور كالكلام ينتهي على المضاف لذا يقال إن الظروف الزمانية من الغايات.

قوله: فهذا: هذه الفاء إمّا على توهم أمّا أو على تقديرها في نظم الكلام ...

قوله: فهذا: هذه الفاء إمّا على توهم أمّا أو على تقديرها[1] في نظم الكلام جواب سؤال مقدر وتقريره ماذا الوجه بإيراد الفاء هنا لأن الفاء جزائية وهذه لجواب حرف الشرط وحرف الشرط لا موجود في نظم الكلام؟ فأجاب بأن له وجهين الأول أن أمّا تذكر كثيرا في مثل هذا المقام فيتوهم أن أمّا مذكورة في العبارة ثم جعل المتوهم بمنزلة المتحقق أجري عليه حكمه أي إدخال الفاء والثاني أن يقال إن لفظ أمّا مقدر في نظم الكلام والفاء قرينة على تقديره والحق أن الفاء للتفسير لأن توهم أمّا لم يعتبره أحد من النحاة وتقدير الفاء مشروط بكون ما بعد الفاء أمرا أو نهيا ...

[1] إن معنى توهم أمّا حكم العقل بواسطة الوهم أن أمّا مذكور في الكلام لاعتيادهم بذكره في مثل هذا المقام ومعنى التقدير أن يقدر أمّا في العبارة ويجعل كالمذكور وتجرى عليه أحكامه.

......

و"هذا" إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المعبّرة عنها بالألفاظ المخصوصة أو تلك الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده إذ لا وجود للألفاظ المرتبة و لا للمعاني في الخارج

...

و"هذا" إشارة **الخ** دفع عما يقال من أن اسم الإشارة موضوع للإشارة إلى شيء موجود في الخارج محسوس مشاهد فكيف يصح الإشارة بهذا إلى الألفاظ أو المعاني أو النقوش[1] لأن الألفاظ والمعاني لا وجودهما في الخارج حتى يكونا مما يحس ويشاهد والنقوش وإن كان موجودا في الخارج إلا أنها ليس بكلام؟ فأجاب بأن المشار إليه هو الألفاظ أو المعاني وأنهما من الأمور العقلية إذ لا وجود لهما في الخارج فنزل غير المبصر منزلة المبصر والمعقول منزلة المحسوس تنبيها على كمال ظهوره ليصح الإشارة بهذا على سبيل المجاز فقال الشارح مجيبا للاعتراض الوارد بقوله **وهذا إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن من**[2] **المعاني المخصوصة المعبرة** بفتح الباء والراء **عنها بالألفاظ المخصوصة أو** من **تلك الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة** اسم لكان **قبل التصنيف أو بعده** أي بعد

---

[1] اعلم أن في المشار إليه سبع احتمالات الألفاظ أو المعاني أو النقوش أو الألفاظ والمعاني أو الألفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الألفاظ والمعاني والنقوش فإذا لا يصح أن تكون الاحتمالات الثلاثة الأول مشارا إليها لا يصح كون الاحتمالات الباقية المركبة من الإثنين والثلاثة مشار إليها أيضا لأن بطلان الجزء يلزم بطلان الكل.

[2] بيان للمرتب.

التصنيف **إذ لا وجود للألفاظ المرتبة ولا للمعاني في الخارج** هو لا يتوقف على اعتبار المعتبر وفرض الفارض فهذا رد ما قيل من أنه إن كانت الديباجة أي الخطبة إلحاقية فالإشارة إلى الألفاظ المحسوسة الحاضرة في الخارج ...

......

فإن كانت الإشارة إلى الألفاظ فالمراد بالكلام الكلام اللفظي وإن كانت إلى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام اللفظي ...

فإن كانت الإشارة بهذا إلى الألفاظ فالمراد بالكلام المذكور في المتن أي تهذيب الكلام **الكلام اللفظي وإن كانت** الإشارة بهذا **إلى المعاني فالمراد به** أي بالكلام هو **الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام اللفظي** بهذا اندفع ما قيل من أنه إن كان المراد بالكلام المذكور في قوله تهذيب الكلام لفظياً فلا يصح الإشارة بهذا إلى المعاني وإن كان المراد به نفسياً فلا يصح الإشارة بهذا إلى الألفاظ فأجاب بقوله فإن كانت الإشارة إلخ ...

قوله: "غاية تهذيب الكلام" حمله على هذا إمّا بناء على المبالغة نحو زيد عدل أو بناء على أن التقدير هذا كلام مهذب غاية التهذيب فحذف الخبر وأقيم المفعول المطلق مقامه وأعرب بإعرابه على طريق مجاز الحذف، قوله: في تحرير المنطق والكلام لم يقل "في بيانهما" لما في لفظ التحرير من الإشارة إلى أن هذا البيان خال عن الحشو والزوائد ...

قوله: "غاية تهذيب الكلام" هنا دخل مقدر وهو أن التهذيب مصدر وهو وصف محض و"هذا" معبّر عن الذات فحمل الوصف المحض على الذات لا يجوز فأجاب بقوله **حمله على هذا إمّا بناء على المبالغة** أي إن حمل تهذيب على هذا بطريق المبالغة كما في **نحو زيد عدل** أي حمل العدل الذي هو وصف محض على زيد الذي هو ذات على سبيل المبالغة **أو** حمله على هذا **بناء على أن التقدير** أي تقدير العبارة **هذا كلام مهذب غاية التهذيب فحذف الخبر** مع صفة[1] **وأقيم المفعول المطلق**[2] **مقامه** أي مقام الخبر **وأعرب** المفعول المطلق **بإعرابه** أي بإعراب الخبر وهو الرفع **على طريق مجاز الحذف** ومحصوله أن حمل التهذيب على هذا بطريق مجاز الحذف وهو أن يحذف العامل وأقيم المعمول مقامه وأعرب المعمول بإعراب عامله فحذف كلام مهذب[3] وأقيم غاية التهذيب[4] مقامه وأعرب غاية بإعراب عاملها وهو

---

[1] أي كلام مهذب.

[2] غاية التهذيب.

[3] هذا عامل فيما بعده.

[4] هذا معمول.

الرفع أو حمله على هذا بمعنى المهذب أو بواسطة ذو أي هذا ذو غاية تهذيب الكلام **قوله: في تحرير المنطق والكلام لم يقل** الماتن عليه الرحمة **"في بيانهما"** أي في بيان المنطق والكلام مقام في تحرير المنطق والكلام **لما في لفظ التحرير من**[1] **الإشارة إلى أن هذا البيان خال عن الحشو والزوائد**[2] لأن التحرير له معنيان لغوي هو الترقيم والنقش واصطلاحي هو التبيين بيانا خاليا عن الحشو والزوائد ...

---

[1] بيان لما الموصولة.

[2] إن الحشو زائد بلا فائدة مستغنى عنه والزوائد زائدة على أصل المراد مفيدة كانت أو لا.

والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر والكلام هو العلم الباحث عن أحوال المبدء والمعاد على نهج قانون الإسلام قوله وتقريب المرام بالجر عطف على التهذيب أي هذا غاية تقريب المقصد إلى الطبائع والأفهام ...

والمنطق آلة بين القوة العاقلة ومنفعلها[1] **قانونية** صفة أولى والقانون لفظ يوناني أو سرياني بمعنى مسطر الكتاب بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها **تعصم** صفة ثانية **مراعاتها** برفع التاء **الذهن** بنصب النون **عن الخطاء في الفكر** فإن قيل أن يعلم من ههنا أن المنطق نفسه ليس بعاصم بل مراعاته أمر ضروري للعصمة قلنا المراعاة شرط لعصمة المنطق الذهن عن الخطاء في الفكر والمشروط لا يفيد بدون الشرط كما أن المنشار[2] آلة للقطع بشرط تحريكه **والكلام هو العلم الباحث عن أحوال المبدء والمعاد[3] على نهج قانون الإسلام**[4] لا على طريقة قانون الفلسفة **قوله وتقريب المرام بالجر** أي بجر التقريب **عطف على التهذيب أي هذا غاية** تهذيب الكلام في

[1] المنفعل هو الشيء الذي يصل إليه أثر القوة العاقلة.

[2] آرى.

[3] المراد بالمبدء ذات الله تعالى وصفاته وبالمعاد البعث بعد الموت.

[6] هنا إضافة بيانية بحيث إنه يكون المضاف عينا للمضاف إليه وعكسه إذ القانون عين الإسلام والإسلام عينه.

تحرير المنطق والكلام و**تقريب المقصد**[1] **إلى الطبائع والأفهام** بفتح الهمزة فعلم منه أن التقريب الذي هو مصدر يقتضي المفعولين أحدهما بلا واسطة وثانيهما بواسطة الجار كما ترى هنا ...

[1] المقصد أي مقصود الكلام أو مقصود علماء الإسلام.

والحمل على طريق المبالغة أو التقدير هذا مقرب غاية التقريب، قوله: من تقرير عقائد الإسلام بيان للمرام والإضافة في عقائد الإسلام بيانية إن كان الإسلام عبارة عن نفس الاعتقادات وإن كان عبارة عن مجموع الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان أو عبارة عن مجرد الإقرار باللسان فالإضافة لامية ...

والحمل على طريق المبالغة أي حمل التقريب الذي هو وصف محض على "هذا" المعبر عن الذات مبني على المبالغة كما في نحو زيد عدل **أو التقدير هذا مقرب غاية التقريب** أي هذا الحمل بطريق مجاز الحذف وتقدير العبارة هذا كلام مقرّب غاية التقريب ثم عومل بهذا ما عومل بغاية تهذيب الكلام **قوله: من تقرير عقائد الإسلام بيان للمرام والإضافة في عقائد الإسلام** لها ثلاث احتمالات إضافة **بيانية إن كان الإسلام عبارة عن نفس الاعتقادات** هذا مذهب أكثر الأئمة[1] **وإن كان** الإسلام **عبارة عن مجموع الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالأركان** هذا مسلك المعتزلة **أو** إن كان الإسلام **عبارة عن مجرد الإقرار باللسان** هو مذهب الكرامية **فالإضافة لامية** بأن يكون المضاف إليه ليس من جنس المضاف فالمراد بالإسلام هو ما ذكر وبالعقائد هو المسائل الاعتقادية ...

[1] المراد بالبيانية هنا كون المضاف إليه بيانا للمضاف إذ المراد بالعقائد عقائد مخصوصة لا مطلق العقائد فيكون إضافة العقائد إلى الإسلام من قبيل إضافة العام إلى الخاص كعلم الحديث.

جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الإفهام وتذكرة لمن أراد أن يتذكّر من ذوي الأفهام ...

قوله: جعلته تبصرة أي مبصرا ويحتمل التجوّز في الإسناد وكذا قوله: تذكرة، قوله: لدى الإفهام بالكسر أي تفهيم الغير إياه وتفهيمه للغير والأول للمتعلّم والثاني للمعلّم، قوله: من ذوي الأفهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف الثاني إما في موضع الحال من فاعل يتذكّر أو متعلّق بيتذكّر بتضمين معنى الأخذ أو التعلم أي يتذكّر آخذا أو متعلّما من ذوي الأفهام فهذا أيضا يحتمل الوجهين ...

قوله: جعلته تبصرة أي مبصرا رفع دخل وتقريره أن حمل تبصرة على ضمير المفعول في "جعلته" لا يجوز لأنه يلزم حمل الوصف على الذات فأجاب بأن التبصرة بمعنى المبصر وبأن المذكور **يحتمل التجوز في الإسناد** أي في إسناد التبصرة التي هي المصدر إلى ضمير المفعول الذي هو الذات تجوز فحمله عليه من قبيل المجاز لأن الكتاب سبب للبصيرة **وكذا قوله: تذكرة** أي مذكرا وإنه يحتمل التجوز في الإسناد فحله كقوله جعلته تبصرة، **قوله: لدى الإفهام بالكسر** أي بكسرة الهمزة لا بفتحها فحرف التعريف عوض من المضاف إليه **أي تفهيم الغير إياه أو تفهيمه للغير والأول للمتعلم والثاني للمعلم** اعلم أن المصدر قد يضاف إلى الفاعل وقد يضاف إلى المفعول به فالعبارة في الصورة الأولى تفهيم الغير مطالب الكتاب إياه فالمراد بالغير معلم وبإياه متعلم والعبارة في الصورة الثانية تفهيمه مطالب الكتاب للغير فالمراد بالضمير معلم وبالغير متعلم فعلم منه أن الإفهام في كل من الصورتين يتعدى إلى المفعولين ومفعوله الأول محذوف وهو مطالب الكتاب **قوله: من ذوي الأفهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف الثاني إما في موضع الحال من فاعل يتذكر أو متعلق بيتذكر**

بتضمين معنى الأخذ أو التعلم أي يتذكر آخذا أو متعلما من ذوي الأفهام دفع سؤال وهو أن يكون "من ذوي الأفهام" ظرفا والظرف له متعلق عند العرب فماذا هو؟ أجيب أولا بأن للمتعلق احتمالين فالأول أن "من ذوي الأفهام" ظرف مستقر لشبه الفعل المحذوف أي كائنا ثم حال من ضمير الفاعل في "يتذكر" فحينئذ يراد بمن الأستاذ وبذوي الأفهام الأساتذة فالمعنى جعلت هذا الكتاب مذكرا للأستاذ الذي أراد التذكر حال كونه من الأساتذة وثانيا بأن "من ذوي الأفهام" متعلق بيتذكّر فالمراد بمن في هذه الصورة متعلّم وبذوي الأفهام معلّمون فالمعنى جعلت هذا الكتاب مبصّرا للمتعلّم الذي أراد التذكّر من المعلّمين فيرد عليه الإشكال كيف يكون "من ذوي الأفهام" متعلقا بيتذكّر لأن مِن ليس بصلة يتذكّر؟ فأجاب بأن "من" ذكر بيتذكّر لتضمّنه معنى الأخذ أو التعلم وصلتهما بمن فكأنه لرعاية المتضمّن بفتح الميم وأصل العبارة يتذكّر آخذا أو متعلّما من ذوي الأفهام **فهذا أيضا يحتمل الوجهين** أي قوله تذكرة لمن أراد أن يتذكّر من ذوي الأفهام يحتمل أن يكون للمعلم أو المتعلم مثل قوله تبصرة لمن حاول التبصر لدى الإفهام لأن قوله من ذوي الأفهام إذا كان متعلقا بقوله ثابتا أو كائنا فيكون حالا من ضمير الفاعل المستتر في قوله أن يتذكّر فيكون ظرفا مستقرا لاستقراره مقام متعلقه بفتح اللام فحينئذ لا يراد لمن أراد أن يتذكّر إلا المعلّم لأن معنى ذوي الأفهام أصحاب العلوم ومن صفات صاحب العلم التعليم وإذا كان قوله من ذوي الأفهام متعلقا بقوله أن يتذكّر بعد تضمين معنى الأخذ والتعلم فيكون ظرفا لغوا لإلغائه عن أن يقوم مقام متعلقه بفتح اللام لكونه مذكورا فمعناه من أراد آخذا ومتعلّما من ذوي الأفهام ومن أراد أن يتذكّر فحينئذ لا يراد بمَن إلا المتعلّم ...

قوله: سيّما السي بمعنى المثل يقال هما سيّان أي مثلان وأصل "سيما" لا سيماً حذف "لا" في اللفظ لكنه مراد معنى و"ما" زائدة أو موصولة أو موصوفة وهذا أصله ثم استعمل بمعنى خصوصا وفيما بعده ثلاثة أوجه ...

قوله: سيّما غرضه تحقيق سيّما فقال إنه في الأصل لفظان سيّ و ما ومعنى السي مثل ودليله جملة متداولة بين العرب وهي هما سيان أي مثلان كما ذكره الشارح بقوله **السي بمعنى المثل يقال هما سيّان أي مثلان وأصل "سيما" لا سيما حذف "لا" في اللفظ** تخفيفا لكثرة استعماله لذا يقال لا سيما و سيما بتشديد الياء وتخفيفها مع وجود لا وحذفها **لكنه** أي لا **مراد معنى** فيكون معنى عبارة المتن لا مثل الولد إن كان ما زائدة و لا مثل شيء هو الولد إن كان ما موصوفة و لا مثل الذي هو الولد إن كان ما موصولة كما ذكره الشارح بقوله **وما زائدة أو موصولة** بمعنى الذي **أو موصوفة** بمعنى شيء **وهذا أصله** أي كون سيما بمعنى "لا مثل" هذا أصله في اللغة **ثم** نقل منه و**استعمل بمعنى خصوصا**[1] للعلاقة وهي اللزوم بين المنقول منه والمنقول إليه لأنه إن لم يكن مثل لشيء فيكون خاصا **وفيما بعده ثلاثة أوجه** أي في الاسم الذي هو بعد سيما ثلاثة أوجه[2] من حيث الإعراب فإن كانت ما زائدة فيضاف سيما إلى ما بعده ويكون مجرورا لكونه مضافا إليه وأيضا يمكن أن ينصب ما بعد سيما على وجه

---

[1] إن النحاة تعدّ سيما من كلمات الاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم على ما بعده على وجه أتم بحكم من جنس الحكم السابق.

[2] الرفع والنصب والجر.

المفعولية بتقدير أعني وإن كان ما موصولة بمعنى الذي أو موصوفة بمعنى شيء فيكون ما بعده مرفوعا إما مبتدأ[1] لخبر محذوف أو خبر[2] لمبتدأ محذوف ...

[1] أي أصل سيما الولد "لا مثل الذي الولد موجود موجود" و"لا مثل شيء الولد موجود موجود".

[2] أي أصل سيما الولد "لا مثل الذي هو الولد موجود" و"لا مثل شيء هو الولد موجود".

الحفي الحري بالإكرام سي حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال له من التوفيق قوام ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل به الاعتصام ...

قوله: الحفي الشفيق. قوله: الحري اللائق. قوله: قوام أي ما يقوم به أمره. قوله: التأييد أي التقوية من الأيد بمعنى القوة. قوله: عصام ما يحفظ به أمره من الزلل. قوله: وعلى الله قدم الظرف ههنا لقصد الحصر وفي قوله: "به" لرعاية السجع أيضا. قوله: التوكل هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق. قوله: الاعتصام وهو التشبّث والتمسّك ...

قوله: الحفي إلخ غرضه بيان معاني المفردات فقال **الحفي** هو **الشفيق. قوله: الحري** هو **اللائق. قوله: قوام أي ما يقوم به أمره** أي أمر الولد. **قوله: التأييد أي التقوية من الأيد** الذي هو **بمعنى القوة. قوله: عصام** أي **ما** يعصم و**يحفظ به أمره** أي الولد **من الزلل** أي الذنوب. **قوله: وعلى الله** هنا إشكال تقريره أنه لم قدم الظرف أي "على الله" على التوكل؟ فأجاب بأنه **قدم الظرف ههنا لقصد الحصر** فإن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر كما في قوله تعالى إيّاك نعبد وإيّاك نستعين و**قدم الظرف في قوله: "به"** الاعتصام **لرعاية السجع أيضا** فإنه يفوت السجع بتأخير "به" عن الاعتصام والسجع هو تطبيق اللاحق للسابق في حرف الأخير من الكلمة الأخيرة فالتطبيق هنا في "م" أي من التوفيق قوام ومن التأييد عصام وبه الاعتصام **أيضا** كما أنه للحصر. **قوله: التوكّل هو التمسك بالحق** أي بالله **والانقطاع عن الخلق. قوله: الاعتصام وهو التشبث والتمسك**[1] أي التعلق ...

---

[1] عطف تفسيري.

قوله: القسم الأوّل لما علم ضمناً في قوله: "في تحرير المنطق والكلام" أن كتابه على قسمين لم يحتج إلى التصريح بهذا فصحّ تعريف القسم الأوّل بلام العهد لكونه معهودا ضمناً وهذا بخلاف المقدّمة فإنها لم يعلم وجودها سابقا فلم تكن معهودة فلذا نكرّها وقال "مقدّمة" ...

قوله: القسم الأول من تهذيب الكلام **لما علم** مبنيا للمجهول **ضمناً في قوله** أي قول المصنف **في تحرير المنطق والكلام أن كتابه** أي كتاب المصنف **على قسمين لم يحتج إلى التصريح بهذا** أي بكون هذا الكتاب على قسمين **فصح تعريف القسم الأول بلام العهد** أي صح ذكر القسم الأول بلام التعريف **لكونه معهودا ضمناً** أي لكون القسم الأول مذكورا في ضمن قوله في تحرير المنطق والكلام **وهذا بخلاف المقدمة** جواب لسؤال أي ما وجه تنكير المقدمة؟ فدفع بقوله **فإنها** أي تلك المقدمة **لم يعلم وجودها** أي ذكرها **سابقا فلم تكن** تلك المقدمة **معهودة** أي مذكورة ضمنا **فلذا** أي لعدم ذكر المقدمة أولا **نكرّها** المصنف **وقال "مقدمة"** بدون لام التعريف ...

....

قوله: "في المنطق" فإن قيل ليس القسم الأوّل إلا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية؟ قلت يجوز أن يراد بالقسم الأوّل الألفاظ والعبارات وبالمنطق المعاني فيكون المعنى أن هذه الألفاظ في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوها أخر ...

قوله: "في المنطق" فإن قيل أن تلزم ظرفية الشيء في نفسه أي كون الشيء الواحد ظرفا ومظروفا؛ لأن المراد بالمنطق أيضا هو المسائل المنطقية و**ليس القسم الأول** أى ليس المراد بالقسم الأول أيضا **إلا المسائل المنطقية** فيكون المعنى المسائل المنطقية في المسائل المنطقية وذا باطل **فما توجيه**[1] **الظرفية؟** أي ظرفية الشيء في نفسه **قلت يجوز أن يراد بالقسم الأول** في قوله: "القسم الأول في المنطق" **الألفاظ والعبارات وبالمنطق المعاني فيكون المعنى أن هذه الألفاظ في بيان هذه المعاني** فلا تلزم ظرفية الشيء في نفسه **ويحتمل** قوله: "القسم الأول في المنطق" **وجوها أخر** ...

[1] هو إرجاع الكلام الفاسد ظاهرا إلى الصحة.

....

والتفصيل أن القسم الأول عبارة عن أحد المعاني السبعة إما الألفاظ أو المعاني أو النقوش أو المركب من الإثنين أو الثلاثة والمنطق عبارة عن أحد معان خمسة إما الملكة أو العلم بجميع المسائل أو بالقدر المعتدّ به الذي يحصل به العصمة أو نفس المسائل جميعاً أو نفس القدر المعتدّ به ...

والتفصيل أن القسم الأول عبارة عن أحد المعاني السبعة إما الألفاظ أو المعاني أو النقوش أو المركب من الإثنين أو الثلاثة أي الألفاظ والمعاني أو الألفاظ والنقوش أو المعاني والنقوش أو الألفاظ والمعاني والنقوش والمنطق عبارة عن أحد معان خمسة إما الملكة أو العلم بجميع المسائل أو بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة عن الخطأء في الفكر أو نفس المسائل جميعاً أو نفس القدر المعتد به ...

....

فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالا يقدر في بعضها البيان وفي بعضها التحصيل وفي بعضها الحصول حيثما وجده العقل السليم مناسبا ...

فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة أي ضرب[1] الخمسة في السبعة **خمسة وثلاثون احتمالا يقدر في بعضها** أي بعض الصور **البيان وفي بعضها التحصيل وفي بعضها الحصول حيثما وجده العقل السليم مناسبا** أنا أذكر هنا خمسا وثلاثين صورة مع فائدة عظيمة ما لا بد منه ...

- **الملكة**[2]
  - الألفاظ في حصول الملكة.
  - المعاني في حصول الملكة.
  - النقوش في حصول الملكة.
  - الألفاظ والمعاني في حصول الملكة.
  - الألفاظ والنقوش في حصول الملكة.
  - المعاني والنقوش في حصول الملكة.

---

[1] الضرب عبارة عن تحصيل عدد ثالث بعد نسبة أحد المضروبين إلى الآخر.

[2] هي كيفية راسخة في النفس الناطقة حاصلة بعد الممارسة بالمسائل المنطقية على وجه الكمال بحيث كلما تريد تقدر على الفكر الصائب بلا كلفة.

- الألفاظ والمعاني والنقوش في حصول الملكة.

  - **العلم بجميع المسائل**[1]

- الألفاظ في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- المعاني في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- النقوش في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- الألفاظ والمعاني في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- الألفاظ والنقوش في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- المعاني والنقوش في تحصيل العلم بجميع المسائل.
- الألفاظ والمعاني والنقوش في تحصيل العلم بجميع المسائل.

  - **بالقدر المعتدّ به**[2]

- الألفاظ في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- المعاني في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- النقوش في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- الألفاظ والمعاني في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- الألفاظ والنقوش في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- المعاني والنقوش في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.
- الألفاظ والمعاني والنقوش في تحصيل العلم بالقدر المعتد به.

---

[1] أي بجميع أصولها وإلا فالعلوم تتزايد بالأفكار.

[2] أي الذي يقدر به على تحصيل الغرض من العلم.

- نفس جميع المسائل[1]

- الألفاظ في بيان نفس جميع المسائل.
- المعاني في بيان نفس جميع المسائل.
- النقوش في بيان نفس جميع المسائل.
- الألفاظ والمعاني في بيان نفس جميع المسائل.
- الألفاظ والنقوش في بيان نفس جميع المسائل.
- المعاني والنقوش في بيان نفس جميع المسائل.
- الألفاظ والمعاني والنقوش في بيان نفس جميع المسائل.

- نفس القدر المعتد به

- الألفاظ في بيان نفس القدر المعتد به.
- المعاني في بيان نفس القدر المعتد به.
- النقوش في بيان نفس القدر المعتد به.
- الألفاظ والمعاني في بيان نفس القدر المعتد به.
- الألفاظ والنقوش في بيان نفس القدر المعتد به.
- المعاني والنقوش في بيان نفس القدر المعتد به.
- الألفاظ والمعاني والنقوش في بيان نفس القدر المعتد به.

فائدة: اعلم أن في الحصول والتحصيل والبيان فرقا عند العرب فإنهم يستعملون الحصول للأشياء الوهبية والتحصيل للكسبية والبيان لهما فإن كان المراد من المنطق ملكة يقدر لفظ التحصيل لأن الملكة كيفية لا تحصل بغير كسب وجهد وإن كان المراد منه العلم بجميع المسائل أو العلم بالقدر المعتد به يراد بالعلم ما يكتسب فيقدر لفظ التحصيل في

---

[1] أي نفس الأصول.

الصورتين وإن يراد بألعلم ما لا يكتسب بل يوهب فيقدر لفظ الحصول فيهما وإن كان المراد من المنطق نفس جميع المسائل أو نفس القدر المعتد به فيقدر في هاتين الصورتين لفظ البيان ...

مقدّمة ...

قوله: مقدمة أي هذه مقدمة بين فيها أمور ثلاثة رسم المنطق وبيان الحاجة إليه وموضوعه وهي مأخوذة من مقدمة الجيش ...

قوله: مقدمة ذكر التاء على آخر المقدمة إما باعتبار الموصوف المحذوف أي الأمور أو لجعلها علما بعد نقلها من الوصفية **أي هذه مقدمة** علم أن المقدمة موصوف مرفوع بناء على الخبرية والمبتدأ محذوف أي "هذه" والصفة أي **بين فيها أمور ثلاثة رسم المنطق وبيان الحاجة إليه** أي إلى المنطق **وموضوعه** أى موضوع المنطق فأتي بالمقدمة في تقسيم العلم إلى التصور والتصديق وتقسيمهما إلى البديهي والنظري وتعريف النظر وبيان الحاجة إلى المنطق وتعيين موضوعه **وهي مأخوذة**[1] **من مقدمة الجيش** أي الجماعة التي تتقدم الجيش ثم قد استعيرت لأوّل كل شيء ثم اعلم أنه يفرق بين الاشتقاق والمأخذ بأن الكلمة في الاشتقاق أخذت من المصدر وفي المأخذ من المحاورة فيقول الشارح إن المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش فالمعنى الذي لمقدمة في مقدمة الجيش يكون لا محالة لهذه المقدمة المذكورة في الكتاب والمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه إحداث السير للتالية من حيث إن ما ذكر في المقدمة من المسائل يكون سبب السير لفهم المسائل الآتية بعد كما أن مقدمة الجيش تنتظم الأمور وتجعل السير للجماعات التالية ...

---

[1] المأخوذ من المأخذ وهو الأخذ لغة وأخذ أمر من محاورة يسمّى مأخذا في الاصطلاح.

....

والمراد منها ههنا إن كان الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه وإن كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني يوجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع ...

والمراد منها أي من تلك المقدمة **ههنا** تنبيه على أن المقدمة تطلق أيضا على قضية جعلت جزء قياس أو حجة والغرض من العبارة تبيين الاحتمالين في مصداق المقدمة وهما مقدمة الكتاب ومقدمة العلم **إن كان الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات** أي إن يعبّر الكتاب عن الألفاظ والعبارات فتكون المقدمة **طائفة**[1] **من الكلام قدمت**[2] **أمام المقصود لارتباط المقصود بها** أي بتلك الطائفة **ونفعها فيه** أي نفع تلك الطائفة في ذلك المقصود فهذا يسمّى مقدمة الكتاب **وإن كان** الكتاب **عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة** يكون **طائفة** أي حصة **من المعاني يوجب**[3] **الاطلاع**[4] **عليها بصيرة**[5] **في الشروع** أي الاطلاع على المعاني المذكورة في المقدمة يورث البصيرة في الشروع في العلم للقارئين فهذا يسمّى مقدمة العلم ...

---

[1] موصوف لما بعده.

[2] بصيغة المجهول إشارة إلى أن المختار عند الشارح مقدمة بفتح الدال.

[3] من الإفعال.

[4] فاعل ليوجب.

[5] فعلم أن أصل الشروع لم يتوقّف على مقدمة العلم بل الشروع على وجه البصيرة يتوقّف عليها لأن أصل الشروع بدون تلك الأمور ممكن.

....

وتجويز الاحتمالات الأخر في الكتاب يستدعي جوازها في المقدمة التي هي جزؤه لكن القوم لم يزيدوا على الألفاظ والمعاني في هذا الباب ...

ثم بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلقا فمقدمة العلم أخص ومقدمة الكتاب أعم فتوجد مقدمة الكتاب[1] حيث توجد مقدمة العلم[2] إذ وجود الألفاظ وقت وجود المعاني ضروري ولكن وجود المعاني أي الأمور الثلاثة وقت وجود الألفاظ ليس بضروري **وتجويز الاحتمالات الأخر في الكتاب** مبتدأ وخبره **يستدعي** أي يقتضي **جوازها** أي جواز الاحتمالات الأخرى **في المقدمة التي هي جزؤه** أي جزؤ ذلك الكتاب دفع دخل تقريره أن المقدمة جزؤ الكتاب والكتاب كما يحتمل المعاني السبعة تحتملها المقدمة أيضا لكونها جزؤه فلم اقتصر على الإثنين فقط أي الألفاظ والمعاني؟ فدفعه بأن الاحتمالات السبعة ممكنة لأن تعتبر أيضا في المقدمة لكن القوم اصطلحوا على الألفاظ والمعاني و لا جدال في الاصطلاح فأشار الشارح إلى دفع الإيراد بقوله **لكن القوم** أي المناطقة **لم يزيدوا على الألفاظ والمعاني في هذا الباب** أي تعبير المقدمة ...

[1] هي طائفة من الألفاظ.

[2] هي طائفة من المعاني.

قوله: العلم هو الصورة[1] الحاصلة[2] من الشيء عند العقل[3] ...

قوله: العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل اعلم أن العلماء قد اتفقوا على أن العلم في الأصل ما به الانكشاف والانجلاء لكن اختلفوا في مصداقه أي أيّ شيء ما به الانكشاف ففهم البعض أن وجه الانكشاف هو الحصول فعرّفوه بحصول صورة الشيء عند العقل واستقرت الصورة الحاصلة وجه العلم عند البعض فعرّفوه بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ووجه العلم عند البعض حضور فتعريفه عندهم حضور صورة الشيء عند العقل ووجه العلم هو القبول عند البعض فقالوا إن العلم قبول النفس لتلك الصورة ثم قال المتكلمون إن وجه العلم ليس بحصول و لا بالصورة الحاصلة و لا بالحضور و لا بالقبول إذ الشيء لا يدخل في الذهن فوجه الانكشاف ما بين العالم والمعلوم من النسبة

---

[1] الصورة أي المثال ما به امتياز الشيء وهو وجود ذهني لا تترتب عليه الآثار الخارجية ويسمّى ذلك الوجود صورة وتفسير الصورة بالماهية سديد أيضا فإن الماهية باعتبار الحضور العلمي صورة وباعتبار الوجود الخارجي عين وأما الصورة فكيف لأنها هيئة وعرض بأنه يحتاج إلى العين و لا يقتضي لذاته قسمة فعرف أن العلم كيف.

[2] أي إن العلم هو الصورة الناشئة المنتزعة من الشيء سواء كانت له أو لا.

[3] إن العقل له تعريفات مختلفة [1] هو جوهر مجرد عن المادة في ذاته لا في فعله [2] هو ما يكون به التفكير والاستدلال وتركيب التصورات والتصديقات [3] هو ما به يتميز الحسن من القبيح والخير من الشر والحق من الباطل [4] هو القلب [5] هو القوة المدركة [6] هو النفس الناطقة ثم إن محل العقل عند البعض قلب وعند الآخر دماغ.

فالغرض من هذه العبارة تعريف العلم وهنا إيراد على الشارح بأنه لم عدل عن التعريف المشهور للتصور وهو حصول صورة الشيء في العقل إلى المذكور أي الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل؟ جوابه بأن المنقسم إلى التصور والتصديق هو العلم الكاسب والمكتسب كما هو الظاهر من ملاحظة غرض هذا الفن والحصول لا دخل له في الاكتساب وأيضا أن الحصول ليس معنى حقيقيا للعلم لأنه عبارة عن الانكشاف وبأن العقل في المشهور ظرف والصورة مظروف إذ ما بعد "في" ظرف لما قبلها فالعقل يكون ظرفا لصور الأشياء ونعلم بداهة أن العقل ظرف للكليات المعلومة لا الجزئيات المعلومة فالتعريف المشهور غير جامع ثم عدل المصنف من الحاضر عند المدرك أيضا لأن "الحاضر" يشمل العلم[1] الحضوري والحصولي كليهما وقد سلّم أن المنقسم إلى التصور والتصديق هنا هو العلم الحصولي لا الحضوري إذ العلم مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة غير مبصر وكل غير مبصر لا يمكن أن يشاهد فالعلم لا يمكن أن يشاهد فثبت أن المقسم لهما هو العلم الحصولي ثم عدل عن قبول النفس لتلك الصورة والإضافة الحاصلة بين العالم والمعلوم لأن هذين التعريفين غير جامعين إذ علم الله قد خرج منهما بقيد النفس الذي يلزمها البدن في الأوّل وهو تعالى منزه عن البدن وبقيد الإضافة في الثاني لأن الإضافة يحتاج إلى المنتسبين وإذا سمي علمه تعالى إضافة فهو محتاج ونحن لامحالة نعتقد أن يتعالى الله وصفاته عن الاحتياج علوا كبيرا وقد أوهم من وجه العدول أن ما ذكره من التعريف أيضا غير جامع لعلم الله تعالى إذ العقل الذي يلزمه البدن مذكور في التعريف وهو تعالى منزه عنه فأجيب بأن العقل قد يطلق على القوة المدركة والإدراك صفته كما في قوله عز وجل وهو يدرك الأبصار (سورة الأنعام: الآية: 103) ...

---

[1] إن العلم على قسمين العلم الحضوري هو أن يوجد الشيء بعينه عند العقل والعلم الحصولي أن توجد صورة الشيء بعينه عند العقل.

....

والمصنف لم يتعرض لتعريفه إما للاكتفاء بالتصور بوجه ما في مقام التقسيم وإما لأن تعريف العلم مشهور مستفيض وإما لأن العلم بديهي التصور على ما قيل

...

والمصنّف لم يتعرض لتعريفه أي لتعريف العلم **إما للاكتفاء بالتصور بوجه ما** اعلم أن التصور على قسمين التصور بالكنه أي التصور بحقيقة الشيء كما قيل في تعريف الإنسان إنه حيوان ناطق والتصور بوجه ما أي التصور بحالة الشيء لا بحقيقته كما قيل في تعريف الإنسان إنه مستقيم القامة **في مقام التقسيم وإما لأن تعريف العلم مشهور مستفيض وإما لأن العلم بديهي التصور على ما قيل** في الملخص والقائل الإمام الرازي جواب عما قيل إن المصنف قسم العلم إلى قسمين التصور والتصديق قبل تعريفه وهو باطل لأن التقسيم فرع والتعريف أصل والفرع كما هو الظاهر بعد الأصل فينبغي أن يكون التقسيم بعد التعريف فأجاب الشارح بأجوبة ثلاثة الأول أن التصور بالكنه ليس ضروريا في مقام التقسيم بل التصور بوجه ما كاف ولا شك في أن كل فرد سواء كان خاصا أو عاما عالما أو جاهلا له تصور بوجه ما في باب العلم أي ما العلم؟ فيقول إن العلم يخرج الآدمي من الظلمة إلى النور والثاني أن تعريف العلم مشهور فاكتفى به لشهرته والثالث أن العلم بديهي التصور وكل بديهي التصور لا يحتاج إلى التعريف فالعلم لا يحتاج إليه **قوله على ما قيل** إشارة إلى ضعف الجواب الثالث من حيث إن كون العلم بديهيا لا يستلزم عدم التنبيه عليه في مقام التقسيم لأن البديهي قد يكون خفيا فلا بد لإزالة الخفاء عنه من التنبيه وأيضا يمكن أن يكون الشيء الواحد بديهيا للواحد وخفيا للآخر فهذا الجواب لا يشفي القلوب ...

قوله: إن كان إذعانا للنسبة أي اعتقادا بالنسبة الخبرية الثبوتية كالإذعان بأن زيدا قائم أو السلبية كالاعتقاد بأنه ليس بقائم فقد اختار مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الإذعان والحكم دون المجموع المركّب منه ومن تصوّر الطرفين كما زعمه الإمام الرازي ...

قوله: وإن كان إذعانا للنسبة أي اعتقادا بالنسبة الخبرية الثبوتية كالإذعان بأن زيدا قائم أو اعتقادا للنسبة الخبرية **السلبية كالاعتقاد بأنه** أي زيدا **ليس بقائم** فإن الشارح فسر الإذعان بالاعتقاد دون اليقين لئلا تخرج الأقسام الثلاثة[1] من التصديق مع أنها منه **فقد اختار** المصنف **مذهب الحكماء جعل التصديق نفس الإذعان والحكم دون المجموع المركب منه** أي من الحكم **ومن تصور الطرفين** أي الموضوع والمحمول **كما زعمه الإمام الرازي** غرضه بيان الاختلاف بين الحكماء والإمام من حيث إن التصديق بسيط أو مركب فالتصديق بسيط عند الحكماء لأنهم جعلوه نفس الحكم الذي هو جزء أخير للقضية والتصديق عنده مركب من تصور الطرفين والحكم ثم التصورات الثلاثة عندهم شرط للتصديق وعنده أجزاء له ويرد على قوله دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين

---

[1] أي الجهل المركب والتقليد والظن وأقسام التصديق الباقية علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين فإن حصل اليقين بالعلم فعلم اليقين وبالمشاهدة فعين اليقين وبالتجربة فحق اليقين نحو العلم بوجود الجنة والمشاهدة بالجنة في البرزخ أو المحشر والدخول في الجنة واعتقاد النسبة التي لا تطابق الواقع جهل مركب واعتقاد النسبة المطابقة للواقع بحيث يزول بتشكيك المشكّك تقليد واعتقاد النسبة بحيث يبقى احتمال نقيضه ظن.

السؤال بأن التصديق عند الإمام مركب من التصورات الثلاثة[1] والحكم فلا بد من ذكر تصور النسبة أيضا فأجيب بأنه ترك ذكر النسبة اعتمادا على الطبيعة السليمة من حيث إن النسبة للحكم ضروري أو بأنه تركه بناء على أن المقصود أن يبين أن التصديق بسيط أو مركب لا الأجزاء المركب منها التصديق قوله زعمه الإمام الرازي إشارة إلى أن مذهب الإمام عند الشارح ضعيف ووجهه أن التصديق مركب والمركب يحتاج في تركيبه إلى الأجزاء والاحتياج إليها أمر اعتباري فثبت أن التصديق عنده اعتباري وذا غير صحيح إذ التصديق أمر واقعي ...

---

[1]أي تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة.

....

واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلّق الإذعان والحكم الذي هو جزء أخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية أو السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية أو لا وقوعها إذ المصنف سيشير إلى تثليث أجزاء القضية في مباحث القضايا...

واختار المصنف **مذهب** الحكماء **القدماء** حيث **جعل متعلق** بفتح اللام **الإذعان والحكم**[1] **الذي هو جزء أخير للقضية** صفة للحكم **هو النسبة الخبرية الثبوتية أو** النسبة الخبرية **السلبية**[2] **لا وقوع الثبوتية التقييدية**[3] **أو لا وقوعها** "لا" جزء لوقوعها أي عدم وقوع النسبة التقييدية اعلم أن الحكماء قاطبة بعد اتفاقهم على أن التصديق بسيط إذ هو عبارة عن الإذعان والحكم اختلفوا في أن متعلق الإذعان إما النسبة الخبرية الثبوتية أو النسبة الخبرية السلبية أو وقوع النسبة التقييدية أو عدم وقوعها فاختار الحكماء المتقدمون المذهب الأول وقالوا بتثليث أجزاء القضية المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الخبرية إيجابا أو سلبا وهذا هو الحق إذ لا يفهم من زيد قائم مثلا إلا نسبة واحدة أى نسبة خبرية

---

[1] إن الحكم يطلق على عدة معان نسبة خبرية ومحكوم به وقضية.

[2] قوله النسبة الخبرية الثبوتية أو السلبية شامل للشرطيات أيضا لأن أصل الشرطية هو الحملية بإزدياد أدوات الاتصال والانفصال كما ترى في إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أي الشمس طالعة والنهار موجود.

[3] هي أن يضاف المحمول بتأويل المصدر إلى الموضوع كما أن القيام يضاف إلى زيد في زيد قائم أي قيام زيد.

ثبوتية وذهب المتأخرون من الحكماء إلى الثاني الذي هو متعلق الإذعان وقوع النسبة التقييدية أو لا وقوعها وقالوا بتربيع أجزاء القضية المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التقييدية ثبوتية أو سلبية فسمّوها بالنسبة الحكمية التي هي مورد الحكم والنسبة الخبرية **إذ المصنف سيشير إلى تثليث أجزاء القضية في مباحث القضايا** حيث قال يسمى المحكوم عليه موضوعاً والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة ...

وإلّا[1] فتصوّر...

قوله وإلا فتصور سواء كان إدراكا لأمر واحد كتصور زيد أو لأمور متعددة بدون النسبة كتصور زيد وعمرو أو مع نسبة غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد أو تامة إنشائية كتصور اضرب أو خبرية مدركة بإدراك غير إذعاني كما في صورة التخييل والشكّ والوهم ...

قوله: وإلا فتصوّر اعلم أن العلم له ستة عشر قسما والأقسام الستة منها تصديق أعني الظن والجهل المركب والتقليد وعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين قد مضت تعريفاتها إن تريد مطالعتها فارجع إلى مقامها والتسعة من التصورات أعني الإحساس إن كان المعلوم جزئيا محسوسا مبصرا مدركا بحس الظاهرة كتصور زيد بعد رؤيته والتخيل إن كان مدركا بحس الباطنة كتصور زيد بعد ذهابه والتوهم إن كان جزئيا معقولا كتصور محبة زيد والتعقل إن كان كليا كتصور مفهوم الحسد والمركب الناقص إن كان مركبا من أمور متعددة بالنسبة الغير التامة نحو غلام زيد والمركب الإنشائي إن كان مركبا من أمور متعددة بالنسبة التامة الإنشائية والتخييل إن كان مركبا من أمور متعددة بالنسبة التامة الخبرية ولم يحكم كتصور القيام لزيد في الذهن وأيضا يسمى بالقضية الذهنية إذ هي عبارة عن حصول صورة القضية في الذهن والتكذيب إن كان مركبا من أمور متعددة بالنسبة الخبرية

[1] "إلّا" على قسمين تامة وناقصة أما التامة فللاستثناء فقط نحو ما جاء إلا زيد وأما الناقصة فلتخفيف مع الاستثناء نحو إلا فتصور أصله إن لم يكن كذلك فتصور أدغمت النون في اللام لقرب المخارج وحذف الفعل تخفيفا فبقي إن لم فتصور ثم أبدلت الميم بالألف فكان إلّا.

وحكم بالكذب والوهم إن كان تصور النسبة مع رجحان خلافها والشك إن أدركت النسبة مع تردد فيها وتجويز الجانبين على السواء والواحد من ستة عشر قسماً فيه اختلاف من حيث إنه من التصور أو التصديق فبيّن الشارح هذه الأقسام التسعة في خمسة صور بقوله **إلا فتصور سواء كان** العلم **إدراكا لأمر واحد كتصور زيد** فذكر الإحساس والتخيل والتوهم بقوله هذا **أو** كان العلم إدراكا **لأمور متعددة بدون النسبة كتصور زيد وعمرو** فأدرج تحتها التعقل بأن يتصور مفهوم زيد لا نفسه وكذا عمرو **أو** كان إدراكا لأمور متعددة **مع نسبة غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد** ففيه بيان المركب الناقص **أو** كان إدراكا لأمور متعددة مع نسبة **تامة إنشائية كتصور اضرب** فيه بيان المركب الإنشائي **أو** كان إدراكا لأمور متعددة مع نسبة **خبرية مدركة بإدراك غير إذعاني كما في صورة التخييل والشك والوهم** لما في كل واحد منها من النسبة الغير الإذعانية...

قوله: ويقتسمان الاقتسام بمعنى أخذ القسمة على ما في الأساس أي يقتسم التصور والتصديق كلا من وصفي الضرورة أي الحصول بلا نظر والاكتساب أي الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسما من الضرورة فيصير ضروريا وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق فالمذكور في هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة والاكتساب ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وهي أبلغ وأحسن من الصريح ...

قوله: ويقتسمان الاقتسام بمعنى أخذ القسمة على ما في الأساس اسم كتاب في اللغة دفع دخل مقدر وهو أن يقتسمان من الاقتسام وهو يتعدى إلى مفعوله بإلى فيجب أن تكون العبارة يقتسمان بالضرورة إلى الضرورة والاكتساب بالنظر جوابه أن الاقتسام من أخذ القسمة وهو يتعدى بنفسه إلى مفعوله **أي يقتسم التصور والتصديق كلا من وصفي الضرورة أي الحصول بلا نظر وفكر والاكتساب أي الحصول بالنظر فيأخذ التصور قسما من الضرورة فيصير** هذا القسم **ضروريا وأيضا** يأخذ التصور **قسما من الاكتساب فيصير** هذا القسم **كسبيا وكذا الحال في التصديق** يعني يأخذ التصديق قسما من الضرورة فيصير ضروريا وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا **فالمذكور في هذه العبارة صريحا هو انقسام الضرورة والاكتساب** إلى التصور والتصديق **ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق إلى الضروري والكسبي ضمنا وكناية وهي أبلغ وأحسن من الصريح** أي الكناية أبلغ شأنا وأحسن مكانا من الصريح الذي علم من غير فكر ولا شك أن ما يحصل بعد التعب والمحنة يكون جميل الشأن ورفيع المكان وهذا في الحقيقة جواب سؤال تقريره أن انقسام التصور والتصديق إلى

الضروري والكسبي صريح وانقسام الضرورة والاكتساب إلى التصور والتصديق كناية ومع أنه معكوس هنا لم؟...

قوله: بالضرورة إشارة إلى أن هذه القسمة بديهية لا تحتاج إلى تجشّم الاستدلال كما ارتكبه القوم وذلك لأنا إذا رجعنا إلى وجداننا وجدنا من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك[1] والجن[2] وكذا من التصديقات ما يحصل بلا نظر كالتصديق بأن الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بأن العالم حادث والصانع موجود ...

قوله: بالضرورة أي بالبداهة **إشارة إلى أن هذه القسمة بديهية لا يحتاج إلى تجشم** أي تكلف **الاستدلال كما ارتكبه القوم** جواب سؤال مقدر تقريره لم قيد الماتن هذه القسمة بالضرورة؟ فأجيب بأنه رد على بعض القوم الذي يرتكب أن هذه القسمة أي انقسام التصور والتصديق إلى الضرورة والاكتساب استدلالي لا بديهي ثم قوله بالضرورة يحتمل أن يكون معناه بالوجوب **وذلك** أي كون هذه القسمة بديهية **لأنا إذا رجعنا إلى وجداننا[3] وجدنا من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارة والبرورة ومنها ما هو حاصل بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن** ووجدنا **كذا** أي كالتصور **من التصديقات ما يحصل بلا نظر كالتصديق بأن الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق بأن العالم**

---

[1] هو جوهر نوراني يتشكّل بأشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير لا يذكّر ولا يؤنّث.

[2] هو جوهر ناري يتشكّل بأشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير يذكّر ويؤنّث.

[3] الوجدان يطلق أولا على كل إحساس أولي باللذة أو الألم وثانيا على ضرب من الحالات النفسية من حيث تأثرها باللذة أو الألم في مقابل حالات أخرى تمتاز بالإدراك والمعرفة.

حادث؛ لأنه متغير وكل متغير حادث **والصانع موجود**؛ لأن الصانع مؤثر في المصنوع الموجود وكل مؤثر في المصنوع الموجود موجود؛ لأن المصنوع ممكن الوجود و لا بد للممكن الوجود من واجب الوجود وهو الصانع ...

وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول ...

قوله: وهو ملاحظة المعقول أي النظر توجّه النفس نحو الأمر المعلوم لتحصيل أمر غير معلوم وفي العدول عن لفظ المعلوم إلى المعقول فوائد منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف ومنها التنبيه على أن الفكر إنما يجري في المعقولات أي الأمور الكلية الحاصلة في العقل دون الأمور الجزئية فإن الجزئي لا يكون كاسبا و لا مكتسبا ومنها رعاية السجع ...

قوله: وهو ملاحظة المعقول لم يقل ملاحظة المعقولات لئلا يخرج التعريف بالمفرد كتعريف الإنسان بالضاحك **أي النظر توجه النفس** الناطقة **نحو الأمر المعلوم** الذي حصل صورته في العقل **لتحصيل أمر غير معلوم** تصورا كان أو تصديقا ثم المراد به عدم العلم بالوجه الذي يطلب لا من جميع الوجوه إلا يلزم طلب المجهول المطلق الذي هو محال **وفي العدول عن لفظ المعلوم إلى المعقول فوائد** جواب سؤال مقدر أي المنطقيون يذكرون لفظ المعلوم دون المعقول في تعريف النظر والماتن على عكسه فيجيب الشارح بثلاثة فوائد بقوله **منها** أي من تلك الفوائد **التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف** لأن العلم مشترك بين الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والاعتقاد الجازم المطابق للواقع **ومنها** أي من تلك الفوائد **التنبيه على أن الفكر إنما يجري في المعقولات أي الأمور الكلية الحاصلة في العقل دون الأمور الجزئية فإن الجزئي لا يكون كاسبا** أي من العلم بالجزئي لا يحصل العلم بالآخر كما لا يحصل من العلم بخالد العلم بزيد **و لا مكتسبا** أي الجزئي لا يكون من شأنه أن يحصل وأما حصول الإنسان بعد تركيب الحيوان والناطق فإنه كلي لا جزئي **فائدة:** أذكر تمهيدا لتفهيم العبارة وهو أن "المعلوم" من العلم وهو يطلق على الكليات التي

وجودها في الذهن والجزئيات التي وجودها في الخارج كليهما لكن "المعقول" الذي من العقل يطلق على الكليات فقط فذكر الماتن لفظ المعقول مقام المعلوم للتنبيه على أن الفكر يجري فقط في الأمور الكلية دون الجزئية **ومنها** أي من تلك الفوائد **رعاية السجع** في الحرف الأخير من المعقول والمجهول والسجع تطبيق اللاحق للسابق في الحرف الأخير من الكلمة الأخيرة...

وقد يقع فيه الخطأ فاحتيج إلى قانون[1] يعصم عنه في الفكر وهو المنطق ...

قوله: فيه الخطأ بدليل أن الفكر قد ينتهي إلى نتيجة كحدوث العالم وقد ينتهي إلى نقيضها كقدم العالم فأحد الفكرين خطأ حينئذ لا محالة وإلا لزم اجتماع النقيضين فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطأ في الفكر وهي المنطق فقد ثبت احتياج الناس إلى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدمات ...

قوله: فيه الخطأ بدليل أن الفكر قد ينتهي إلى نتيجة كحدوث العالم كما يقال العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث **وقد ينتهي فكر آخر إلى نقيضها** أي نقيض تلك النتيجة **كقدم العالم** كما يقال العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم **فأحد** هذين **الفكرين خطأ حينئذ لا محاله وإلا** أي إن لم يكن أحدهما خطأ **لزم اجتماع النقيضين** أي اجتماع القدم والحدوث في العالم **فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت** تلك القاعدة الكلية **لم يقع الخطأ في الفكر وهي** أي القاعدة الكلية **المنطق** غرضه جواب الاعتراض الوارد على المتن فتقريره أن الماتن قال إن المنطق يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر وليس كذلك لأنه لو كان الأمر كذا لم يقع خطأ عن المناطقة ومع ذلك قد وقع الخطأ عنهم كقدم العالم فأجاب بقوله لو روعيت **فقد ثبت احتياج الناس إلى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدمات** ...

---

[1] أطلق القانون على "المنطق" مع أنه يشتمل القوانين المتعددة تعبيرا عن الكل باسم جزئه.

....

الأولى أن العلم إما تصور أو تصديق والثانية أن كلا منهما إما أن يحصل بلا نظر أو يحصل بالنظر والثالثة أن النظر قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطأ في الفكر إلى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق أيضا بأنه قانون يعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر ...

فالمقدمة **الأولى أن العلم إما تصور أو تصديق و**المقدمة **الثانية أن كلا منهما** أي من التصور والتصديق **إما أن يحصل بلا نظر أو يحصل بالنظر و**المقدمة **الثالثة أن النظر قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات الثلاث تفيد احتياج الناس في التحرز عن الخطأ في الفكر إلى قانون وذلك** القانون **هو المنطق** فيندفع الاعتراض الوارد على عبارة المتن بأن المقدمة في بيان أمور ثلاثة حد المنطق والحاجة إليه وموضوعه فالاشتغال ببيان تقسيم العلم إلى التصور والتصديق ثم تقسيم كل واحد منهما إلى الحاصل بلا نظر والحاصل بالنظر ووقوع الخطأ في النظر اشتغال بما ليس بمقصود في المقدمة **وعلم من هذا** أي المذكور[1] **تعريف المنطق أيضا بأنه** أي المنطق **قانون يعصم مراعاته**[2] أي مراعاة ذلك القانون **الذهن**[3] **عن الخطأ في الفكر**

---

[1] دفع لما يتوهم من أن المصنف ترك تعريف المنطق حيث لم يقل المنطق قانون إلخ مع أنه أمر من الأمور الثلاثة التي عقدت المقدمة لبيانها ووجه الدفع أن التعريف مذكور وإن لم يكن بالاستقلال بل بالتبع فلا حرج.

[2] بالرفع.

[3] بالنصب.

فإنا إذا أثبتنا الاحتياج إلى المنطق في العصمة عن الخطأ في الفكر علمنا أن غاية المنطق هي العصمة فأخذنا منه تعريفه ...

....

فههنا علم أمران من الأمور الثلاث التي وضعت المقدمة لبيانها بقي الكلام في الأمر الثالث وهو تحقيق أن موضوع علم المنطق ماذا؟ فأشار إليه بقوله وموضوعه إلخ وقوله: قانون: القانون لفظ يوناني أو سرياني موضوع في الأصل لمسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقول النحاة كل فاعل مرفوع فإنه حكم كلي يعرف منه أحوال جزئيات الفاعل ...

فههنا علم أمران هما الحاجة إلى المنطق ورسمه **من الأمور الثلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها**[1] **بقي الكلام في الأمر الثالث وهو** أي الأمر الثالث **تحقيق أن موضوع علم المنطق ماذا؟ فأشار المصنف إليه** أي إلى موضوع المنطق **بقوله وموضوعه إلخ قوله: قانون: القانون لفظ يوناني أو سرياني** لا عربي إذ لا كلمة على وزن فاعول في لغة العرب **موضوع في الأصل** أي اللغة **لمسطر الكتاب** أي للآلة التي يسطر بها الكتاب **وفي الاصطلاح قضية كلية يعرف منها** أي بها **أحكام جزئيات موضوعها** أي موضوع تلك القضية الكلية **كقول النحاة كل فاعل مرفوع فإنه** أي كون كل فاعل مرفوعا **حكم كلي يعرف منه أحوال جزئيات الفاعل** فطريق المعرفة أن يحمل موضوع[2] هذه القضية على الجزئي كزيد في ضرب زيد فيقال زيد فاعل وتجعل هذه القضية الحاصلة من حمل الموضوع على الجزئي صغرى للشكل الأول وتلك القضية الكلية كبرى بأن يقال زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فالنتيجة زيد مرفوع فعرف بهذا الطريق حكم زيد وهو الرفع وقس على هذا جزئيات الفاعل الباقية أيضا ...

---

[1] الضمير يعود على "التي".

[2] أعني الفاعل.

ومـوضوعه ...

قوله: وموضوعه موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والعرض الذاتي ما يعرض للشيء إمّا أولا وبالذات كالتعجب اللاحق للإنسان من حيث إنه إنسان ...

قوله: وموضوعه موضوع العلم مطلقا ما يبحث فيه أي في ذلك العلم **عن عوارضه[1] الذاتية[2]** اعلم أن العوارض ستة ثلثة منها ذاتية والثلاثة الباقية غريبة أما الذاتية فإن العارض إما محمول على ذات المعروض بلا واسطة كما يقال إن الإنسان متعجب فحمل التعجب على ذات الإنسان بغير واسطة أو محمول على ذات المعروض بواسطة أمر مساو للمعروض أي بين الواسطة والمعروض تساو أي ما صدق عليه المعروض صدق عليه العارض وبالعكس نحو الإنسان ضاحك فحمل الضحك على الإنسان بواسطة التعجب الذي هو أمر مساو للإنسان أي ما صدق عليه الإنسان صدق عليه المتعجب وبالعكس أو محمول على ذات المعروض بواسطة الأمر هو جزء للمعروض نحو الإنسان متحرك بالإرادة فيعرض التحرك بالإرادة للإنسان بواسطة الحيوان وهو جزء للإنسان إذ حقيقته حيوان ناطق فأشار إليه الشارح بقوله **والعرض الذاتي ما يعرض للشيء إما أولا وبالذات** أي بلا واسطة شيء آخر **كالتعجب** في "الإنسان متعجب" **اللاحق للإنسان من حيث إنه إنسان** ...

---

[1] الضمير راجع إلى ما الموصولة لربط الصلة بالموصول.

[2] أي العوارض هي المستندة إلى ذات المعروض.

....

وإمّا بواسطة أمر مساو لذلك الشيء كالضحك الذي يعرض حقيقة للمتعجّب ثم ينسب عروضه إلى الإنسان بالعرض والمجاز فافهم ...

وإما بواسطة أمر مساو لذلك الشيء كالضحك في "الإنسان ضاحك" **الذي يعرض حقيقة** أي بدون واسطة **للمتعجب ثم ينسب عروضه** أي عروض الضحك **إلى الإنسان بالعرض** أي بواسطة العرض الذي هو التعجب **والمجاز** لا بالحقيقة لأن الضاحك في الحقيقة متعجب لا إنسان أما الغريبة فهي العارض لأمر خارج أعم من المعروض كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم والجسم أعم من الأبيض وغيره وللخارج الأخص منه كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان والإنسان أخص من الحيوان وبسبب المباين له كالحرارة العارضة للماء بسبب النار والنار مباينة للماء ثم المراد هنا بالحمل مواطأة وهو الحمل بهو هو كقولنا الإنسان حيوان ناطق إذ هذا هو المعتبر في حمل كلي على أفراده لا حمل الاشتقاق وهو الحمل بواسطة ذو كما يقال الإنسان ذو بياض والبيت ذو سقف **فافهم** إشارة إلى مبحث خاص أو إشكال أو تسامح أو نكتة لطيفة فهنا إشارة به إلى أنهم يتسامحون في العبارة فيحملون الوصف أي التعجب والضحك على الذات أي الإنسان وذا لا يجوز ...

المعلوم التصوري والتصديقي من حيث إنه يوصل إلى مطلوب تصوري فيسمى معرّفاً أو تصديقي فيسمى حجة ...

قوله: المعلوم التصوري اعلم أن موضوع المنطق هو المعرف والحجة أما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصوري لكن لا مطلقاً بل من حيث إنه يوصل إلى مجهول تصوري كالحيوان الناطق الموصل إلى تصور الإنسان وأما المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى مجهول تصوري فلا يسمى معرفاً والمنطقي لا يبحث عنه كالأمور الجزئية المعلومة نحو زيد وعمرو ...

قوله: المعلوم التصوري اعلم أن موضوع المنطق هو المعرف والحجة أما المعرف فهو عبارة عن المعلوم التصوري لكن لا مطلقاً بل من حيث إنه أي المعلوم التصوري **يوصل إلى مجهول تصوري كالحيوان الناطق**[1] **الموصل إلى** مجهول تصوري أي **تصور الإنسان وأما المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى مجهول تصوري فلا يسمى معرفاً والمنطقي لا يبحث عنه** أي عن المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى مجهول تصوري **كالأمور الجزئية المعلومة من زيد وعمرو** لأن زيداً لا يوصل إلى عمرو وكذا عكسه ...

---

[1] أي المعلوم التصوري.

....

وأما الحجة فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقاً أيضاً بل من حيث إنه يوصل إلى مطلوب تصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل إلى التصديق بقولنا العالم حادث وأما ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه بل يبحث عن المعرف والحجة من حيث إنهما كيف ينبغي أن يترتبا حتى يوصلا إلى المجهول ...

أما الحجة فهي عبارة عن المعلوم التصديقي لكن لا مطلقاً أيضاً أي كالمعلوم التصوري **بل من حيث إنه** أي المعلوم التصديقي **يوصل إلى مطلوب تصديقي كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث الموصل إلى التصديق بقولنا العالم حادث وأما ما** أي المعلوم التصديقي **لا يوصل** إلى مجهول تصديقي **كقولنا النار حارة مثلا فليس بحجة والمنطقي لا ينظر فيه** أي فيما لا يوصل إلى مجهول تصديقي **بل يبحث عن المعرف والحجة من حيث إنهما** أي المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي **كيف ينبغي أن يترتبا**[1] **حتى يوصلا إلى المجهول** التصوري والتصديقي فحاصله أن موضوع المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث كونهما موصلتين إلى مجهول فلا يبحث في المنطق من المعلومات التصورية والتصديقية من

---

[1] اعلم أن الترتيب في المعرف أن يقدم العام على الخاص كما يقال في جواب الإنسان حيوان ناطق وفي الحجة أن يقدم الصغرى على الكبرى نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والترتيب في الأوّل استحساني وفي الثاني ضروري وقوله ينبغي شامل لهذين الترتيبين ولهذا آثره الشارح على يجب.

حيث إنها موجودة أو لا موجودة جواهر أو أعراض مطابقة لما في نفس الأمر أو لا فإن البحث بهذه الحيثيات ليس من وظائف المنطق ...

....

قوله: معرّفا؛ لأنه يعرف ويبين المجهول التصوري قوله: حجة لأنها تصير سبباً للغلبة على الخصم والحجة في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب بأسم المسبب ...

قوله: معرفا بصيغة الفاعل سمي المعلوم التصوري الموصل إلى المجهول التصوري معرفا **لأنه يعرف ويبين المجهول التصوري قوله: حجة** سمي المعلوم التصديقي الموصل إلى المجهول التصديقي حجة **لأنها** أي الحجة **تصير سببا للغلبة على الخصم** فإنك إذا قلت العالم حادث يمنعه الخصم ثم إذا استدللت عليه بأن العالم متغير وكل متغير حادث فقد غلبت عليه فالاستدلال سبب للغلبة فغرضه بيان وجه التسمية للحجة فإن الحجة في اللغة الغلبة فتسمى حجة لأن الإنسان بها يحصل الغلبة على الخصم فالحجة أي المعلوم التصديقي في الأصل سبب للغلبة والغلبة مسبب فما كان اسم المسبب أي الغلبة يكون الآن اسم السبب أي المعلوم التصديقي[1] فأشار إليه بقوله **والحجة في اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب بأسم المسبب** ...

[1] یعنی غلبہ مسبّب ہے اور مسبّب کا نام حجت ہے یہی نام معلوم تصدیقی کو دے دیا جو کہ سبب ہے۔

فصل

دلالة اللفظ ...

قوله: دلالة اللفظ قد علمت أن نظر المنطقي بالذات إنما هو في المعرف والحجة وهما من قبيل المعاني لا الألفاظ إلا أنه كما يتعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع كذلك يتعارف إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدمة ليعين على الإفادة والاستفادة...

قوله: دلالة اللفظ قد علمت أن نظر المنطقي بالذات وأولا إنما هو أي النظر **في المعرف** بكسر الراء **والحجة وهما** أي المعرف والحجة **من قبيل المعاني لا** من قبيل **الألفاظ إلا أنه كما يتعارف ذكر الحد والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد** هذا الذكر **بصيرة في الشروع** أي شروع المنطق **كذلك يتعارف إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدمة** في المقاصد لشدّة الاتصال بينهما أي بين المباحث والمقاصد **ليعين** هذا الإيراد **على الإفادة والاستفادة** حاصل هذا الكلام السؤال والجواب فتقرير السؤال أن المنطقي إنما يبحث عن المعرف والحجة وهما من أقسام المعاني فإن المعلوم الموصل إلى مجهول ليس إلا المعنى فإيراد مباحث اللفظ في فن المنطق لا معنى له لعدم كونه من وظائفه فأجيب بأن إيراد هذه المباحث هنا ليس باعتبار أن المنطقي يبحث عنها بالذات بل ليعين على الإفادة والاستفادة في المسائل المنطقية كما أن إيراد الأمور الثلاثة في المقدمة لإفادة البصيرة في شروع المنطق ...

....

وذلك بأن يبين معاني الألفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا العلم من المفرد والمركب والكليّ والجزئيّ والمتواطي والمشكك وغيرها فالبحث عن الألفاظ من حيث الإفادة والاستفادة وهما إنما يكونان بالدلالة فلذا بدأ بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والأول هو الدال والثاني هو المدلول...

وذلك أي إيراد مباحث الألفاظ للإعانة على الإفادة والاستفادة في المسائل المنطقية **بأن يبين معاني الألفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا العلم** أي **المنطق من المفرد والمركب والكلي والجزئي والمتواطي والمشكك وغيرها فالبحث عن الألفاظ من حيث الإفادة والاستفادة** في المسائل المنطقية لا من حيث إنها موجودة أو معدومة أو جوهر أو عرض فإن هذا ليس من وظائف المنطق فغرض الشارح بيان أهمّيّة البحث عن الألفاظ وذلك بأن يبين كثير من الاصطلاحات كالمفرد والمركب والكلي والجزئي والمتواطي والمشكك وغيرها أثناء توضيح المسائل ولكن فهمها بدون العلم بمعاني الاصطلاحات كان مشكلا ولذا وجب أن يذكر البحث عن الألفاظ ليسهل الإفادة والاستفادة في المسائل **وهما** أي الإفادة والاستفادة **إنما يكونان بالدلالة** أي بدلالة الألفاظ على المعاني جواب عما يقال ما وجه الاشتغال بالبحث عن الدلالة وتقديمها على مباحث الألفاظ؟ فالجواب ما ترى **فلذا** أي

لتوقّف الإفادة والاستفادة على الدلالة **بدأ** المصنف **بذكر** بحث **الدلالة وهي**[1] أي الدلالة **كون الشيء بحيث يلزم من العلم به** أي بذلك الشيء **العلم بشيء آخر** كما يلزم من العلم بوجود المصنوع العلم بوجود الصانع أو يلزم من الظن بالشيء الظن بشيء آخر كما يلزم من الظن بوجود السحاب عند رؤية الدخان في الجو الظن بوجود المطر أو يلزم من العلم بالشيء الظن بشيء آخر كما يلزم من العلم بوجود السحاب الظن بوجود المطر فهذه ثلاث احتمالات وأما الاحتمال الرابع أي هو أن يلزم من الظن بالشيء العلم بشيء آخر فهو لم يوجد إذ الظن لا يوصل إلى العلم **و** الشيء **الأول هو الدال و** الشيء **الثاني هو المدلول** ...

---

[1] الفرق بين الدلالة والوضع أن الدلالة كما هو الظاهر في المتن والوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني كما يطلق زيد أو أحست الدوال الأربع فهم منه ذاته ومطلقاتها.

على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام ...

والدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية وكل منهما إن كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الأول بإزاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الأربع على مدلولاتها وإن كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة أح أح على وجع الصدر ودلالة سرعة النبض على الحمى وإن كان بسبب أمر غير الوضع والطبع فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وكدلالة الدخان على النار ...

والدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا أي إن لم يكن لفظاً فالدلالة غير لفظية وكل منهما أي من اللفظية وغير اللفظية إن كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الأول بإزاء الثاني أي تعيين الواضع الشيء الأول بإزاء الشيء الثاني فالدلالة اللفظية وغير اللفظية وضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة الدوال الأربع على مدلولاتها فإن دلالتها على المدلولات وإن كانت بجعل الجاعل لكنها ليست بألفاظ والدوال الأربع هي العقود والخطوط والنصب والإشارات أما العقود جمع عقد بفتح العين والقاف فهي المفاصل في اليد وأما الخطوط جمع خط فهي موضوعة للنقوش في الأوراق والشوارع وأما النصب جمع نصبة فهي ما وضع لمعرفة الطريق وأما الإشارات فهي الرمز بشيء يفهم منه المراد وكل منهما إن كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث الشيء الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة أح أح حال كونهما لفظاً على وجع الصدر قال داؤد في حواشيه على شرح التسمية والحق أن هذا اللفظ بفتح الهمزة وضمها مع تخفيف الحاء أو تشديدها يدل على الوجع ودلالة سرعة النبض حال كونها غير لفظ على

الحمى وكل منهما إن كان بسبب أمر[1] هو غير الوضع والطبع فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ اعلم أنه لم يذكر زيد ليكون المثال للممثل له فقط من غير شائبة لغيره لأن الدلالة اللفظية الوضعية أيضا صدقت عليه في ذكره ثم إنما قيده بقوله من وراء الجدار إذ لو سمع مع المشاهدة فيعلم وجود اللافظ بالمشاهدة فلا معنى للدلالة ثم دلالة ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ مثال للدلالة اللفظية العقلية لأن اللفظ أي ديز وضع للدلالة على معناه لا على وجود اللافظ ولكن الدلالة على وجوده مفهوم بسبب العقل وكدلالة الدخان على النار ...

---

[1] هو علاقة التأثير أي دلالة الأثر على المؤثّر كدلالة الدخان على النار ودلالة المؤثّر على الأثر كدلالة النار على الدخان ودلالة أحد الأثرين للمؤثّر على آخر كدلالة الدخان على الحرارة فإنهما أثران للنار فعلى هذا التقدير يدخل دلالة سرعة النبض على الحمى أيضا تحت الدلالة العقلية لكون هذه الدلالة من قبيل دلالة الأثر على المؤثر فبطلت الطبعية الغير اللفظية والحصر في الأقسام الستة أيضا بل انحصرت أقسامها في الخمسة قلت لا مضايقة في اجتماع الدلالتين بجهتين مختلفتين فإن سرعة النبض من حيث إنه أثر الحمّى دالة على الحمى دلالة عقلية ومن حيث إنه ظهر سرعة النبض بحسب إظهار الطبعية عند عروض الحمى دالة على الحمى دلالة طبعية فينبغي الاعتبارات في مثل هذه المواضع فإنه لو لا الاعتبارات لبطلت الحكمة.

....

فأقسام الدلالة ستة والمقصود بالبحث ههنا الدلالة اللفظية الوضعية إذ عليها مدار الإفادة والاستفادة وهي تنقسم إلى مطابقة وتضمّن والتزام لأن دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع إما على تمام الموضوع له أو على جزئه أو على أمر خارج عنه ...

فأقسام الدلالة ستة لا خمسة كما قال بعض المناطقة بعدم وجود غير اللفظية الطبعية فرده الشارح بذكر مثالها بقوله: "ودلالة سرعة النبض على الحمى" فعلم أن حصر الدلالة في اللفظية وغير اللفظية عقلي وحصر كل منهما في الوضعية والطبعية والعقلية استقرائي ثم اقتصر المصنف على الدلالة اللفظية الوضعية وقسمها إلى المطابقة والتضمن والالتزام لأن بحث الألفاظ هو للإفادة والاستفادة وهما حاصلان من الدلالة اللفظية الوضعية فقط وأما غيرها فليس في شيء منهما إذ لا يشار إلى المعدومات وتحتاج الخطوط إلى الآلات والعقود والنصب ليست بعامة الفهم حتى يعلم بها ما في الضمير والطبائع مختلفة فلا يحصل المقصود بالطبعية ودلالة التأثير قد تكون خفية فما بقيت دلالة هي أسهل إلا اللفظية الوضعية فذكره الشارح بقوله **والمقصود بالبحث ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية إذ عليها** أي على الدلالة اللفظية الوضعية **مدار الإفادة والاستفادة** في المسائل المنطقية **وهي** أي الدلالة اللفظية الوضعية **تنقسم إلى مطابقة وتضمن والتزام لأن دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع إما على تمام**[1] **الموضوع له أو على جزئه** أي جزء الموضوع له **أو على أمر خارج عنه** أي

[1] هنا لفظان تمام وجميع فالفرق بينهما أن التمام ليس من شرطه أن يحيط بالكثرة بخلاف الجميع فإنه مشروط بالإحاطة بالكثرة فالتمام مقابل للنقص والجميع مقابل للبعض.

عن الموضوع له حاصله أن الدلالة اللفظية الوضعية إن كانت على تمام ما وضع اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق سميت مطابقة للتطابق والتوافق بين اللفظ والمعنى وإن كانت على جزء ما وضع اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق فقط سميت تضمنا لكون المدلول في ضمن المعنى الموضوع له وإن كانت على أمر خارج عن الموضوع له يلازمه في الذهن كدلالة الإنسان على قابل العلم سميت التزاما لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني ولم يشترط اللزوم الخارجي لأن الالتزام يتحقق بدونه كالعمى فإنه يدل على البصر التزاما مع المعاندة بينهما في الخارج ...

ولا بدّ فيه من اللزوم عقلا أو عرفا ...

قوله: ولا بدّ فيه أي في دلالة الالتزام قوله: من اللزوم أي كون الأمر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه سواء كان اللزوم عقلا كالبصر بالنسبة إلى العمى أو عرفا كالجود بالنسبة إلى الحاتم ...

قوله: ولا بد فيه أي في دلالة الالتزام قوله: من اللزوم أي كون الأمر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه أي بدون ذلك الأمر الخارج **سواء كان اللزوم عقلا كالبصر بالنسبة إلى العمى أوعرفا كالجود بالنسبة إلى الحاتم** اعلم أن اللزوم على قسمين عقلي وعرفي أما العقلي فهو أن يستحيل تصور الموضوع له بدون الأمر الخارج اللازم بمقتضى العقل بأن العقل يحكم باستحالة هذا التصور كتصور العمى بدون البصر فإن العمى موضوع لعدم البصر والبصر لازم عقلي له فإن العقل يحكم بأن يمتنع تعقل مفهوم العمى من غير تعقل معنى البصر لاستحالة تصور المقيد بدون تصور القيد فالعمى مقيد والبصر قيد له[1] وأما العرفي فهو أن يستحيل تصور الموضوع له بدون تصور الأمر الخارج اللازم بمقتضى العرف بأن العرف يحكم باستحالة هذا التصور كتصور الحاتم بدون الجود فإنه لا لزوم بين الجود والحاتم عند العقل لكن لما صدر الجود من الحاتم كثيرا غاية الكثرة عد من لوازم الحاتم بحسب العرف فإذا قيل "فلان حاتم" ينتقل الذهن منه إلى أنه جواد بحسب العرف ...

---

[1] فإن قلت إن العمى موضوع لعدم البصر فالبصر جزء للمعنى الموضوع له فدلالة العمى على البصر دلالة تضمنية لا التزامية فأجيب بأن العمى موضوع للعدم المضاف إلى البصر بحيث يكون البصر خارجا عن العمى لا موضوع للعدم والبصر معا.

وتلزمهما المطابقة...

قوله: وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا إذ لا شك أن الدلالة الوضعية على جزء المسمّى ولازمه فرع الدلالة على المسمّى سواء كانت تلك الدلالة على المسمّى محقّقة بأن يطلق اللفظ ويراد به المسمّى ويفهم منه الجزء أو اللازم بالتبع أو مقدّرة كما إذا اشتهر اللفظ في الجزء أو اللازم فالدلالة على الموضوع له وإن لم يتحقّق هناك بالفعل إلا أنها واقعة تقديرا بمعنى أن لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكان دلالته عليه مطابقة...

قوله: وتلزمهما المطابقة ولو تقديرا غرضه بيان نسب الدلالات الثلاث اعلم أن النسبة تكون بين الأمرين وإن كانت بين الأمور الثلاثة فيجعل الأمران على طرف والثالث على آخر فلذا يبين الماتن رحمه الله النسبة بينهما جاعلا دلالة مطابقة على طرف ودلالة تضمنية ودلالة التزامية على آخر ويقول إن النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا لأن التضمنية والالتزامية خاص والمطابقية عام أي عند وجود التضمن والالتزام توجد المطابقة قطعا لكنه لا يجب أن يوجد المطابقة عند وجودهما **إذ لا شك أن الدلالة الوضعية على جزء المسمى** أي جزء المعنى الموضوع له **ولازمه** أي لازم المعنى الموضوع له **فرع الدلالة على المسمى** دليل للدعوى وهو وجود المطابقة لا محالة عند التضمن والالتزام لأن الدلالة على جزء المعنى الموضوع له فرع للدلالة على كل المعنى الموضوع له وكذا الدلالة على لازمه أي إن الدلالة على أمر يلازم المعنى الموضوع له فرع للدلالة على المعنى الموضوع له والفرع لا يوجد بدون الأصل ولكن الأصل يوجد بدون الفرع فثبت أن توجد الدلالة المطابقية بدون التضمنية والالتزامية و لا عكس **سواء كانت تلك الدلالة على المسمى محققة بأن**

يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم منه الجزء إلخ من هنا اندفع الاعتراض وهو أن لا نسلم أن الدلالة المطابقية لازمة للتضمنية والالتزامية بل يمكن أن توجدا بدونه لجواز أن يكون اللفظ مشهورا في الجزء أو اللازم ولا يكون المعنى الموضوع له مقصودا من اللفظ فأجاب بأن مرادنا من اللزوم عام سواء كان تحقيقا أو تقديرا أما التحقيقي فهو أن يستعمل اللفظ في معناه الموضوع له فهذه الدلالة على الموضوع له دلالة محققة وأما التقديري فهو أن يشتهر اللفظ في جزء المعنى الموضوع له أو لازمه ويترك معناه الموضوع له فهذه الدلالة على الجزء أو اللازم دلالة مقدرة فبينه الشارح بقوله **سواء كانت تلك الدلالة على المسمى** أي على المعنى الموضوع له **محققة بأن يطلق اللفظ ويراد به** أي بذلك اللفظ **المسمى** أي المعنى الموضوع له **ويفهم منه** أي من ذلك المعنى الموضوع له **الجزء أو اللازم بالتبع** كما يدل الإنسان على الحيوان الناطق دلالة محققة ويفهم من الحيوان الناطق الجزء واللازم تبعا **أو** كانت تلك الدلالة على المسمى **مقدرة كما إذا اشتهر اللفظ في الجزء أو اللازم** وترك المعنى الموضوع له **فالدلالة** عندئذ **على** المعنى **الموضوع له وإن لم يتحقق** معناه الموضوع له **هناك بالفعل** ولكنه يتحقق بالقوة **إلا أنها** أي أن تلك الدلالة على المعنى الموضوع له **واقعة تقديرا بمعنى أن لهذا اللفظ معنى** موضوع له **لو قصد** ذلك المعنى **من** ذلك **اللفظ لكان دلالته عليه** أي دلالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى **مطابقة** فتحقق أن المطابقة لازمة للتضمن والالتزام حيثما يوجدا ..

وإلى هذا أشار بقوله: "ولو تقديرا" قوله: و لا عكس إذ يجوز أن يكون للفظ معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فتحقّقت حينئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام ولو كان له معنى مركب لا لازم له فيتحقق التضمّن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط له لازم تحقّق الالتزام بدون التضمّن فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين ...

وإلى هذا التقرير **أشار** الماتن تغمّده الله برحمته **بقوله: "ولو تقديرا" قوله: و لا عكس** أي إشارة إلى الدعوى الثاني أي حيثما توجد المطابقة لا يجب أن توجدا **إذ يجوز** أي يمكن **أن يكون للفظ معنى بسيط لا جزء له** كلفظ الله لا جزء له **و**أن يكون للفظ معنى **لا لازم له فتحققت حينئذ المطابقة بدون التضمن والالتزام** أي فوجدت الدلالة المطابقية بدون التضمنية لعدم كون الجزء له والالتزامية لعدم كون اللازم له **ولو كان له** أي لذلك اللفظ **معنى مركب لا لازم له** أي للمعنى المركب كما فرّض أن للإنسان معنى مركبا وهو حيوان ناطق لكن لا لازم له **فيتحقق التضمن بدون الالتزام** أي وجدت التضمنية بدون الالتزامية **ولو كان له** أي لذلك اللفظ **معنى بسيط له** أي لذلك المعنى البسيط **لازم تحقق الالتزام بدون التضمن** كما فرض أن للإنسان معنى بسيطا ولازما أيضا كقابل العلم **فالاستلزام غير واقع في شيء من الطرفين**[1] أي إن كل واحد من التضمنية والالتزامية لا

---

[1] اگر دلالتِ مطابقی کو ایک جانب اور تضمنی والتزامی کو دوسری جانب رکھا جائے تو دونوں کے درمیان نسبت عموم و خصوص مطلق ہو گی بایں معنی دلالت تضمنی والتزامی کے وجود کے وقت دلالتِ مطابقی کا وجود ضروری ہے ولا عکس اور جب دلالت تضمنی والتزامی کا لحاظ رکھا

يستلزم الآخر فقد مضت المادتان الافتراقيتان والمادة الاجتماعية أن يكون للفظ معنى مركب وأيضاً لازم له فتحقق الدلالات الثلاثة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق وصنعة الكتابة فعلم أن بين التضمن والالتزام عموماً من وجه ...

جائے تو دونوں کے درمیان نسبت عموم وخصوص من وجہ ہوگی یعنی کسی مادہ میں تینوں دلالتوں کا تحقق، کسی مادہ پر تضمنی کا بغیر التزامی کے صدق اور کسی مادہ پر دلالت التزامی کا بغیر تضمنی کے صدق۔

والموضوع إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فمركّب إما تامّ خبر أو إنشاء وإما ناقص تقييدي أو غيره ...

قوله: والموضوع أي اللفظ الموضوع إن أريد دلالة جزء منه على جزء معناه فهو المركب وإلا فهو المفرد فالمركب إنما يتحقّق بأمور أربع الأول أن يكون للفظ جزء والثاني أن يكون لمعناه جزء والثالث أن يدل جزء لفظه على جزء معناه والرابع أن تكون هذه الدلالة مرادة فبانتفاء كل من القيود الأربعة يتحقق المفرد فللمركب قسم واحد وللمفرد أقسام أربعة الأول ما لا جزء للفظ نحو همزة الاستفهام والثاني ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله والثالث ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الإنساني قوله: إما تام أي يصح السكوت عليه كزيد قائم قوله: خبر إن احتمل الصدق والكذب أي يكون من شأنه أن يتّصف بهما بأن يقال له صادق أو كاذب قوله: أو إنشاء إن لم يحتملهما قوله: وإما ناقص إن لم يصح السكوت عليه قوله: تقييدي إن كان الجزء الثاني قيدا للأول نحو غلام زيد ورجل فاضل وقائم في الدار قوله: أو غيره إن لم يكن الثاني قيدا للأوّل نحو في الدار وخمسة عشر ...

قوله: الموضوع أي اللفظ الموضوع بدليل أن المعتبر دلالة لفظية وضعية لا مطلق الموضوع فلا يرد أن حصر الموضوع في المفرد والمركب لا يصح فإن الدوال الأربع مثلا موضوعة

لمطلقاتها وليست بمفردة ولا مركبة **إن أريد دلالة جزء**[1] **منه** أي من ذلك اللفظ **على جزء معناه** أي معنى ذلك اللفظ **فهو المركب وإلا** أي إن لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه **فهو المفرد** يشرع الشارح في البحث عن المركب ويقدمه على المفرد لأن مفهوم المركب وجودي ومفهوم المفرد عدمي فالوجودي يستحق أن يقدم على العدمي فيقول **فالمركب إنما يتحقق بأمور أربع** أي وجود الأمور الأربعة لتحقق المركب ضروري فالأمر **الأول أن يكون للفظ جزء و**الأمر **الثاني أن يكون لمعناه** أي لمعنى ذلك اللفظ **جزء و**الأمر **الثالث أن يدل جزء لفظه على جزء معناه و**الأمر **الرابع أن تكون هذه الدلالة** أي دلالة ذلك اللفظ على جزء معناه **مرادة فبانتفاء كل من القيود الأربعة** المذكورة **يتحقق المفرد** ولكن المركب لا يتحقق بانتفاء أحد من الأمور الأربعة لأن مفهوم المركب مقيد ورفع المقيد يتحقق برفع واحد من أموره أو برفع جميع الأمور **فللمركب قسم واحد** وهو مجموع الأمور الأربعة **وللمفرد أقسام أربعة** فالقسم **الأول ما لا جزء للفظ نحو همزة الاستفهام** يعني "أ" فلا جزء لها **و**القسم **الثاني ما لا جزء لمعناه** أي لمعنى ذلك اللفظ أيضاً **نحو لفظ الله** فمن حيث اللفظ له أجزاء ولكنه لا جزء لمعناه بأن تكون الألف دالة على يد الله واللام على وجهه والهاء على رأسه لأنه تعالى علوا كبيرا عن الجسم وأجزائه **و**القسم **الثالث ما لا دلالة لجزء لفظه** أي لفظ المفرد **على جزء معناه كزيد** هذا لفظ له أجزاء لفظية أعني "ز" و "ي" و "د" ومعنوية أعني مفهوم الحيوان ومفهوم الناطق ومفهوم الشخص لكن أجزاء اللفظ لا تدل على أجزاء المعنى فلا يقال إن "ز" تدل على مفهوم الحيوان و"ي" على مفهوم الناطق و"د" على مفهوم الشخص مثلا **وعبد الله علماً**[2] لأنه على تقدير عدم العلمية داخل تحت المركب فإن جزء

---

[1] أي الجزء المستعمل المرتب في السمع فلا يلزم أن الأسماء النكرة دالة بأصل الكلمة على معنى وبالتنوين على معنى آخر فتكون من قبيل المركب.

[2] عبد الله علما لفظ له أجزاء لفظية كعبد والله وأجزاء معنوية أيضاً كما ترى فجزء اللفظ وقت العلمية لا يدل على جزء معناه بل المجموع يدل على ذات عبد الله.

لفظه أي لفظ عبد الله كعبد مثلا دال على جزء المعنى التركيبي الملحوظ وهو العبودية والقسم **الرابع ما يدل** فيه **جزء لفظ على جزء معناه لكن** تلك **الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما للشخص الإنساني**[1] هنا أجزاء اللفظ كالحيوان والناطق وأجزاء المعنى أيضا لأن المراد من الحيوان ذو حياة ومن الناطق المظهر عما في الضمير فتدل أجزاء اللفظ على أجزاء معناه ولكن هذه الدلالة غير مقصودة إذ المطلوب هو دلالة مجموع الحيوان الناطق حال العلمية على ذات خاص **قوله: إما تام أي ما يصح السكوت عليه كزيد قائم** ولا يحتاج إلى شيء آخر كالاحتياج إلى المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وبالعكس فلا يرد أن الفعل المتعدي مع الفاعل مركب تام كما هو الظاهر مع أنه لا يصح السكوت عليه بل يحتاج إلى ذكر المفعول به **قوله: خبر إن احتمل الصدق والكذب أي يكون من شأنه** أي الخبر **أن يتصف** ذلك الخبر **بهما** أي بالصدق والكذب **بأن يقال له** أي لذلك الخبر **صادق أو كاذب** جواب دخل وهو أن تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب غير جامع لخروج الأخبار التي تحتمل الصدق فقط كقولنا السماء فوقنا والأرض تحتنا أو الكذب فقط كقولنا السماء تحتنا والأرض فوقنا فأجاب بأن الخبر من شأنه الاتصاف بالصدق والكذب بأن يتصف في بعض الصور بالصدق وفي بعضها بالكذب فماهية الخبر من حيث ذاتها مع قطع النظر عن الخارج تحتمل الصدق والكذب وأجاب البعض بأن الواو في قوله الصدق والكذب بمعنى أو لكن هذا الجواب غير مرضي فإنه يستدرك حينئذ "تحتمل" كما لا يخفى إذ "أو" تؤدّي معناه **قوله: أو إنشاء إن لم يحتملهما** أي الصدق والكذب فإن مدارهما على الحكاية عن الأمر في الزمان الماضي أو الحال لا في الاستقبال لأن الأمر له عدم الوقوع إلى الآن فأنى احتمال الصدق أو الكذب؟ **قوله: وإما** مركب **ناقص إن لم يصح السكوت عليه** بل يحتاج إلى ضم ضميمة **قوله:** المركب **تقييدي إن كان الجزء الثاني** من الجزئين **قيدا** للجزء **الأوّل** سواء

---

[1] أي الماهية الإنسانية مع تشخص.

كان صفة أو مضافا إليه أو ظرفا له والمراد بالأوّل والثاني أولية وثانوية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فلا يرد النقض بما قدم فيه القيد على المقيد لفظا نحو راكبا جاءني عمر فإن راكبا حال والحال قيد لعامله ولكنه مؤخر عنه لفظا لا رتبة ثم يراد بكون الثاني قيدا للأول أن يقع العموم في الأول وينقضه أو يخصّصه الثاني **نحو غلام زيد** فالمضاف إليه قيد للمضاف **ورجل فاضل** فالصفة قيد للموصوف **وقائم في الدار** فالظرف قيد للمظروف أتي بهذا المثال إشارة إلى أن الظرف يصلح أن يكون قيدا للمظروف كما أن المضاف إليه والصفة قيد للمضاف والموصوف فعلم أن حصر المركب التقييدي فقط في الإضافي والتوصيفي منقوض بنحو قائم في الدار وقد عرفت أن ذا الحال مقيد بحاله إذ هذا أيضا مركب تقييدي وليس من الإضافي والتوصيفي فيقال إن المراد بالحصر حصر المركب الكاسب والمكتسب في الإضافي والتوصيفي مثل حيوان ناطق وعدم البصر والمركبات المذكورة في النقض ليست بكاسبة و لا مكتسبة نحو في الدار وراكبا جاءني عمر و**قوله: أو غيره إن لم** يكن الجزء **الثاني قيدا للجزء الأول نحو في الدار** ينبغي أن يذكر معنى كلمة في وهو الظرفية الجزئية لا مطلق الظرفية فالدار مقومة لمعناها لا مخصصة فليس الجزء الثاني أي الدار قيدا للأول أي لفي **وخمسة عشر** فالثاني ليس قيدا للأول كما هو الظاهر ولكن الأنسب اعتبار القيد وعدم الاعتبار راجع إلى المعتبر فما اعتبره قيدا قيل له تقييدي وما لم يعتبره قيل له غير تقييدي ...

وإلّا فمفرد وهو إن استقل فمع الدلالة بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة كلمة وبدونها اسم وإلا فأداة...

قوله: وإلا فمفرد أي وإن لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه قوله: وهو إن استقلّ في الدلالة على معناه بأن لا يحتاج فيها إلى ضمّ ضميمة قوله بهيئته بأن يكون بحيث كلّما تحقّقت هيئته التركيبية في مادّة موضوعة متصرّفة فيها فهم واحد من الأزمنة الثلاثة مثلا هيئة نصر وهي المشتملة على ثلاثة حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط أن يكون تحقّقها في ضمن مادّة موضوعة متصرّفة فيها فلا يرد النقض بنحو جسق وحجر قوله: كلمة في عرف المنطقيين وفي عرف النحاة فعل قوله: وإلا فأداة أي وإن لم يستقلّ في الدلالة فأداة في عرف المنطقيين وحرف في عرف النحاة...

قوله: وإلا فمفرد أي وإن لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهذا تقسيم المفرد باعتبار استقلال معناه وعدم استقلاله **قوله: وهو إن استقل** المفرد **في الدلالة على معناه** المطابقي أو التضمني **بأن لا يحتاج** ذلك المفرد **فيها** أي في تلك الدلالة **إلى ضم ضميمة قوله: بهيئته بأن يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية** أي هيئة[1] المفرد التركيبية من الحروف **في مادة** وهي ذوات الحروف مع قطع النظر عن حركاتها وسكناتها **موضوعة متصرفة فيها** أي في تلك المادة تصرفا تاما أعني كون المادة الموضوعة إفرادا أو تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وغيبة وخطابا وتكلما إلى غير ذلك **فهم زمان واحد من الأزمنة الثلاثة مثلا هيئة**

---

[1] المراد بالهيئة هي الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها.

نَصَرَ وهي أي هذه الهيئة **المشتملة على ثلاثة حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت** هذه الهيئة **فهم** منها **الزمان الماضي لكن بشرط أن يكون تحققها** أي تحقق الهيئة المذكورة **في ضمن مادة موضوعة متصرفة فيها فلا يرد النقض** على المفرد **بنحو جسق**؛ لأنه ليس بموضوع وإن كانت له هيئة ومادة **و**بنحو **حجر**؛ لأنه ليس متصرفا فيه وإن كان موضوعا ثم التقييد بالهيئة يخرج الألفاظ الدالة على الزمان بجوهرها لا بهيئتها كالأمس واليوم والغد **قوله: كلمة في عرف المنطقيين وفي عرف النحاة فعل** يعني أن كل كلمة عند المناطقة فعل عند النحاة وليس كل فعل عند النحاة كلمة عندهم لأن صيغة المخاطب والمتكلم من الفعل المضارع نحو تضرب وأضرب ليست بكلمة عند المنطقيين[1] لكون معناهما محتملا للصدق والكذب وإن كانت فعلا عند النحاة فإن المحتمل للصدق والكذب مركب تام والكلمة من أقسام المفرد لا المركب فعلم أن بين الكلمة والفعل عموما وخصوصا مطلقا إذ كل كلمة منطقية فعل نحوي وليس كل فعل نحوي كلمة منطقية **قوله: وإلا فأداة أي وإن لم يستقل** المفرد **في الدلالة** على جزء معناه **فأداة** أي فهي أداة **في عرف المنطقيين وحرف في عرف النحاة** يعني أن كل حرف عند النحويين أداة عند المنطقيين وليست كل أداة عند المنطقيين حرفا عندهم فإن الأفعال الناقصة ونظائرها لعدم الدلالة استقلالا أداة عند المنطقيين ولكنها ليست بحروف عندهم فحاصله أن كل حرف نحوي أداة منطقي وليس كل أداة منطقي حرفا نحويا فثبت أن بينهما أيضا عموما وخصوصا مطلقا...

---

[1] إذ قصد بالجزء من اللفظ الدلالة على جزء معناه أعني أن "ت" و "أ" تدل على ذات المخاطب والمتكلم و"ضرب" يدل على معناه وهو الضرب.

وأيضا إن اتّحد معناه فمع تشخّصه وضعا علم وبدونه متواط إن تساوت أفراده ومشكّك إن تفاوتت بأوّلية أو أولويّة ...

قوله: وأيضا مفعول مطلق لفعل محذوف أي آض أيضا أي رجع رجوعا وفيه إشارة إلى أن هذه القسمة أيضا لمطلق المفرد لا للاسم وفيه بحث لأنه يقتضي أن يكون الحرف والفعل إذا كانا متّحدي المعنى داخلين في العلم والمتواطي والمشكّك مع أنهم لا يسمّونهما بهذه الأسامي بل قد حقّق في موضعه أن معناهما لا يتّصف بالكلية والجزئية تأمّل فيه ...

قوله: وأيضا مفعول مطلق لفعل محذوف أي آض أيضا أي رجع رجوعا إلى تقسيم ثان للمفرد **وفيه** أي في قوله أيضا **إشارة إلى أن هذه القسمة أيضا لمطلق المفرد لا للاسم** كما ذهب إليه البعض **وفيه** أي في كونه تقسيما لمطلق المفرد **بحث** بأن هذا التقسيم إن كان لمطلق المفرد فالمفرد أعم من أن يكون اسما أو كلمة أو أداة وهو لا يصح؛ **لأنه** أي هذا التقسيم **يقتضي أن يكون الحرف والفعل إذا كانا متحدي المعنى داخلين في العلم والمتواطي والمشكك** أي يلزم أن تكون الكلمة والأداة أيضا علما ومتواطيا ومشككا كما يكون الاسم علما ومتواطيا ومشككا لأن التقسيم لمطلق المفرد وتحته الاسم والكلمة والأداة **مع أنهم لا يسمونهما بهذه الأسامي** أي مع أن المناطقة لا يسمون الفعل والحرف بالعلم والمتواطي والمشكك بل يسمون الاسم فقط بالأسامي المذكورة وبجعل التقسيم لمطلق المفرد يلزم أن يسمى الفعل والحرف أيضا بها وذا غير صحيح **بل قد حقق** بصيغة المجهول **في موضعه أن معناهما** أي معنى الفعل والحرف **لا يتصف بالكلية والجزئية**؛ لأن الكلية والجزئية هما صفتان للمحكوم عليه والفعل والحرف لا يصلحان أن يكونا محكوما عليهما و لا بد للعلم

أن يكون جزئيا وللمتواطي والمشكك كليا **تأمّل[1] فيه** أي تأمّل في البحث المذكور فقوله: تأمّل يشير إلى جواب البحث المذكور بأن هذا التقسيم لمطلق المفرد[2] لا للمفرد المطلق[3] ومطلق المفرد يثبت باعتبار بعض الأقسام وهو الاسم فهذا التقسيم يكون لمطلق المفرد باعتبار الاسم لا الفعل والحرف أو بأن هذا التقسيم راجع إلى المفرد المطلق لأن الفعل والحرف كلاهما أيضا يكونان متواطيا ومشككا ومشتركا ومنقولا وحقيقة ومجازا فذهب متواط إذ معناه كلي يصدق على الأفراد على السواء و"وجد"مشكك لصدق معناه على بعض أفراده بأولية كواجب الوجود وبالثانوية كممكن الوجود و"ضرب"مشترك بين الضاربين و"صلى"منقول من الدعاء إلى الأركان المخصوصة ونطق الإنسان حقيقة ونطق الحال مجاز و"من"مشترك بين الابتداء والتبعيض و"في" حقيقة بمعنى الظرفية ومجاز بمعنى "على" ...

---

[1] "تأمّل" قد تستعمل للإشارة إلى الإشكال وقد تستعمل للإيماء إلى جواب.

[2] مطلق المفرد يعرّف بما لا فيه قيد الإطلاق كما في مطلق الشيء ويتحقّق بتحقق بعض أفراده.

[3] المفرد المطلق ما فيه قيد الإطلاق كما في الشيء المطلق.

....

قوله: إن اتحد أي إن وحد معناه قوله: فمع تشخّصه أي جزئيّته قوله: وضعاً أي بحسب الوضع دون الاستعمال لأن ما يكون مدلوله كليا في الأصل ومشخّصا في الاستعمال كأسماء الإشارة على رأي المصنّف لا يسمّى علما ...

قوله: إن اتحد أي إن وحد[1] معناه أي إن اتصف معناه بالوحدة لا بالاتحاد لأنه يكون بين الشيئين إذ هو عبارة عن اشتراك الشيئين في أمر وذا مناف للعلمية فعلم أن المزيد فيه هنا بمعنى المجرّد **قوله: فمع تشخصه أي جزئيته** أي المفرد المتحد معناه مع كونه موضوعا لجزئي شخصي لا يصلح التعدد والتكثر في نفسه وتفسير التشخص بالجزئية يشير إلى أن التشخص قد يكون بمعنى الكلي وقد يكون بمعنى الجزئي وهو يستعمل هنا بمعنى الجزئي كما ترى لأن الجزئية لازم للتشخص **قوله: وضعا أي بحسب الوضع دون الاستعمال** من هنا إشارة إلى أن التشخص على قسمين الوضعي هو ما فيه التشخص بحسب الوضع نحو زيد والاستعمالي هو ما فيه التشخص بحسب الاستعمال نحو هذا زيد فإنه قد حصل التشخص لهذا بحسب استعماله بزيد إلا وضع بإزاء أمر كلي بشرط الاستعمال في الجزئيات ويجب عليك أن تعلم أن التشخص الوضعي والاستعمالي ملاحظتهما عند المصنف ضروري؛ **لأن ما يكون مدلوله كليا في الأصل ومشخصا في الاستعمال كأسماء الإشارة على رأي المصنف** رحمه الله **لا يسمى علما**؛ لأن وضعها عام والموضوع له خاص فخرجت أسماء الإشارة من تعريف العلم بقوله وضعا ولكنها على رأي السيد الجرجاني موضوعة في الأصل للجزئيات وأيضا مستعملة لها فدخلت أسماء الإشارة في تعريف العلم ...

---

[1] "وحد" من ضرب أي انفرد بنفسه.

....

وههنا كلام وهو أن المراد بالمعنى في هذا التقسيم إما الموضوع له تحقيقاً أو ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ بإزائه تحقيقاً أو تأويلا فعلى الأول لا يصحّ عدّ الحقيقة والمجاز من أقسام متكثّر المعنى ...

وههنا كلام آخر أي في تقسيم المفرد باعتبار اتحاد المعنى وتكثره إلى العلم والمتواطي والمشكك جرح قبل التصدي له تذكر المقدمة التمهيدية وهي أن المعنى لها قسمان المعنى الموضوع له وهذا خاص والمعنى المستعمل فيه وهذا عام فتقرير الجرح ما مراد كم بالمعنى في قوله إن اتحد معناه الموضوع له أو المستعمل فيه؟ إن أريد الموضوع له فلا يصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام المفرد المتكثر معناه لأن المعنى الموضوع له لا يكون إلا واحد والمجاز لا له معنى موضوع وإن أريد المعنى المستعمل فالتقييد بقوله وضعا مستدرك إذ هذا القيد كان لإخراج أسماء الإشارة من متحد المعنى عند الماتن وإذا أريد المعنى المستعمل فدخل أسماء الإشارة في متكثر المعنى لأن معانيها المستعملة كثيرة فإذا لم تدخل في متحد المعنى فماذا المعنى لإخراجها منه بقيد الوضع فبينه الشارح بقوله **وهو أن المراد بالمعنى في هذا التقسيم إما** المعنى **الموضوع له تحقيقاً أو ما** أي معنى **استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ بإزائه** أي بإزاء ذلك المعنى **تحقيقاً** كما في الحقيقة **أو تأويلا** كما في المجاز **فعلى** التقدير **الأول لا يصح عد الحقيقة والمجاز من أقسام متكثر المعنى** ...

....

وعلى الثاني يدخل نحو أسماء الإشارة على مذهب المصنف في متكثّر المعنى ويخرج عن متّحد المعنى فلا حاجة في إخراجها إلى التقييد بقوله: وضعاً قوله: إن تساوت أفراده أي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الأفراد على السوية ...

وعلى التقدير **الثاني يدخل نحو أسماء الإشارة على مذهب المصنف في متكثر المعنى ويخرج** نحو أسماء الإشارة **عن** أفراد **متحد المعنى** بقوله: إن اتحد معناه **فلا حاجة في إخراجها** أي إخراج أسماء الإشارة ونحوها كالضمائر **إلى التقييد بقوله: وضعا** فيجاب عنه بأن المراد من المعنى في قوله إن اتحد معناه الموضوع له فدخل أسماء الإشارة في متحد المعنى ويحتاج لإخراجها إلى التقييد بالوضع أو من الضمير الراجع في قوله وإن كثر إلى المعنى المستعمل بطريق الاستخدام فلا يلزم كون الحقيقة والمجاز داخلا في متحد المعنى وخارجا عن متكثر المعنى **قوله: إن تساوت أفراده أي يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك الأفراد** خارجية كالإنسان فإنه يصدق على أفراده الخارجية **على السوية** من غير تفاوت أو ذهنية كالشمس فإنها تصدق على أفرادها الذهنية على السواء من غير تفاوت وإنما سمي هذا القسم بالمتواطي لأنه مشتق من التواطؤ وهو التوافق وأفراد هذا الكلي متوافقة في صدقه عليها على السوية...

. . . .

قوله: إن تفاوت أي يكون صدق هذا المعنى على بعض أفراده مقدما على صدقه على بعض آخر بالعلية أو يكون صدقه على بعض أولى وأنسب من صدقه على بعض آخر وغرضه بقوله: إن تفاوتت بأولية أو أولوية مثلا فإن التشكيك لا ينحصر فيهما بل قد يكون بالزيادة والنقصان أو بالشدة والضعف ...

قوله: إن تفاوت أي يكون صدق هذا المعنى على بعض أفراده مقدما على صدقه على بعض آخر بالعلية أي يكون صدق هذا الكلي على بعض الأفراد علة لصدقه على البعض الآخر كالوجود فإنه كلي وصدقه على الواجب علة لصدقه على الممكن فالوجود حاصل في الواجب أولا وفي الممكن ثانيا **أو يكون صدقه** أي صدق هذا المعنى **على بعض أولى وأنسب من صدقه على بعض آخر** كالبياض فإنه كلي وصدقه على اللبن أولى وأنسب من صدقه على العاج ثم ورد على الماتن اعتراض بأن التشكيك لا ينحصر في التفاوت بالأولية والأولوية فما وجه الانحصار؟ فأجاب الشارح بقوله **وغرضه** أي الماتن **بقوله: إن تفاوتت بأولية أو أولوية** التمثيل لا الحصر **فإن التشكيك لا ينحصر فيهما** أي في الأولية والأولوية فقط **بل قد يكون** التشكيك **بالزيادة والنقصان**[1] كالمقدار والعدد **أو بالشدة والضعف**[2] كالسواد والبياض وإنما سمي هذا الكلي مشككا؛ لأنه يوقع الناظر في الشك بأنه من المتواطي بناء على اشتراك الأفراد فيه أو من المشترك بناء على تفاوتها بأحد الوجوه الأربعة...

---

[1] هما مختصان بالكميات.

[2] هما مختصان بالكيفيات.

وإن كثر فإن وضع لكل ابتداء فمشترك وإلا فإن اشتهر في الثاني فمنقول ينسب إلى الناقل وإلا فحقيقة ومجاز...

قوله: وإن كثر[1] أي اللفظ إن كثر معناه المستعمل[2] هو فيه فلا يخلو إما أن يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة أو لا يكون كذلك والأول يسمى مشتركا كالعين للباصرة والذهب والذات والركبة وعلى الثاني فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني إذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع...

قوله: وإن كثر أي اللفظ إن كثر معناه المستعمل هو أي ذلك اللفظ **فيه[3] فلا يخلو إما أن يكون** ذلك اللفظ **موضوعا لكل واحد من تلك المعاني** الكثيرة **ابتداء** فخرج به المنقول فإنه وإن كان كل من المنقول إليه والمنقول عنه وضع له اللفظ لكن الوضع لكل واحد منهما ليس ابتداء بل وضع أولا للمعنى ثم وضع ثانيا للآخر لمناسبة بينهما **بوضع على حدة** فخرج بهذا القيد ما يكون وضعه عاما والموضوع له خاصا كأسماء الإشارة فلفظ هذا مثلا وإن كان موضوعا لمعان متعددة ابتداء لكن وضعه لكل واحد منها ليس على حدة **أو لا يكون كذلك** أي لا يكون ذلك اللفظ موضوعا لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بوضع على حدة **و**القسم **الأول** أي اللفظ معانيه المستعمل فيها كثيرة وموضوع ابتداء لكل واحد منها بوضع على

---

[1] عطف على قوله وإن اتّحد.

[2] إيماء إلى أن المراد بالمعنى في التقسيم هو المستعمل فيه.

[3] الضمير راجع إلى "أل" بمعنى الذي.

حدة **يسمى مشتركا كالعين** الموضوعة **للباصرة** ابتداء بوضع على حدة **و**كذا **للذهب والذات والركبة وعلى** التقدير **الثاني** هو ما لا يكون كذلك **فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعاني** الكثيرة **إذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع** غرضه دفع ما يرد من أنه يجوز أن لا يكون اللفظ المستعمل في المعاني الكثيرة موضوعا لواحد منها وجه الدفع أن الكلام في اللفظ الموضوع وما لا يكون موضوعا فهو خارج عن المقسم ...

....

ثم إنه استعمل في معنى آخر فإن اشتهر في الثاني وترك استعماله في المعنى الأول بحيث يتبارد منه الثاني إذا أطلق مجردا عن القرائن فهذا يسمى منقولا وإن لم يشتهر في الثاني ولم يجهر الأول بل يستعمل تارة في الأول وأخرى في الثاني فإن استعمل في الأول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة وإن استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازا ...

ثم إنه أي اللفظ المتكثر معناه **إن استعمل في معنى آخر فإن اشتهر في** المعنى **الثاني وترك استعماله** أي استعمال ذلك اللفظ **في المعنى الأول بحيث يتبادر منه** أي من ذلك اللفظ المعنى **الثاني إذا أطلق** ذلك اللفظ **مجردا عن القرائن** وأما مع القرينة فقد يراد المعنى الأصلي أيضا كما في قوله تعالى وما من دابّة في الأرض إلّا على الله رزقها فعلم أن المراد من قوله ترك استعماله هو ترك الاستعمال من غير قرينة لا مطلقا **فهذا** القسم **يسمى منقولا** لوجود النقل فيه من المعنى الأول إلى الثاني والمرتجل داخل في المنقول فإنه عبارة عما وضع لمعنى أولا ثم وضع لآخر بلا مناسبة بينهما كجعفر فإنه كان في الأصل موضوعا للنهر الصغير ثم نقل عنه وجعل علما لشخص بلا مناسبة لا تحت المشترك لأنه ليس وضعه للمعنيين ابتداء **وإن لم يشتهر** ذلك اللفظ **في** المعنى **الثاني ولم يهجر** استعماله **في** المعنى **الأول بل يستعمل** ذلك اللفظ **تارة في** المعنى **الأول** وتارة **أخرى في** المعنى **الثاني فإن استعمل** ذلك اللفظ **في الأول أي المعنى الموضوع له يسمى** ذلك **اللفظ حقيقة وإن استعمل** ذلك اللفظ **في** المعنى **الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى** ذلك اللفظ **مجازا** كالأسد إذا استعمل في معناه الأصلي وهو الحيوان المفترس فحقيقة على وزن فعيلة بمعنى الفاعل من حق الشيء إذا ثبت وإنما سمي

بالحقيقة لأن الكلمة المستعملة في معناها الأصلي ثابتة في موقعها والتاء في حقيقة للنقل من الوصفية إلى الاسمية وإذا استعمل في غير الحيوان المفترس كالرجل الشجاع فمجاز وهو ظرف لأن المتكلم جاوز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر فذلك اللفظ محل الجواز ...

....

ثم اعلم أن المنقول لا بد له من ناقل عن المعنى الأول المنقول عنه إلى المعنى الثاني المنقول إليه فهذا الناقل إما أهل الشرع أو أهل العرف العام أو أهل الاصطلاح الخاص كالنحوي مثلا فعلى الأول يسمى منقولا شرعيا وعلى الثاني عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا وإلى هذا أشار بقوله: ينسب إلى الناقل ...

ثم اعلم أن المنقول لا بد له أي للمنقول **من ناقل عن المعنى الأول المنقول عنه إلى المعنى الثاني المنقول إليه فهذا الناقل إما أهل الشرع** كالصوم فإنه في الأصل موضوع للإمساك ثم نقله الشارع إلى إمساك مخصوص وترك استعماله في الإمساك مطلقا عند عدم القرينة **أو أهل العرف العام** كالدابة فإنها في أصل اللغة موضوع لكل ما يدب على الأرض ثم نقلها العرف العام إلى ذوات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير **أو أهل الاصطلاح الخاص كالنحوي مثلا** كالكلمة المنقولة من الجرح إلى أنها لفظ وضع لمعنى مفرد **فعلى** التقدير **الأول يسمى منقولا شرعيا** لتعلق النقل بالشرع **وعلى** التقدير **الثاني** يسمى منقولا **عرفيا** لتعلقه بالعرف العام **وعلى** التقدير **الثالث** يسمى منقولا **اصطلاحيا** لتعلقه بأهل الاصطلاح **وإلى هذا** المذكور من أقسام المنقول بأسمائها **أشار** الماتن **بقوله: ينسب إلى الناقل** ...

فصل

المفهوم إن امتنع فرض صدقه على كثيرين فجزئي وإلا فكلي ...

قوله: المفهوم أي ما يحصل في العقل واعلم أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه فهم منه يسمّى مفهوما وباعتبار أنه قصد منه يسمى معنى وباعتبار أن اللفظ دال عليه يسمى مدلولا قوله: فرض صدقه الفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فإنه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين ...

هذا أوان الشروع في القسم الأول من المقصود وهو المسائل التصورية ولما كان للقسم الأول مبادي وهي المباحث الكلية فالواجب تقديم المبادي على المقاصد فلذا قدمها عليها **قوله: المفهوم أي ما يحصل في العقل** من اللفظ بالفعل أو بالقوة أي ما يمكن حصوله في العقل فهذا القيد لإخراج بعض الكليات الذي مجهول لنا فلا يكون مفهوما **واعلم**[1] **أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه فهم منه** أي باعتبار أنه من شأنه أن يفهم من اللفظ **يسمى مفهوما** وقولي من شأنه يخرج ما يحصل في العقل من غير أن يستفاد من اللفظ **و**أن ما يستفاد من اللفظ **باعتبار أنه**[2] **قصد منه** أي من ذلك اللفظ **يسمى معنى** ومقصودا **و**أن ما يستفاد من اللفظ **باعتبار أن اللفظ دال عليه** أي على المستفاد يسمى **مدلولا قوله: فرض صدقه** أي صدق ذلك المفهوم اعلم أن الفرض يستعمل في معنيين تجويز العقل وهو أن يفرض العقل شيئا ويجوزه كالإنسان فإن العقل يفرضه كليا ويجوز صدقه على أفراده وتقدير العقل وهو

---

[1] هذا صيغة الأمر وبها قصد بيان واحد من الثلاثة الاعتراض أو جوابه أو الأمر المفيد فههنا يبين الشارح الأمر المفيد.

[2] راجع إلى ما الموصولة.

أن يفرض العقل شيئا لكنه لا يجوزه كما يفرض العقل زيدا كليا لكنه لا يجوزه **فالفرض ههنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير** أي تقدير العقل **فإنه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين** فلا يرد أن تقدير صدق الجزئي على الكثيرين بأن يقال لو كان زيد صادقا على كثيرين فهو كلي ليس بمحال بل المحال تجويز صدق الجزئي على كثيرين بأن يقال إن زيدا يصدق على كثيرين وإنما أخذ الفرض في التعريف حيث قال إن امتنع فرض صدقه على كثيرين ولم يقل إن امتنع صدقه على كثيرين لئلا يدخل فيه بعض الكليات الذي يمتنع صدقه على كثيرين في نفس الأمر لكن فرض صدقه على كثيرين ليس بممتنع كواجب الوجود ولئلا يخرج عنه الكليات الفرضية التي لا تصدق على كثيرين في الخارج لكنه لا يمتنع فرض صدقها على كثيرين بالنظر إلى مفهوماتها نحو لا شيء و لا ممكن ...

امتنعت أفراده أو أمكنت ...

قوله: امتنعت أفراده كشريك الباري قوله: أو أمكنت أي لم يمتنع أفراده فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما ...

قوله: امتنعت أفراده أي جميع أفراده في الخارج فإن الجمع المضاف يفيد الاستغراق كما مر في قوله "وصعدوا معارج الحق" **كشريك الباري**[1] تعالى فإنه كلي يمتنع وجود أفراده في الخارج لكنه يمكن أن يصدق على أفراده الكثيرة عند العقل إذ صدقه على كثيرين محال عند الشرع ولو استحال عند العقل فلم يحتج إلى دليل لإثبات الوحدانية **قوله: أو أمكنت أي لم يمتنع أفراده فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما** قبل أن تفهم العبارة عرضت التمهيد المفيد عليكم وهو أن الإمكان العام على قسمين أحدهما الإمكان العام المقيد بجانب الوجود وثانيهما الإمكان العام المقيد بجانب العدم أما الأول فهو ما يكون طرف مخالفه عدميا وهو ليس بضروري وجنب موافقه وجوديا وإن كان ضروريا فهو الواجب وإن كان أيضا غير ضروري كما كان طرف مخالفه أي العدم غير ضروري فهو الإمكان الخاص وأما الثاني فما يكون جانب مخالفه وجوديا وهو لا ضروري وجانب موافقه عدميا وإن كان ضروريا فهو الممتنع وإن كان أيضا غير ضروري كما كان المخالف أي الوجود غير ضروري فهو الإمكان الخاص فمحصله أن الواجب والممتنع والممكن أقسام ومقسمها هو الإمكان العام وبين الأقسام تقابل كما هنا بأن يكون الجانب المخالف للواجب أي العدم غير ضروري والطرف المخالف للممتنع أي الوجود غير ضروري والجنب للممكن سواء مخالفا كان أو موافقا غير ضروي وإن أردت مزيد التوضيح للتقابل فتأمل في أقسام الثلاثة للكلمة وإذا علمت هذا فأقول قوله إن لم يمتنع أفراده جواب دخل وتقريره أن المراد من قوله أمكنت إما الإمكان العام فلا يصح التقابل بين قوله امتنعت أو أمكنت فإن الممكن العام شامل للممتنع أيضا

---

[1] البارئ هو الخالق للشيء على غير مثل سابق.

إذ هو من أقسامه وإما الإمكان الخاص فلا يصح التقابل بينهما أيضا فإن الممكن الخاص غير شامل للواجب إذ هو قسيم له وهما قسمان للممكن العام فأجيب بأن المراد من قوله أمكنت هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود أي ما لا يكون عدمه ضروريا و لا شك أن الإمكان بهذا المعنى يقابل الامتناع إذ العدم فيه ضروري فقوله: أي لم يمتنع أفراده إشارة إلى هذا المعنى من الإمكان في قوله: أمكنت ...

ولم يوجد أو وجد الواحد فقط مع إمكان الغير أو امتناعه أو الكثير مع التناهي أو عدمه ...

قوله: ولم يوجد كالعنقاء قوله مع إمكان الغير كالشمس قوله: أو امتناعه كمفهوم واجب الوجود قوله: مع التناهي كالكواكب السبعة قوله: أو عدمه كمعلومات الباري تعالى وكالنفس الناطقة على مذهب الحكماء ...

قوله: ولم يوجد أي أمكنت أفراده ولم توجد **كالعنقاء** وجبل الياقوت **قوله: مع إمكان الغير** كالشمس فإن وجود أفرادها ممكن لكن لم توجد سوى الواحد **قوله: أو امتناعه** أي أمكنت أفراده ولم توجد إلا الواحد ووجود الغير ممتنع **كمفهوم واجب الوجوب**؛ لأنه لم يوجد في الخارج إلا فرد واحد لهذا الكلي **قوله: مع التناهي** أي أمكنت أفراده ويوجد الكثير لكنه محصور في الخارج **كالكواكب** السيارة **السبعة** القمر والعطارد والزهرة والشمس والمريخ والزحل والمشتري **قوله: أو عدمه** أي أمكنت أفراده ويوجد الكثير لكنه غير معدود **كمعلومات البارى تعالى وكالنفس الناطقة على مذهب الحكماء** القدماء القائلين بقدم العالم والإنسان لأنهم لا يقولون بقيام القيامة وأما القائلون بحدوثهما فقد ذهبوا إلى تناهي أفراد النفس الناطقة فحاصله أن الكلي إما أن يمتنع وجوده في ضمن الأفراد في الخارج أو يمكن فالأول كشريك الباري تعالى شأنه عنه والثاني إما أن لا يكون موجودا في الخارج بالفعل أو يكون موجودا فالأول كالعنقاء والثاني إما أن يوجد فرد واحد أو كثير فالأول إما أن يوجد مع إمكان غيره كالشمس أو مع امتناع غيره كالواجب والثاني إما أن يتناهى أفراده كالكواكب السيارة أو لا يتناهى كمعلوماته تبارك اسمه فعلمت الأقسام الستة للكلي ...

فصل

الكليان إن تفارقا كليا فمتباينان وإلا فإن تصادقا كليا من الجانبين فمتساويان ...

قوله: الكليان إلخ كل كليين لا بد من أن يتحقق بينهما[1] إحدى النسب الأربع التباين الكلي والتساوي والعموم مطلقا والعموم من وجه وذلك لأنهما إما أن لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر أو يصدق فعلى الأول فهما متباينان كالإنسان والحجر وعلى الثاني فإما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلا أو يكون فعلى الأول فهما أعم وأخص من وجه كالحيوان والأبيض وعلى الثاني فإما أن يكون الصدق الكلي من الجانبين أو من جانب واحد فعلى الأول فهما متساويان كالإنسان والناطق وعلى الثاني فهما أعم وأخص مطلقا كالحيوان والإنسان ...

قوله: الكليان إلخ كل كليتين لا بد من أن يتحقق بينهما أي بين ذينك الكليين **إحدى النسب الأربع[2] التباين الكلي والتساوي والعموم مطلقا والعموم من وجه والتساوي والعموم مطلقا والعموم من وجه** قوله: التباين الكلي إلخ له احتمالات تركيبية فالأول بدل

---

[1] إن الماتن رحمة الله تعالى عليه لم يبين النسبة بين الجزئين إذ يكون بينهما تباين كلي فقط نحو زيد وبكر فلا يتحقق بينهما النسب البواقي وهذا خلاف المطلوب وكذا لم يبين النسبة بين الجزئي والكلي إذ الجزئي إما أن يكون مباينا للكلي نحو القلم والحيوان أو يكون من أفراد الكلي فعلى الأول فهما متباينان وعلى الثاني فهما أعم وأخص مطلقا نحو القلم والجسم المطلق فسقطت النسب البواقي وكانت مطلوبة.

[2] فاعل "يتحقق".

من قوله: إحدى النسب الأربع سواء بدل الكل كان أو بدل البعض والثاني خبر للمحذوف والثالث منصوب للفعل المقدر أي أعني **وذلك** المذكور من تحقق إحدى النسب الأربع بين الكليين **لأنهما** أي ذينك الكليين **إما أن لا يصدق شيء منهما على شيء من أفراد الآخر** أي لا يصدق فرد من أفراد ذينك الكليين على فرد من أفراد الكلي الآخر **أو يصدق فعلى** الوجه **الأول فهما متباينان** أي يتحقق بينهما التباين **كالإنسان والحجر** فإن لكل واحد منهما أفرادا لكنه لا يصدق فرد من أفراد الإنسان على فرد من أفراد الحجر وبالعكس فثبت بينهما التباين **وعلى** الوجه **الثاني فإما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلا**[1] بأن يصدق كل واحد منهما على بعض آخر **أو يكون** صدق كلي من جانب **فعلى** الوجه **الأول فهما أعم وأخص من وجه** أي بينهما عموم وخصوص من وجه **كالحيوان والأبيض** فإن كل واحد منهما يصدق على بعض الآخر فيصدق الحيوان على بعض أفراد الأبيض كالفرس الأبيض و لا يصدق على بعض كالقرطاس الأبيض كذا يصدق الأبيض على بعض أفراد الحيوان كالفرس الأبيض و لا يصدق على بعض كالفرس الأسود **وعلى** الوجه **الثاني فإما أن يكون الصدق الكلي من جانبين** بأن يصدق كل واحد منهما على جميع أفراد الآخر **أو** يكون الصدق الكلي **من جانب واحد** بأن يكون الصدق الكلي من جانب واحد والجزئي من آخر **فعلى** الوجه **الأول فهما متساويان** أي يثبت بينهما التساوي **كالإنسان والناطق** بينهما صدق كلي إذ كل واحد منهما يصدق على تمام أفراد الآخر **وعلى** الوجه **الثاني فهما أعم وأخص مطلقا** أي يتحقق بينهما العموم والخصوص مطلقا **كالحيوان والإنسان** إذ الحيوان يصدق صدقا كليا على جميع أفراد الإنسان ولكن الإنسان لا يحمل على جميع أفراد الحيوان كالفرس بل على بعضها ...

---

[1] یعنی صدق کلی کسی بھی جانب سے نہ ہو۔

....

فمرجع التساوي إلى موجبتين كليتين نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان ومرجع التباين إلى سالبتين كليتين نحو لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا إلى موجبة كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم وسالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بإنسان ومرجع العموم والخصوص من وجه إلى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان أبيض وبعض الحيوان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بحيوان ...

فمرجع التساوي إلى قضيتين **موجبتين كليتين نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان ومرجع التباين الكلي إلى** قضيتين **سالبتين كليتين نحو لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا إلى** قضية **موجبة كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم** فهي مادة يتصادق الكليان عليها **و**أيضا قضية **سالبة جزئية موضوعها الأعم ومحمولها الأخص** فهي مادة يتفارق الكليان فيها **نحو كل إنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بإنسان** كالفرس **ومرجع العموم والخصوص من وجه إلى** قضية **موجبة جزئية** فهي مادة لاجتماع الكليتين فيها **و**أيضا قضيتين **سالبتين جزئيتين** فهما مادتا افتراق الكليين **نحو بعض الحيوان أبيض** كالبط مثال لمادة الاجتماع **وبعض الحيوان ليس بأبيض** كالفيل مادة أولى للافتراق **وبعض الأبيض ليس بحيوان** كالجوال الأبيض مادة ثانية للافتراق إذ لا بد من المادات الثلاثة لتحقق العموم والخصوص من وجه **فائدة:** اعلم أن النسب الأربع بين المفردات تعتبر بحسب الصدق ومعناها الحمل ويستعمل بكلمة على

فيقال صدق الحيوان على الإنسان وبين القضايا بحسب التحقق إذ لا تصور لحمل القضايا على شيء وإذا استعمل في القضايا الصدق يراد به التحقق ويستعمل بكلمة في فيقال هذه القضية صادقة في نفس الأمر أي متحققة في نفس الأمر فإذا قيل كلما صدق كل إنسان ناطق بالضرورة صدق كل ناطق إنسان دائما كان معناه كلما تحقق في نفس الأمر مضمون القضية الأولى تحقق بها مضمون القضية الثانية ...

قوله: ونقيضاهما[1] كذلك يعني أن نقيضي المتساويين أيضا متساويان أي كل ما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر إذ لو صدق أحدهما بدون الآخر لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الآخر بدون عين الأول لامتناع اجتماع النقيضين وهذا يرفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق اللاإنسان على شيء ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق ههنا بدون الإنسان هذا خلف ...

بعد الفراغ من بيان النسبة بين الكليين يذهب الماتن رحمه الله إلى بيانها بين نقيضيهما فيقول: **ونقيضاهما كذلك يعني أن نقيضي** الكليين **المتساويين أيضا متساويان أي كل ما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه نقيض الآخر** أي العينان الذان بينهما التساوي يتحقق بين نقيضهما التساوي أيضا فكل ما يصدق عليه عين الأول يصدق عليه عين الثاني كذا كل ما صدق عليه نقيض الأول صدق عليه نقيض الثاني فهذا دعوانا ودليله **إذ لو صدق أحدهما** أي أحد ذينك النقيضين **بدون** نقيض **الآخر لصدق** أحد ذينك النقيضين **مع عين** النقيض **الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين** بأن لا يصدق العين ونقيضه معا فإذا لا يصدق النقيض يصدق عينه **فيصدق عين** النقيض **الآخر بدون عين** النقيض **الأول لامتناع اجتماع النقيضين** بأن يصدق العين ونقيضه معا فعند صدق نقيض الأول لا يصدق

---

[1] نقيضهما أولى من قوله نقيضاهما لأنه إذا كان المضاف والمضاف إليه كلاهما مثنى لم يثن المضاف كما في قوله تعالى: "وقد صغت قلوبكما".

عين الأول **وهذا** أي صدق عين النقيض الآخر بدون عين النقيض الأول **يرفع التساوي بين العينين** ودعوانا التساوي بينهما **مثلا لو صدق اللاإنسان على شيء** كالكتاب **ولم يصدق عليه** أي على ذلك الشيء **اللاناطق لصدق عليه** أي على ذلك الشيء **الناطق** لاستحالة ارتفاع النقيضين ولامتناع اجتماعهما **فيصدق الناطق ههنا بدون الإنسان** ومطلوبنا صدق الناطق مع الإنسان لا مع اللاإنسان **هذا خلف** مقصودنا فمحصله في الأردية "جن دوکلیوں کے عینین کے درمیان نسبت تساوی ہوگی ان دوکلیوں کی نقیضین کے درمیان بھی نسبت تساوی ہوگی جیسے لا انسان اور لا ناطق ان دونوں کلیوں کے عینین یعنی انسان اور ناطق کے درمیان نسبت تساوی ہے باین معنی جن افراد پر انسان صادق آتاہے ان افراد پر ناطق بھی صادق آتاہے اسی طرح ان عینین کی نقیضین کے درمیان بھی نسبت تساوی ہے باین معنی جن افراد پر لا انسان صادق آتاہے ان افراد پر لا ناطق بھی صادق آتاہے اور اگر نقیضین کے درمیان سے نسبت تساوی رفع ہو جائے تو عینین کے درمیان سے بھی نسبت تساوی رفع ہو جائے گی باین معنی ایک کلی کی نقیض دوسری کلی کی نقیض کے بغیر صادق آئے گی جیسے لا انسان صادق آئے لا ناطق کے بغیر تو ایک کلی کی نقیض دوسری کلی کے عین کے ساتھ صادق آئی جیسے لا انسان ناطق کے ساتھ صادق آئے کیونکہ ارتفاع نقیضین محال ہے یعنی یہ نہیں کہا جاسکتا کہ نقیض اور عین دونوں صادق نہ آئیں تو نتیجہ دوسری کلی کا عین یعنی ناطق صادق آیا پہلی کلی کی نقیض کے ساتھ یعنی لا انسان کے ساتھ کیونکہ اجتماع نقیضین بھی محال ہے باین صورت کہ نقیض یعنی لا انسان اور عین یعنی انسان اکٹھے کسی شئ پر صادق آئیں جبکہ ہمارا دعوی تھا کہ دوسری کلی کا عین یعنی ناطق صادق آتا پہلی کلی یعنی لا انسان کے عین یعنی انسان کے ساتھ تو اس تقریر سے ثابت ہوا کہ نقیضین کے درمیان نسبت تساوی نہیں حالانکہ ہم نے انکے درمیان تساوی کو فرض کیا تھا اور جب نقیضین کے درمیان سے تساوی اٹھ گئی تو عینین کے درمیان سے بھی تساوی اٹھ گئی اور یہ تب لازم آیا جب ہمارا دعوی نہ مانا گیا".

ونقيضاهما بالعكس ...

قوله: ونقيضاهما بالعكس أي نقيض الأعمّ والأخصّ مطلقا أعم وأخص مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم[1] يعني كل ما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص وليس كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم أما الأول فلأنه لو صدق نقيض الأعم على شيء بدون نقيض الأخص لصدق مع عين الأخص فيصدق عين الأخص بدون عين الأعم هذا خلف مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللاإنسان لصدق عليه الإنسان عينه ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الإنسان بدون الحيوان وأما الثاني فلأنه بعد ما ثبت أن كل نقيض الأعم نقيض الأخص لو كان كل نقيض الأخص نقيض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين لما مر وقد كان العينان أعم وأخص مطلقا هذا خلف ...

ونقيضاهما بالعكس أي نقيض الأعم والأخص مطلقا أعم وأخص مطلقا لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخص كلاحيوان ونقيض الأخص أعم كلاإنسان يعني كل ما صدق عليه نقيض الأعم صدق عليه نقيض الأخص؛ لأن نقيض الأعم أخص ونقيض الأخص أعم فحيث صدق الأخص صدق الأعم كما إذا صدق اللاحيوان على شيء صدق عليه

[1] **فائدہ:** اعم اور اخص مثلاً حیوان اور انسان، اعم کی نقیض اخص اور اخص کی نقیض اعم ہوتی ہے مثلاً لا حیوان اور لا انسان۔

اللاإنسان كالحجر **وليس كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم**؛ لأن نقيض الأخص أعم ونقيض الأعم أخص وإذا صدق الأعم على شيء فليس بضروري أن يصدق الأخص عليه أيضا كما ليس كل ما صدق عليه اللاإنسان صدق عليه اللاحيوان كالبقر **أما الأول** وهو كل ما صدق عليه نقيض الأعم الذي هو الآن الأخص صدق عليه نقيض الأخص الذي هو الآن الأعم **فلأنه لو صدق نقيض الأعم على شيء بدون نقيض الأخص** كصدق اللاحيوان على الحجر بدون اللاإنسان **لصدق** نقيض الأعم **مع عين الأخص** كصدق اللاحيوان عليه مع الإنسان لامتناع ارتفاع النقيضين **فينتج أن يصدق عين الأخص بدون عين الاعم** لاستحالة اجتماع النقيضين و**هذا** أي صدق عين الأخص بدون عين الأعم **خلف** المفروض إذ المفروض صدق عين الأخص مع عين الأعم كالإنسان مع الحيوان فيصرح به بقوله **مثلا لو صدق اللاحيوان على شيء بدون اللاإنسان لصدق عليه الإنسان عينه ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الإنسان بدون الحيوان وأما الثاني** وهو ليس كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم كالفرس فإنه لاإنسان لكنه ليس بلاحيوان فإذا قيل إن كل ما صدق عليه نقيض الأخص صدق عليه نقيض الأعم أيضا يتحقق بينهما التساوي وإذا ثبت التساوي بين النقيضين ثبت التساوي بين العينين مثلا كل لاحيوان لاإنسان لكن ليس كل لاإنسان بلاحيوان وإذا قيل كل لاإنسان لاحيوان أيضا فيتحقق بينهما التساوي وكذا بين العينين التساوي أيضا بأن يقال كل حيوان إنسان ذا باطل فيبين هذا بقوله **فلأنه بعد ما ثبت أن كل نقيض الأعم نقيض الاخص لو كان كل نقيض الأخص نقيض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويان لما مر** من أن نقيضي المتساويين يكونان متساويين فيكون نقيضا هذين النقيضين أي العينان متسساويين **وقد كان العينان أعم وأخص مطلقا هذا خلف** فحاصله في الأردية "جن دوکلیوں کے عینین کے درمیان نسبت عموم خصوص مطلق کی ہے ان دوکلیوں کی نقیضین کے درمیان بھی نسبت عموم خصوص مطلق ہوگی لہذا جس جس فرد

پر نقیض اعم صادق آئے گی اس اس فرد پر نقیض اخص بھی صادق آئے گی اس لئے کہ اگر نقیض اعم نقیض اخص کے بغیر صادق آئے جیسے لا حیوان لا انسان کے بغیر صادق آئے تو پھر نقیض اعم عین اخص کے ساتھ صادق آئے گی کیونکہ اجتماع نقیضین وارتفاع نقیضین دونوں محال ہیں تو نتیجۃً عین اخص عین اعم کے بغیر صادق آیا حالانکہ مفروض یہ تھا کہ جہاں پر بھی عین اخص صادق آئے گا وہاں پر عین اعم لازمی طور پر صادق آئے گا لہذا نقیضین کے درمیان نسبت عموم خصوص مطلق رفع ہو چکی تو عینین کے درمیان بھی نسبت عموم خصوص مطلق رفع ہو چکی البتہ جس جگہ پر نقیض اخص صادق آئے ضروری نہیں اس جگہ نقیض اعم بھی صادق آئے مثلاً فرس لا انسان ہے لیکن لا حیوان نہیں یعنی ہر نقیض اعم نقیض اخص ہے اور اگر یہ کہا جائے کہ ہر نقیض اخص بھی نقیض اعم ہے تو اس طرح نقیضین کے درمیان نسبت تساوی کا ثبوت ہو جائے گا۔جب نقیضین کے درمیان نسبت تساوی کا ثبوت ہو گیا تو عینین کے درمیان بھی نسبت تساوی کا ثبوت ہو جائے گا حالانکہ عینین کے درمیان نسبت عموم خصوص مطلق کی تھی مثلاً ہر لا حیوان لا انسان ہے لیکن ہر لا انسان لا حیوان نہیں اگر یہ کہا جائے کہ ہر لا انسان لا حیوان ہے تو ان کے درمیان نسبت تساوی ہو جائے گی تو عینین کے درمیان بھی نسبت تساوی ہو جائے گی باین معنی کہ ہر حیوان انسان ہے جبکہ ان کے درمیان نسبت عموم خصوص مطلق تھی".

وإلا فمن وجه وبين نقيضيهما تباين جزئي كالمتباينين ...

قوله: وإلا فمن وجه أي وإن لم يتصادقا كليا من جانبين أو من جانب واحد قوله: تباين جزئي التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الجملة فإن صدقا أيضا معا كان بينهما عموم من وجه وإن لم يتصادقا معا أصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضا ...

قوله: وإلا فمن وجه أي وإن لم يتصادقا كليا من جانبين أو من جانب واحد قوله: تباين جزئي التباين الجزئي هو صدق كل من الكليين بدون الآخر في الجملة أي سواء كانا صادقين معا كما يصدق كل منهما بدون الآخر أو لا يصدقان معا أصلا **فإن صادقا أيضا معا** أي مع صدق كل منهما بدون الآخر **كان بينهما عموم من وجه وإن لم يصدقا معا أصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي أيضا**؛ لأن التباين الجزئي مقسم والعموم من وجه والتباين الكلي قسماه والمقسم يتحقق في ضمن أقسامه ...

....

ثم إن الأمرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما العموم من وجه أيضا كالحيوان والأبيض فإن بين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللاأبيض أيضا عموما من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاإنسان فإن بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والإنسان مباينة كلية فلهذا قالوا إن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تباينا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط ...

ثم إن الأمرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما العموم من وجه أيضا كالحيوان والأبيض بينهما عموم من وجه[1] **فإن بين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللاأبيض أيضا عموما من وجه** فإنهما يصدقان معا في الحجر الأسود ويتحقق اللاحيوان بدون اللاأبيض في الحجر الأبيض ويتحقق اللاأبيض بدون اللاحيوان في الحيوان الأسود كالغراب **وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان واللاإنسان فإن بينهما عموما من وجه** إذ يصدق كل منهما في الفرس ويصدق الحيوان بدون اللاإنسان في زيد ويصدق اللاإنسان بدون الحيوان في الحجر **وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والإنسان مباينة كلية** فإن اللاحيوان عام والإنسان خاص ويمتنع أن يصدق الخاص بدون العام **فلهذا قالوا إن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه تباينا جزئيا لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط** أي لأن الأمرين الذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما العموم من وجه وقد

---

[1] لتصادقهما في الفرس الأبيض وتفارقهما في الغراب والقلم الأبيض.

يكون بينهما تباين كلي فاختير التباين الجزئي الشامل لكليهما لئلا ينتقض القاعدة في بعض المواد بذكر أحدهما دون الآخر بأن يكون بين نقيضهما عموم من وجه فيرد النقض بالأمرين الذين بين نقيضهما تباين كلي وأن يكون بين نقيضهما تباين كلي فيرد النقض بالأمرين اللذين بين نقيضهما عموم من وجه ...

....

قوله: كالمتباينين أي كما أن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فإنه لما صدق كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين مع عين الآخر فصدق كل من النقيضين بدون الآخر في الجملة وهو التباين الجزئي ...

قوله: كالمتباينين أي كما أن بين نقيضي الأعم والأخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فإنه لما صدق كل من العينين بدون الآخر أي **مع نقيض الآخر** لاستحالة ارتفاع النقيضين ثم صدق كل من النقيضين مع عين الآخر لامتناع اجتماع النقيضين **فصدق كل من النقيضين بدون** نقيض **الآخر في الجملة** أي يصدق كل من الكليين بدون الآخر سواء كانا صادقين معا كما يصدق كل واحد منهما بدون الآخر فهذا عموم من وجه أو لا يصدقان معا أصلا فهذا مباينة كلية **وهو التباين الجزئي ثم إنه** إلخ غرضه بيان الدليل على أنه قد يكون بين نقيض المتباينين تباين كلي كالموجود والمعدوم بينهما تباين كلي فإن كل واحد منهما لا يصدق على الآخر كذلك بين نقيضهما وهما اللاموجود واللامعدوم تباين كلي إذ اللاموجود لا يصدق على فرد من أفراد اللامعدوم وكذا حال اللامعدوم فيقول: **إنه** أي التباين الجزئي **قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فإن بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضا تباينا كليا** فإن اللاموجود في قوة المعدوم واللامعدوم في قوة الموجود فامتنع صدق كل منهما على الآخر وإلا لزم كون الشيء الواحد موجودا ومعدوما معا وهو محال ...

....

ثم إنه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فإن بين نقيضهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضا تباينا كليا وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالإنسان والحجر ولذا قالوا فإن بين نقيضهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل هذا ...

ثم إنه إلخ غرضه بيان الدليل على أنه قد يكون بين نقيض المتباينين تباين كلي كالموجود والمعدوم بينهما تباين كلي فإن كل واحد منهما لا يصدق على الآخر وكذلك بين نقيضهما وهما اللاموجود واللامعدوم تباين كلي إذ اللاموجود لا يصدق على فرد من أفراد اللامعدوم وكذا حال اللامعدوم فيقول **إنه** أي التباين الجزئي **قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فإن بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم أيضا تباينا كليا** فإن اللاموجود في قوة المعدوم واللامعدوم في قوة الموجود فامتنع صدق كل منهما على الآخر وإلا لزم كون الشيء الواحد موجودا ومعدوما معا وهو محال **وقد يتحقق** التباين الجزئي **في ضمن العموم من وجه كالإنسان والحجر** فإن بين نقيضهما وهما اللاإنسان واللاحجر عموما من وجه فإنهما يصدقان معا في الشجر ويصدق اللاحجر بدون اللاإنسان في زيد ويصدق اللاإنسان بدون اللاحجر في الحجر **ولذا** أي لأنه قد يكون بين نقيض المتباينين عموم من وجه وقد يكون بينهما مباينة كلية **قالوا إن بين نقيضهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل** أي في جميع المواد **هذا** مفعول لفعل محذوف مع فاعله أي خذ هذا فهو المشهور وقد قيل إن الهاء اسم فعل بمعنى خذ و"ذا" اسمه المنصوب محلا فهذا وإن كان مما يأباه رسم الخط إلا أن فيه سلامة من الحذف ...

....

واعلم أيضاً أن المصنف أخر ذكر نقيضي المتباينين بوجهين الأول قصداً للاختصار بقياسه على نقيض الأعم والأخص من وجه والثاني أن تصور التباين الجزئي من حيث إنه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه الذين هما العموم من وجه والتباين الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتأتّى ذكره...

اعلم[1] أيضا أن المصنف أخّر ذكر نقيضي المتباينين بوجهين الوجه الأول قصدا للاختصار بقياسه أي بقياس نقيض المتباينين على نقيض الأعم والأخص من وجه والوجه الثاني أن تصور التباين الجزئي من حيث إنه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه الذين هما العموم من وجه والتباين الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتأتّى ذكره أي ذكر التباين الجزئي لذا ذكر نقيض المتباينين بعد ذكر فردي التباين الجزئي...

[1] "اعلم" هنا يشير إلى السؤال والجواب.

وقد يقال الجزئي للأخص من الشيء ...

وقد يقال الجزئي إلخ يعني أن لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز العقل صدقه على كثيرين كذلك يطلق على الأخص من شيء فعلى الأول يقيد بقيد الحقيقي وعلى الثاني بالإضافي والجزئي بالمعنى الثاني أعم منه بالمعنى الأول إذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام وأقله المفهوم والشيء والأمر ولا عكس إذ الجزئي الإضافي قد يكون كليا كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان ...

وقد يقال الجزئي إلخ اعلم أن الجزئي مشترك بين المعنيين الأول ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين كزيد وهو مقابل للكلي والثاني ما هو أخص من الشيء أي هو المندرج تحت الأعم كالإنسان وهذا المعنى ليس مقابلا للكلي بل قد يجامع معه كالإنسان فإنه كلي بالنظر إلى زيد وجزئي باعتبار أنه مندرج تحت الحيوان والحيوان أعم وقد لا يجامع معه كزيد فإنه جزئي إضافي لكونه مندرجا تحت الإنسان الأعم منه وليس كليا لامتناع صدقه على كثيرين فيصرح به بقوله **يعني أن لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع أن يجوز العقل صدقه على كثيرين كذلك يطلق على** المفهوم **الأخص من شيء فعلى** الوجه **الأول يقيد** الجزئي **بقيد الحقيقي** فإنه جزئي بالنظر إلى نفس حقيقته لكونها مانعة عن الاشتراك في الخارج **و**على الوجه **الثاني** يقيد الجزئي بقيد **الإضافي** فإن جزئيته بالإضافة إلى غيره وهو العام حتى لو لم يكن ذلك العام لبطل جزئيته **والجزئي بالمعنى الثاني** وهو الأخص من شيء **أعم منه** أي الجزئي **بالمعنى الأول** وهو الممتنع صدقه على كثيرين **إذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام وأقله المفهوم والشيء والأمر** دفع دخل مقدر تقريره قول أن كل

جزئي حقيقي جزئي إضافي هذا ليس بصحيح لجواز أن لا يندرج تحت مفهوم عام كلفظ الله فإنه جزئي حقيقي لا إضافي إذ هو غير مندرج تحت المفهوم العام فدفعه بأن الله له أيضا مفهوم عام يندرج تحته وإن لم يكن كذا فأقله أن يحمل عليه المفهوم والشيء والأمر ويندرج تحته **ولا عكس** أي ليس كل جزئي إضافي جزئيا حقيقيا **إذ الجزئي الإضافي قد يكون كليا كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان** فإن الإنسان جزئي إضافي وأيضا كلي وقد يكون جزئيا غير كلي كزيد فعلم أن بين الحقيقي والإضافي عموما وخصوصا مطلقا بأن يصدق الإضافي صدقا كليا على جميع أفراد الحقيقي لكن الحقيقي لا يصدق كليا على أفراد الإضافي ...

وهو أعمّ ...

ولك أن تحمل قوله: "وهو أعمّ" على جواب سؤال مقدر كأن قائلا يقول الأخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا ولا يصدق هو على ذلك الآخر كذلك والجزئي الإضافي لا يلزم أن يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الإضافي بالأخص بهذا المعنى تفسير بالأخص فأجاب بقوله وهو أعم أي الأخص المذكور ههنا أعم من المعلوم سابقا ومنه يعلم أن الجزئي بهذا المعنى أعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة التزاما وهذا من فوائد بعض مشائخنا طاب الله ثراه ...

ولك أن تحمل قوله: "وهو أعم" على جواب سؤال مقدر كأن قائلا يقول الأخص على ما علم سابقا هو الكلي الذي يصدق عليه كلي آخر صدقا كليا ولا يصدق هو على ذلك الآخر كذلك والجزئي الإضافي لا يلزم أن يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتفسير الجزئي الإضافي بالأخص بهذا المعنى تفسير بالأخص أي من قوله: قد يقال الجزئي للأخص من الشيء علم أن الجزئي الإضافي هو الأخص من الشيء وفي تعريف الأخص المذكور سابقا في فصل النسب الأربع ذكر أن الأخص هو الكلي الذي يصدق على كل فرده الكلي الآخر لكنه لا يصدق على كل فرده فهذا التعريف يبين أن الأخص هو الكلي فقط لا الجزئي فمعناه أن الجزئي الإضافي يكون كليا فقط وليس كذا إذ هو قد يكون جزئيا حقيقيا كزيد فتفسير الجزئي الإضافي بالنظر إلى المعنى المذكور في باب النسب الأربع تفسير بالأخص والتفسير بالأخص لا يجوز فأجاب

بقوله وهو[1] **أعم أي الأخص المذكور ههنا أعم من المعلوم سابقا** أي الأخص من الشيء سواء كليا كان أو جزئيا أعم من الأخص الذي ذكر سابقا بأنه كلي لا جزئي **ومنه** أي من قوله هو أعم **يعلم أن الجزئي بهذا المعنى** أي الأخص من الشيء **أعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة** بينهما **التزاما** لا صريحا فإن المفهوم صريحا هو الأخص المذكور ههنا أعم من الأخص المعلوم سابقا **وهذا** المذكور **من فوائد بعض مشائخنا طاب الله ثراه** أي قبره ...

[1] فضمير هو في قوله "وهو أعم" على هذا الاحتمال يرجع إلى الأخص المذكور في تعريف الإضافي.

والكليات خمس ...

قوله: والكليات أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الأمر في الذهن أو في الخارج منحصرة في خمسة أنواع وأما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها خارجا و لا ذهنا فلا يتعلق بالبحث عنها غرض يعتد به ثم الكلي إذا نسب إلى أفراده المحققة في نفس الأمر فإما أن يكون عين حقيقة تلك الأفراد وهو النوع أو جزء حقيقتها فإن كان تمام المشترك بين شيء منها وبين بعض آخر فهو الجنس وإلا فهو الفصل ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات أو خارجا عنها ويقال لها العرضي فإما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أو لا يختص فالأول هو الخاصة والثاني هو العرض العام فهذا دليل انحصار الكليات في الخمسة ...

لما فرغ من تعريف الكلي وأقسامه والنسب بين أفراده شرع في بيان الكليات الخمسة لأنها مما يتوقف عليه الوصول إلى التصورات المجهولة فقوله **والكليات أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الأمر في الذهن** كالشمس إذ لها أفراد ذهنية **أو في الخارج** كالإنسان فإن له أفرادا خارجية كزيد وعمرو وبكر **منحصرة في خمسة أنواع** فيرد الاعتراض بأن انحصار الكليات في الخمس ممنوع إذ تخرج الكليات الفرضية فأجاب بقوله **وأما الكليات الفرضية** كلا شيء و لا ممكن و لا موجود **التي لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا** أي في الخارج و لا في الذهن **فلا يتعلق بالبحث عنها** أي عن الكليات الفرضية إذ بحث المناطقة يكون عن الكليات الخارجية والذهنية **غرض يعتد به** أي يهتم به إذ لا كمال في معرفة أحوال المعدومات **ثم الكلي إذا نسب إلى أفراده المحققة في نفس الأمر فإما أن يكون** ذلك الكلي **عين حقيقة تلك**

الأفراد فالمراد بالحقيقة الماهية وهي تشتمل الموجود الخارجي والذهني **وهو النوع** فإن قلت الحد التام أيضا عين حقيقة الأفراد فتعريف النوع ليس بمانع قلت هذا تقسيم الكليات المفردة والحد التام مركب **أو** أن يكون ذلك الكلي **جزء حقيقتها** أي جزء حقيقة تلك الأفراد **فإن كان** ذلك الجزء **تمام المشترك**[1] **بين شيء منها وبين بعض آخر** أي بين بعض تلك الأفراد وبين بعض آخر منها **فهو الجنس** كالحيوان فإنه جزء لحقيقة أفراده بأن تكون حقيقة الإنسان حيوانا ناطقا والفرس حيوانا صاهلا والحمار حيوانا ناهقا وأيضا تمام المشترك للأجزاء المشتركة[2] بين أنواعه المختلفة **وإلا** أي وإن لم يكن الجزء تمام المشترك بين الأنواع سواء لم يكن مشتركا أصلا كالناطق بالنسبة إلى الإنسان أو كان مشتركا كالحساس بالنسبة إلى الإنسان والفرس **فهو الفصل ويقال لهذه الثلاثة** أي النوع والجنس والفصل **ذاتيات** جمع الذاتي وهو ما لا يكون خارجا عن الذات سواء كان عينا لها أو جزءا لها **أو** أن يكون ذلك الكلي **خارجا عنها** أي عن حقيقة تلك الأفراد **ويقال له** أي للكلي الخارج عن حقيقة الأفراد **العرضي فإما أن يختص** ذلك العرضي **بأفراد حقيقة واحدة أو لا يختص** بأفراد حقيقة واحدة **فالكلي الأول هو الخاصة** كالضاحك فإنه مختص بأفراد حقيقة واحدة وهي الإنسان **والكلي الثاني هو العرض العام** كالماشي إذ هو لا يختص بأفراد حقيقة واحدة بل يحمل على الأفراد المختلفة الحقائق كالإنسان والفرس والحمار وغيره **فهذا دليل انحصار الكلي في الكليات الخمسة** ...

---

[1] **تمام مشترک**: دو یا دو سے زیادہ ماہیتوں کے درمیان تمام مشترک وہ جزء مشترک ہے جو ان ماہیتوں کے درمیان پائے جانے والے تمام اجزاء مشترکہ کا جامع ہو۔

[2] الجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرّك بالإرادة كلّها أجزاء مشتركة وتمامها الحيوان يشمل كلها.

الأوّل الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فإن كان الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فقريب كالحيوان وإلا فبعيد كالجسم النامي الثاني النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو ...

قوله: المقول أي المحمول قوله: في جواب ما هو اعلم أن ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فإن اقتصر في السؤال على ذكر أمر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب إن كان المذكور أمرا شخصيا أو الحد التام إن كان المذكور حقيقة كلية وإن جمع في السؤال بين أمور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الأمور ثم تلك الأمور إن كانت متفقة الحقيقة كان السؤال عن تمام الماهية المتفقة المتحدة في تلك الأمور فيقع النوع في الجواب وإن كانت مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة و قد عرفت أن تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس لا بد له أن يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة إيّاها في ذلك الجنس فإن كان مع ذلك جوابا عن الماهية وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الإنسان وعن كلّ ما يشاركه في الماهية الحيوانية وإن لم يقع جوابا عن الماهية وعن كلّ ما يشاركه

في ذلك الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالإنسان والحجر و لا يقع جوابا عن السؤال بالإنسان والشجر والفرس مثلا ...

قوله: المقول أي المحمول إشارة إلى أن صلة القول إذا تكون "على" فالقول يكون بمعنى الحمل وأن المقول يتعلق بالكلي فقط بخلاف المحمول فإنه يتعلق بالجزئي والكلي كليهما **قوله: في جواب ما هو اعلم** "اعلم" يجيء هنا لتحقيق المقام وهو أن المنطقيين قد انتخبوا اللفظين ما هو وأيّ شيء إن يسئل بما هو عن الأمر الواحد فيجاب بالماهية المختصة به وإن يسئل به عن الأمور المتعددة فيجاب بالماهية المشتركة بينها وهذا خلاصة ما يقول الشارح في تحقيق المقام من **أن ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فإن اقتصر في السؤال على ذكر أمر واحد** بأن يقال زيد ما هو؟ **كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به** أي بذلك الأمر الواحد **فيقع النوع في الجواب إن كان المذكور** في السؤال **أمرا شخصيا** كالإنسان في جواب زيد ما هو؟ والحد التام وإن كان يمكن أيضا في الجواب لكن فيه تطويل بلا طائل كالحيوان الناطق للسؤال المذكور **أو** فيقع **الحد التام** في الجواب **إن كان المذكور** في السؤال **حقيقة كلية** نحو الإنسان ما هو؟ **وإن جمع في السؤال بين أمور كان السؤال عن تمام الماهية**[1] **المشتركة بين تلك الأمور ثم تلك الأمور إن كانت متفقة الحقيقة** كزيد وعمرو وبكر فإنهم قد اتفقوا في الإنسانية **كان السؤال عن تمام الماهية المتفقة المتحدة في تلك الأمور فيقع النوع في الجواب** كوقوع الإنسان في جواب زيد وعمرو وبكر ما هم؟ **وإن كانت** تلك الأمور **مختلفة الحقيقة كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة** كالحيوان في جواب الإنسان والفرس والبقر ما هم؟ **وقد عرفت أن تمام الذاتي المشترك بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب** لكونه جزءا مشتركا **فالجنس لا بد له أن يقع**

---

[1] **تمام الحقيقة**: هو الماهية الكلية المعبّرة عن ما به الشيء هو هو.

جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة المشاركة إياها أي تلك الماهية **في ذلك الجنس**[1] **فإن كان** الجنس **مع ذلك**[2] **جوابا عن الماهية وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها** أي لتلك الماهية **في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الإنسان وعن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية** نحو الإنسان والبقر والغنم ما هم؟ فجوابه الماهية المشتركة بينهم وهي الحيوانية **وإن لم يقع** ذلك الجنس **جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها** أي تلك الماهية **في ذلك الجنس** **ف**الجنس **بعيد كالجسم** المطلق **حيث يقع جوابا عن السؤال بالإنسان والحجر** بأن يسئل الإنسان والحجر ما هما؟ **ولا يقع** الجسم المطلق **جوابا عن السؤال بالإنسان والشجر والفرس مثلا** بأن يقال الإنسان والشجر والفرس ما هم؟ إذ في جوابه يقع الجسم النامي ...

---

[1] من هنا شروع في تقسيم الجنس إلى القريب والبعيد.

[2] أي وقوع الجنس جوابا عن الماهية وعن بعض الحقائق المختلفة.

وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ويختص باسم الإضافي كالأول بالحقيقي وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على الإنسان وتفارقهما في الحيوان ...

قوله: الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس أي الماهية المقول في جواب ما هو فلا يكون إلا كليا ذاتيا لما تحته لا جزئيا و لا عرضيا فالشخص كزيد والصنف كالرومي مثلا خارجان عنها فالنوع الإضافي دائما إما يكون نوعا حقيقيا مندرجا تحت جنس كالإنسان تحت الحيوان وإما جنسا مندرجا تحت جنس آخر كالحيوان تحت الجسم النامي ففي الأول يتصادق النوع الحقيقي والإضافي وفي الثاني يوجد الإضافي بدون الحقيقي ويجوز أيضا تحقق الحقيقي بدون الإضافي فيما إذا كان النوع بسيطا لا جزء له حتى يكون له جنس ...

قوله: الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس ورد على هذه العبارة إشكال بأن تعريف النوع الإضافي بالماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس غير مطّرد لصدقه على الشخص والصنف فإن كل واحد منهما ماهية يحمل عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو فإنه إذا سئل عن زيد والفرس أو الرومي والفرس بما هما؟ يكون الجواب بالحيوان فأجاب بقوله **أي الماهية المقول في جواب ما هو** يعني أن المراد بالماهية في تعريف النوع الإضافي ليس مطلقا بل ما هو مقول في جواب ما هو وفي جوابه لا يقال إلا كلي ذاتي **فلا يكون** النوع الإضافي **إلا كليا ذاتيا لما تحته** أي للأفراد الذين تحت ذلك الكلي **لا جزئيا**؛ لأن الجزئي ليس بماهية مقولة في جواب ما

هو **و لا عرضيا**؛ لأن ما هو به يسئل عن الكلي الذاتي لا العرضي **فالشخص كزيد والصنف**[1] **كالرومي مثلا خارجان عنها** أي عن تلك الماهية لما علمت من أن الواقع في جواب ما هو منحصر في النوع والجنس والحد التام ثم هذا أوان الشروع في بيان النسبة بين النوع الإضافي والنوع الحقيقي **فالنوع الإضافي دائما إما أن يكون نوعا حقيقيا مندرجا تحت جنس كالإنسان تحت الحيوان** فإنه نوع حقيقي لكونه مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق ونوع إضافي أيضا من حيث إنه يقال عليه أي الإنسان وعلى الفرس الجنس أي الحيوان فهو مندرج تحت الجنس **وإما جنسا مندرجا تحت جنس آخر كالحيوان** المندرج **تحت الجسم النامي** فإنه ليس نوعا حقيقيا لكونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق بل إضافيا حيث يقال عليه أي الحيوان وعلى النباتات الجنس أي الجسم النامي **ففي الأول** أي في النوع الحقيقي المندرج تحت الجنس كالإنسان **يتصادق النوع الحقيقي و**النوع **الإضافي وفي الثاني** أي في الجنس المندرج تحت جنس آخر كالحيوان **يوجد** النوع **الإضافي بدون** النوع **الحقيقي** إذ هو يصدق على الكثيرين المختلفين بالحقائق **ويجوز أيضا تحقق** النوع **الحقيقي بدون** النوع **الإضافي فيما إذا كان النوع بسيطا لا جزء له حتى يكون** له **جنس** فيتحقق النوع الحقيقي بدون الإضافي ...

---

[1] هو النوع المقيد بقيد عرضي كالحبشي.

وقد مثل بالنقطة وفيه مناقشة وبالجملة فالنسبة بينهما هي العموم من وجه قوله: والنقطة النقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق فهي عرض لا يقبل القسمة أصلا وإذا لم تقبل القسمة أصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس ...

وقد مثل المصنف رحمه الله **بالنقطة** لنوع الحقيقي بدون الإضافي فإنها نوع حقيقي لا إضافي ولو كان إضافيا لكان مركبا لوجوب اندراج الإضافي تحت جنس وما له جنس يكون له فصل بالضرورة فيكون مركبا من الجنس والفصل **وفيه مناقشة** علمية أي في التمثيل بالنقطة بحث وهو أن يثبت وجود النقطة أولا إذ لا وجود لها عند المتكلمين ثم كونها نوعا حقيقيا فلا بد من إثبات الأفراد فبعده يمكن أن يكون أفرادها مختلفة بالحقائق ولو سلم الاتفاق بالحقائق فيمكن أن يكون لها نوع إضافي لجواز أن يكون لها جزء ذهني كيف مثل المصنف بالنقطة للنوع الحقيقي؟ **وبالجملة** أي حاصل كلام المصنف بعد قطع النظر عن المناقشة **فالنسبة بينهما** أي بين النوع الحقيقي والإضافي **العموم** والخصوص **من وجه** فلإثباته ثلاثة مواد كما مر **قوله: والنقطة النقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم** أي الجسم التعليمي وهو عرض ممتد في الجهات الثلاث فيكون قابلا للقسمة في الطول والعرض والعمق **فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق فهي** أي النقطة **عرض لا يقبل القسمة أصلا** أي لا قطعا ولا كسرا ولا عقلا ولا وهما **وإذا لم تقبل** النقطة **القسمة أصلا لم يكن لها** أي لتلك النقطة

جزء فلا يكون لها أي لتلك النقطة **جنس** فعلم أن النقطة نوع حقيقي لا إضافي إذ لا فوقه جنس اعلم أن النقطة والخط والسطح ليست متفقة الوجود كيف والمتكلمون ينكرونها والحكماء يثبتونها ...

....

وفيه نظر فإن هذا يدل على أنه لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من الأجزاء العقلية فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها وإن لم يكن لها جزء في الخارج ...

وفيه أي في قوله إذا لم يكن لها جزء فلا يكون له جنس **نظر** لجواز أن يكون للنقطة جزء عقلي وإن لم يكن لها جزء خارجي إذ عدم الخارجي لا يقتضي عدم العقلي والجنس من أجزاء العقلية فيجوز أن يكون للنقطة جنس مقول عليها وعلى غيرها في جواب ما هو فلم يبطل كونها نوعا إضافيا فأشار إليه بقوله **فإن هذا** المذكور **يدل على أنه لا جزء لها** أي للنقطة **في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو** أي الجنس **من الأجزاء العقلية فجاز أن يكون للنقطة جزء عقلي** وهو ما لا ينفك عن الكل ولكنه مقول عليه كما أن الإنسان كل وأجزاءه العقلية حيوان وناطق فكل منهما لا يصلح أن ينفك عن الإنسان ولكنه يصلح أن يقال عليه بأن الإنسان ناطق أو الإنسان حيوان **وهو** أي الجزء العقلي **جنس لها** أي للنقطة **وإن لم يكن لها** أي للنقطة **جزء** خارجي وهو ما ينفكّ عن الكل ولكنه لا يقال عليه كما أن المشروب كل وأجزاءه الخارجية سكر وماء فهما يصلحان الانفكاك عن المشروب ولكن لا يقال إن الماء مشروب أو السكر مشروب **في الخارج** ...

ثم الأجناس قد تترتب متصاعدة إلى العالي كالجوهر ويسمى جنس الأجناس والأنواع متنازلة إلى السافل ويسمي نوع الأنواع ...

قوله: متصاعدة بأن يكون الترقي من الخاص إلى العام وذلك لأن جنس الجنس يكون أعم من الجنس وهكذا إلى جنس لا جنس له فوقه وهذا هو العالي وجنس الأجناس كالجوهر قوله: متنازلة بأن يكون التنزل من العام إلى الخاص وذلك لأن نوع النوع يكون أخص من النوع وهكذا إلى أن ينتهي إلى نوع لا نوع له تحته وهو السافل ونوع الأنواع كالإنسان ...

قوله: متصاعدة بأن يكون الترقي من الخاص كالحيوان **إلى العام** كالجوهر **وذلك** الترقي **لأن جنس الجنس يكون أعم من الجنس وهكذا إلى جنس لا جنس له فوقه وهذا هو العالي وجنس الأجناس**؛لأن تحته أجناس **كالجوهر** فتفصيله أن الحيوان مثلا جنس والجسم النامي جنس الجنس فالحيوان هنا خاص والجسم النامي عام إذ هو يشمل حيوانا وغيره كالشجر بخلاف الحيوان هكذا فوقه جسم مطلق أعم من الجسم النامي لأنه يشتمل على الجسم النامي وغيره كالحجر وكذا فوقه جوهر أعم من الجسم المطلق إذ هو يتضمن الجسم المطلق[1] وغيره **قوله: متنازلة بأن يكون التنزل من العام إلى الخاص وذلك** التنزل؛ **لأن نوع النوع يكون أخص من النوع وهكذا إلى أن ينتهي إلى نوع لا نوع له تحته وهو السافل ونوع الأنواع كالإنسان** كما أن الجسم المطلق نوع والجسم النامي نوع النوع

---

[1] هو قابل للأبعاد الثلاثة أي الطول والعرض والعمق كالكمبيوتر بخلاف الغير المطلق إذ هو غير قابل لها سواء قابلا لواحد منها كالخط أو لإثنين كالسطح أو كان غير قابل أصلا كالنقطة.

فالجسم المطلق عام والجسم النامي خاص وكذا تحته حيوان هو أخص من الجسم النامي ثم تحته إنسان هو أخص من الحيوان فيكون نوع الأنواع لأنه تحته أنواع ونوعا سافلا إذ لا نوع تحته واعلم أنه قال في ترتيب الأجناس متصاعدة وفي ترتيب الأنواع متنازلة لأن الترتيب فيهما إنما يتحقق باعتبار صحة الإضافة إلى شيء فإضافة النوع إلى شيء يقتضي أن يكون النوع تحت ذلك الشيء فيكون ترتيبه التنازل وإضافة الجنس إلى شيء يستدعي أن يكون الجنس فوق ذلك الشيء فيكون ترتيبه التصاعد وقوله متصاعدة ومتنازلة حالان من الضمير المستكن في قد تترتب المذكور الراجع إلى الأجناس ومن الضمير المستتر في قد تترتب المقدر الراجع إلى الأنواع ...

قوله: وما بينهما متوسّطات أي ما بين العالي والسافل في سلسلتي الأنواع والأجناس تسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل أجناس متوسطة وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة هذا إن رجع إلى مجرد العالي والسافل وإن عاد إلى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى أن ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات إما جنس متوسط فقط كالنوع العالي أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل أو جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي ثم اعلم أن المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد إما لأن الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب وإما لعدم تيقّن وجودهما ...

قوله: وما بينهما متوسطات أي[1] ما بين العالي والسافل في سلسلتي الأنواع والأجناس تسمى متوسطات فما بين الجنس العالي والجنس السافل أجناس متوسطة وهي جنسان جسم مطلق وجسم نامي **وما بين النوع العالي والنوع السافل أنواع متوسطة** وهي نوعان جسم نام وحيوان اعلم أن المناطقة يتمثلون الجنس العالي بالجوهر والنوع السافل بالإنسان وكان تحت الجوهر ثلاثة أجناس الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان وفوق الإنسان ثلاثة أنواع الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق يسمون الجنس العالي جنس الأجناس لأنه فوق ثلاثة أجناس والنوع السافل نوع العالي لأنه تحت ثلاثة أنواع والمتوسط بين العالي

---

[1] غرضه بيان الاحتمالين لمرجع ضمير التثنية في بينهما فالأول.

والسافل من الأجناس والأنواع زائد على واحد لذلك ذكر الجمع إذ في الفنون يقال الجمع على ما فوق الواحد **هذا** المذكور يعتبر **إن رجع الضمير** في قوله: "بينهما" **إلى مجرد العالي والسافل** بدون تقييدهما بالجنس أو النوع **و**[1] **إن عاد** الضمير **إلى الجنس العالي والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى أن ما بين الجنس العالي والنوع السافل متوسطات إما جنس متوسط فقط كالنوع العالي** أي الجسم المطلق إذ تحته جنس وفوقه جنس أيضا أعني الجسم النامي والجوهر **أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل** أي الحيوان إذ تحته نوع حقيقي كالإنسان وفوقه نوع إضافي كالجسم النامي فيكون نوعا متوسطا **أو جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم النامي** إذ هو يقع بين الجنسين كالجسم المطلق والحيوان فيكون جنسا متوسطا وهو بين النوعين أيضا كالجسم المطلق والحيوان **ثم اعلم**[2] **أن المصنف لم يتعرض للجنس المفرد** وهو ما ليس فوقه جنس و لا تحته كالعقل إذا فرض أن الجوهر ليس جنسا له بل هو عرض عام للعقل والعقول العشرة تكون أنواعا كل منها منحصرة في شخص كالشمس فلا جنس فوقه ولا تحته **والنوع المفرد** وهو ما ليس فوقه نوع ولا تحته كالعقل إذا فرض أن الجوهر جنسا له وليس للجوهر جنس وتحته أشخاص عشرة[3] لا أنواع فلا نوع فوقه ولا تحته **إما لأن الكلام فيما يترتب** من الأجناس والأنواع **والمفرد** جنسا أو نوعا **ليس داخلا في سلسلة الترتيب** فإن الجنس أو النوع الداخل في سلسلة الترتيب إما أن يكون عاليا فيكون تحته جنس وإما أن يكون سافلا فيكون فوقه جنس وإما أن يكون متوسطا فيكون فوقه وتحته جنس أو نوع فيمتنع أن يدخل النوع المفرد والجنس المفرد في سلسلة الترتيب **وإما لعدم تيقّن وجودهما** أي وجود الجنس المفرد والنوع المفرد بل فرضوهما ليسهل به التفهم والتفهيم لأنهم لما نظروا إلى مفهوم الجنس المفرد والنوع

---

[1] من هنا الاحتمال الثاني للمرجع.

[2] بقوله اعلم يذكر الشارح الأمر المفيد.

[3] هي عقول عشرة.

المفرد وجدها صالحا لأن يقع في نفس الأمر لكنهم لما تفصحوا للمثال لم يتهيأ لهم مثال في الواقع ...

الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب أيّ شيء هو في ذاته ...

قوله: أيّ شيء اعلم أن كلمة أيّ موضوعة في الأصل ليطلب بها ما يميّز الشيء عما يشاركه فيما أضيف إليه هذه الكلمة مثلا إذا أبصرت شيئا من بعيد وتيقنت أنه حيوان لكن ترددت في هل هو إنسان أو فرس أو غيرهما تقول أيّ حيوان هذا؟ فيجاب بما يخصصه ويميّزه عن مشاركاته في الحيوانية إذا عرفت هذا فنقول إذا قلنا الإنسان أيّ شيء هو في ذاته؟ كان المطلوب ذاتيا من ذاتيات الإنسان يميّزه عما يشاركه في الشيئية فيصح أن يجاب بأنه حيوان ناطق كما يصح أن يجاب بأنه ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب أيّ شيء هو في ذاته وأيضا يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد وهذا ممّا استشكله الإمام الرازي في هذا المقام ...

قوله: أيّ شيء اعلم أن كلمة أيّ موضوعة في الأصل ليطلب بها أي بتلك الكلمة **ما يميز الشيء عما يشاركه فيما أضيف إليه هذه الكلمة** أي بأيّ يطلب الأمر الذي يميز الشيء عن الأفراد الذين يشاركون ذلك الشيء في الجنس الذي أضيف إليه أيّ **مثلا إذا أبصرت شيئا من بعيد وتيقنت أنه** أي ذلك الشيء **حيوان لكن ترددت في أنه** أي ذلك الشيء **هل هو إنسان أو فرس أو غيرهما تقول أيّ حيوان هذا؟ فيجاب** عنه أي عن هذا السؤال **بما يخصصه ويميزه عن مشاركاته في الحيوان** أي بالأمر الذي يخص ذلك الشيء ويميزه عن الأفراد المشاركة له في الحيوانية **إذا عرفت هذا** أي المعنى الذي وضع له "أيّ" **فنقول إذا قلنا الإنسان أيّ شيء هو**

في ذاته[1] **كان المطلوب** هنا **ذاتيا من ذاتيات الإنسان يميزه عما يشاركه في الشيئية** أي المطلوب أمر ذاتي يميز الإنسان عن الأفراد المشاركة له في الشيئية **فيصح أن يجاب بأنه** أي الإنسان **حيوان ناطق** إذ هما ذاتيان للإنسان **كما يصح أن يجاب بأنه** أي الإنسان **ناطق** فإنه أمر ذاتي يخص الإنسان ويميزه عن المشاركات له في الشيئية **فيلزم صحة وقوع الحد** التام المشتمل على الجنس والفصل **في جواب أيّ شيء هو في ذاته** كما ترى الآن **وأيضا يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد** أي يقع الحد التام في جواب أيّ شيء مع أنه ليس كذا إذ هو يقع في جواب ما هو لا أيّ شيء فيصدق تعريف الفصل على الحد مع أن الحد ليس بفصل إذ الحد مركب من الفصل والجنس والمركب من شيء وغيره مغائر لذلك الشيء فالحد مغائر للفصل **وهذا** المذكور **مما اشتشكله الإمام الرازي في هذا المقام** فتقرير الإشكال أن يكون المطلوب من أيّ شيء هو في ذاته إن كان ما يميز تمييزا تاما فيخرج الفصل البعيد عن تعريف الفصل إذ هو لا يفيد تمييزا تاما كالحساس للإنسان وإن كان ما يميز تمييزا في الجملة كالحيوان للإنسان فيصدق تعريف الفصل على الجنس والحد التام فالجواب على هذا التقرير أن المراد هو المفرد المميز بالذات في الجملة فتعين الفصل في جواب أيّ شيء هو في ذاته لا غير فإن المفرد المميز بالذات ليس إلا الفصل وأما الجنس فمميز للماهية لكن بواسطة الفصل القريب فالمميز في الحقيقة فصل لا جنس وإنما الحد التام فليس بمفرد...

---

[1] الإنسان مبتدأ أوّل و"أيّ شيء" مبتدأ ثان و"هو في ذاته" خبره فالجملة خبر المبتدأ الأوّل و"في ذاته" حال عن "هو" فمعناه الإنسان أيّ شيء هو ملحوظا في ذاته مع قطع النظر عن العوارض.

....

وأجاب صاحب المحاكمات بأن معنى أيّ وإن كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا لكن أرباب المعقول اصطلحوا على أنه يطلب به مميز لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس أيضا وللمحقق الطوسي ههنا مسلك آخر أدق وأتقن وهو أنا لا نسأل عن الفصل إلا بعد أن نعلم أن للشيء جنسا بناء على أن ما لا جنس له لا فصل له وإذا علمنا الشيء بالجنس فنطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس فنقول: "الإنسان أيّ حيوان هو في ذاته؟" فتعين الجواب بالناطق لا غير فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن المشاركات في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الإشكال بحذافيره ...

وأجاب صاحب المحاكمات[1] **بأن معنى أيّ وإن كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا** سواء مميزا تاما أو كان مميزا في الجملة **لكن أرباب المعقول اصطلحوا على أنه** ضمير الشأن **يطلب به** أي بأيّ شيء هو في ذاته **مميز** في الجملة **لا يكون مقولا في جواب ما هو وبهذا** القيد **يخرج الحد والجنس أيضا**؛ لأنهما مقولان في جواب ما هو فبقي الفصل سواء كان قريبا أو بعيدا وأما صحة وقوعهما في جواب أيّ شيء فبحسب اللغة وهذا لا يضرّنا لأن كلامنا في مصطلح أرباب العقول **وللمحقق الطوسي ههنا مسلك آخر** في دفع الإشكال المذكور **أدق**؛ لأن فيه التكلف وهو ملاحظة معنى الفصل أولا ثم الجنس ثم الفصل **وأتقن**؛ لأن فيه السلامة عن الطعن في جواب صاحب المحاكمات وموضع الطعن قوله لكن أرباب المعقول اصطلحوا إلخ وينبغي أن

---

[1] يعني مولانا قطب الدين الرازي.

لا يطعن على الاصطلاح إذ لا مشاحة فيه **وهو** أي ذلك المسلك **أنا لا نسأل عن الفصل إلا بعد أن نعلم أن للشيء جنسا بناء على أن ما لا جنس له لا فصل له وإذا علمنا الشيء بالجنس** أي إذا علمنا أن للشيء جنسا **فنطلب ما يميزه عن مشاركاته في ذلك الجنس** أي فنطلب ما يميز ذلك الشيء عن الأفراد المشاركة لذلك الشيء في ذلك الجنس **فنقول: "الإنسان أيّ حيوان هو في ذاته؟" فتعين الجواب بالناطق لا غير** أي أولا علمنا أن للإنسان جنسا فعلمنا أن له فصلا أيضا ثم نسأل "الإنسان أيّ حيوان هو في ذاته؟" لأن الجنس قد علم أولا فلا حاجة للجواب بالجنس فقط ولا بانضمامه إلى الناطق فخرج الجنس عن تعريف الفصل والحد التام أيضا **فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن المشاركات** له **في ذلك الجنس فحينئذ يندفع الإشكال بحذافيره**[1] أي يرفع الاعتراض بجوانبه أي بالكلية ...

---

[1] جمع حذفار ومعناه جانب.

فإن ميّزه عن المشاركات في الجنس القريب فقريب وإلا فبعيد وإذا نسب إلى ما يميزه فمقوّم وإلى ما يميز عنه فمقسّم ...

قوله: فقريب كالناطق بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه عن المشاركات في جنسه القريب وهو الحيوان قوله: فبعيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه عن المشاركات في الجنس البعيد وهو الجسم النامي قوله: إذا نسب إلخ الفصل له نسبة إلى الماهية التي هو مخصص ومميز لها ونسبة إلى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين أفراده فهو بالاعتبار الأول يسمى مقوما لأنه جزء للماهية ومحصل لها وبالاعتبار الثاني يسمى مقسما لأنه بانضمامه إلى هذا الجنس وجودا يحصل قسما وعدما يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان إلى الحيوان الناطق وإلى الحيوان الغير الناطق ...

قوله: فقريب كالناطق[1] **بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه** أي يميز الناطق الإنسان **عن** الأفراد **المشاركات له** كالإبل والبقر والغنم **في جنسه القريب** أي جنس الإنسان القريب **وهو الحيوان قوله: فبعيد كالحساس بالنسبة إلى الإنسان حيث يميزه** أي يميز الحساس الإنسان **عن** الأفراد **المشاركات** له **في الجنس البعيد** كالنباتات **وهو** أي الجنس البعيد **الجسم النامي قوله: وإذا نسب إلخ** غرضه بيان تعلق الفصل بالنوع وبالجنس فقال: **الفصل له نسبة إلى الماهية التي هو** أي ذلك الفصل **مخصص لها**[2] **ومميز لها ونسبة إلى الجنس الذي**

---

[1] هو صاحب مبدأ النطق والإدراك.

[2] الضمير عائد على الموصول أي التي.

يميز ذلك الفصل **الماهية عنه**[1] **من بين أفراده**[2] **فهو بالاعتبار الأول** أي فالفصل بالنسبة إلى الماهية أي النوع **يسمى مقوما** إذ المقوم من القوام الذي معناه ماهية فالفصل المميز للماهية يسمى مقوما؛ **لأنه جزء الماهية ومحصل لها** أي لتلك الماهية من بين الأفراد المشاركة لها في الجنس كما أن الناطق جزء للإنسان ومحصل له من بين الأفراد المشاركة له كالفرس والغنم والبقر في الجنس أي الحيوان **وبالاعتبار الثاني** أي الفصل بالنسبة إلى الجنس **يسمى مقسما؛ لأنه** أي الفصل **بانضمامه** أي ذلك الفصل **إلى هذا الجنس وجودا يحصل**[3] **قسما وعدما يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم الحيوان إلى الحيوان الناطق** قسم وجودي **وإلى الحيوان الغير الناطق** قسم عدمي...

---

[1] الضمير عائد على الموصول أي الذي.

[2] الضمير عائد إلى "الجنس".

[3] من التحصيل.

والمقوّم للعالي مقوّم للسافل ولا عكس ...

قوله: والمقوم للعالي اللام للاستغراق أي كل فصل مقوم للعالي فهو فصل مقوم للسافل؛ لأن مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل ثم إنه يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزءا مميزا له وهو المعنى بالمقوم ...

قوله: والمقوم للعالي اللام على المقوم والعالي والسافل **للاستغراق أي كل فصل مقوم للعالي** أي لكل عال **فهو فصل مقوم للسافل** أي لكل سافل؛ **لأن مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء** أيضا **فمقوم العالي جزء للسافل** كالحساس فإنه فصل مقوم للحيوان الذي هو عال ومميز له عن جميع ما عداه أي عن أنواع غير الحيوان فهو مقوم أيضا للإنسان الذي هو سافل لأن الحيوان داخل في حقيقة الإنسان فما يكون داخلا في الحيوان يكون أيضا داخلا في الإنسان إذ جزء الجزء لشيء يكون جزءا لذلك الشيء فالحساس داخل في حقيقة الإنسان ومميز له عن جميع الأفراد الذين يميز الحساس الحيوان عنهم كالشجر والحجر فأشار إليه الشارح بقوله **ثم إنه** أي المقوم للعالي **يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه** أي عن جميع الأفراد الذين يميز ذلك الفصل العالي عنهم **فيكون** ذلك الفصل أي مقوم العالي **جزءا مميزا له** أي للسافل **وهو المعنى بالمقوم** ...

....

وليعلم أن المراد بالعالي ههنا كل جنس أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر أو لم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر أو لم يكن حتى أن الجنس المتوسط عال بالنسبة إلى ما تحته وسافل بالنسبة إلى ما فوقه قوله: "و لا عكس" أي كليا بمعنى أنه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي فإن الناطق مقوم للسافل الذي هو الإنسان وليس مقوما للعالي الذي هو الحيوان ...

وليعلم أن المراد بالعالي ههنا كل جنس أو كل **نوع يكون فوق** جنس أو نوع **آخر سواء كان فوقه** جنس أو نوع **آخر** كالجسم النامي **أو لم يكن** كالجوهر أو كالجسم المطلق **وكذا** أي كالعالي **المراد بالسافل كل جنس أو** كل **نوع يكون تحت** جنس أو نوع **آخر سواء كان تحته** جنس أو نوع **آخر** كالجسم النامي أو كالحيوان **أو لم يكن** كالحيوان أو كالإنسان **حتى أن الجنس المتوسط** كالجسم النامي **عال بالنسبة إلى ما تحته** كالحيوان **وسافل بالنسبة إلى ما فوقه** كالجسم المطلق **قوله: ولا عكس أي كليا** دفع دخل هو أن يكون قوله ولا عكس غير صحيح لأن كل مقوم للعالي مقوم للسافل قضية موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية أي بعض مقوم للسافل مقوم للعالي صادق بالضرورة كالحساس فإنه جزء للسافل وهو الإنسان ومميز له هكذا هو جزء للعالي وهو الحيوان ومميز له فماذا المعنى لقوله ولا عكس؟ فأجاب بقوله كليا أي إن العكس على قسمين منطقي ولغوي وهنا نفي اللغوي وهو كل مقوم للسافل مقوم للعالي لا المنطقي الذي **بمعنى أنه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي** فعلم أن بعض مقوم للسافل مقوم للعالي كما ترى المثال في الدفع المذكور وليس بعض مقوم للسافل

مقوماً للعالي **فإن الناطق مقوم للسافل الذي هو الإنسان وليس** الناطق **مقوماً للعالي الذي هو الحيوان** بل هو مقسم له ...

قوله: والمقسم بالعكس أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي و لا عكس أي كلياً أما الأول فلأن السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسماً فقد حصل للعالي قسماً؛ لأن قسم القسم قسم وأما الثاني فلأن الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي وليس مقسماً للسافل الذي هو الحيوان ...

قوله: والمقسم بالعكس أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس أي كليا بمعنى ليس كل مقسم للعالي مقسما للسافل **أما الأول** أي كل فصل مقسم للسافل مقسم للعالي **فلأن السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي قسما؛ لأن قسم القسم قسم** كالحساس فإنه مقسم للسافل وهو الجسم النامي بأن يقسمه إلى الجسم النامي الحساس والجسم النامي الغير الحساس هكذا هو مقسم للعالي وهو الجسم المطلق بأن يقسمه إلى الجسم المطلق الحساس والجسم المطلق الغير الحساس **وأما الثاني** أي ليس كل فصل مقسم للعالي مقسما للسافل أيضا **فلأن الحساس** مثلا **مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي** إلى الجسم النامي الحساس والجسم النامي الغير الحساس **وليس** أي ذلك الحساس **مقسما للسافل الذي هو الحيوان** إلى الحيوان الحساس والحيوان الغير الحساس فعلم أن بعض المقسم للعالي مقسم للسافل أيضا كالناطق بالنسبة إلى الجسم النامي بأن يقسمه إلى الجسم النامي الناطق والجسم النامي الغير الناطق وبالنسبة إلى الحيوان بأن يقسمه إلى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق ...

الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط ...

قوله: وهو الخارج أي الكلي الخارج فإن المقسم معتبر في جميع مفهومات الأقسام واعلم أن الخاصة تنقسم إلى خاصة شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان وإلى غير شاملة لجميع أفراده كالكاتب بالفعل للإنسان ...

قوله: وهو الخارج أي الكلي الخارج فيه تنبيه على أن تذكير الضمير مع أنه راجع إلى الخاصة بتأويل الخاصة بالكلي فإنه قسم رابع من الكليات **فإن المقسم معتبر في جميع مفهومات الأقسام** كاعتبار الكلمة في أقسامها الثلاثة الاسم والفعل والحرف **واعلم أن الخاصة تنقسم إلى خاصة شاملة لجميع ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للإنسان** فإن الكتابة بالقوة هي خاصة شاملة لجميع أفراد الإنسان فلا واحد خارج عنها **وإلى** خاصة **غير شاملة لجميع أفراده كالكاتب بالفعل للإنسان** فإن الكتابة بالفعل وإن كانت خاصة للإنسان لكنها غير شاملة لجميع أفراد الإنسان إذ كون جميع الإنسان كاتبين بالفعل ليس ضروريا ...

الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها ...

قوله: حقيقة واحدة نوعية أو جنسية فالأول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس كالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان فافهم قوله: وعلى غيرها كالماشي فإنه يقال على حقيقة الإنسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانية ...

قوله: حقيقة واحدة نوعية أو جنسية دفع لما يتوهم في بادي الرأي من أن تعريف الخاصة غير مانع لصدقه على العرض العام أيضا إذ يصدق عليه أنه كلي خارج مقول على الأفراد الذين تحت حقيقة واحدة كالماشي لأفراد الحيوان فحقيقتهم واحدة وهي الحيوانية حاصل الدفع أن الخاصة منقسمة إلى قسمين خاصة النوع وهي الكلي الخارج المختص بالحقيقة النوعية الواحدة كالضاحك للإنسان وخاصة الجنس وهي كلي خارج مقول على ما تحت حقيقة جنسية واحدة كالماشي للحيوان وإن كان عرضا عاما بالنظر إلى الإنسان لكنه خاصة بالنسبة إلى الحيوان فبينه بقوله **فالأول خاصة النوع** لإضافته إلى النوع **والثاني خاصة الجنس** لإضافته إلى الجنس **كالماشي خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان فافهم** إشارة إلى اعتراض وجواب فتقريره أن الخاصة والعرض العام يتباينان إذ الأقسام لا بد أن تكون متباينة فكيف يجتمعان في مادة واحدة؟ نقول إن اجتماع المتباينين في مادة واحدة محال من جهة واحدة وليس بمحال من جهتين فالماشي خاصة من حيث إنه مختص بالحقيقة الحيوانية وعرض عام من حيث إنه مقول على ما تحت حقيقة واحدة وعلى غيرها كالإنسان والفرس والأحكام تختلف باختلاف الجهات كالأبوة في زيد بالنسبة إلى عمرو والبنوة فيه بالنسبة إلى بكر **قوله: وعلى غيرها كالماشي فإنه يقال على حقيقة الإنسان وعلى غيرها من الحقائق الحيوانية** كالفرس والبقر والغنم ...

وكل منهما إن امتنع انفكاكه عن الشيء فلازم بالنظر إلى الماهية أو الوجود ...

قوله: وكل منهما أي كل واحد من الخاصة والعرض العام وبالجملة الكلي الذي هو عرض لأفراده إما لازم أو مفارق إذ لا يخلو إما أن يستحيل انفكاكه عن معروضه أو لا فالأول هو الأول والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم بتقسيمين أحدهما أن لازم الشيء إما لازم له بالنظر إلى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجودها في الخارج أو في الذهن ...

قوله: وكل منهما أي كل واحد من الخاصة والعرض العام إشارة إلى أن التنوين في "كل" عوض من المضاف إليه **وبالجملة الكلي الذي هو عرض لأفراده إما لازم** لها **أو مفارق** عنها **إذ لا يخلو إما أن يستحيل انفكاكه عن معروضه أو لا** يستحيل **فالأول هو الأول والثاني هو الثاني** أي ما يستحيل انفكاكه عن معروضه عرض لازم فهو القسم الأول وما لا يستحيل انفكاكه عن معروضه عرض مفارق فهو القسم الثاني **ثم** العرض **اللازم ينقسم بتقسيمين أحدهما** أي أحد التقسيمين **أن لازم الشيء إما لازم له** أي لذلك الشيء **بالنظر إلى نفس الماهية مع قطع النظر عن خصوص وجودها** أي وجود تلك الماهية **في الخارج أو في الذهن** فمعلوم أن المراد بالوجود في المتن وجود خاص أي وجود خارجي أو وجود ذهني لا وجود مطلق ...

بيّن يلزم تصوره من تصور الملزوم أو من تصورهما الجزم باللزوم و غير بين بخلافه ...

وذلك بأن يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتا له وإما لازم له بالنظر إلى وجوده أي إلى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني فهذا القسم بالحقيقة قسمان فأقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة لازم الماهية كزوجية الأربعة ولازم الوجود الخارجي كإحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون حقيقة الإنسان كلية فهذا القسم يسمى معقولا ثانيا أيضا ...

وذلك أي الوجود في الخارج أو الذهن **بأن يكون هذا الشيء** الملزوم **بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتا له** أي لذلك الشيء الملزوم **وإما لازم له** أي لذلك الشيء **بالنظر إلى خصوص وجوده الخارجي أو** لازم له أي لذلك الشيء بالنظر إلى وجوده **الذهني فهذا القسم** أي لازم الشيء بالنظر إلى الوجود الخاص **بالحقيقة قسمان فأقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة** اندفع ما يتوهم أن المصنف قسم اللازم إلى قسمين لازم الماهية ولازم الوجود والمشهور في هذا المقام تقسيمه إلى ثلاثة أقسام لازم الماهية ولازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهني فلم عدل المصنف عن الثلاثية إلى الثنائية؟ وحاصل الدفع أن المصنف ما عدل بل عبر عن القسمين الأخيرين بعبارة واحدة للاختصار إذ في المتون يهتم الاختصار فالأول **لازم الماهية كزوجية الأربعة** فإن الأربعة زوج بالنظر إلى ماهيتها **و**الثاني **لازم الوجود الخارجي كإحراق النار** إذ الإحراق لازم للنار في نفس الأمر **و**الثالث **لازم الوجود الذهني ككون حقيقة الإنسان كلية** فإن الكلية لازم له بالنظر إلى وجوده في الذهن لا في الخارج إذ لا وجود للكلية في الخارج **فهذا القسم** الثالث **يسمى معقولا**

ثانيا[1] أيضا إذ المعقول الأول هو الماهية المحاذى لها أمر أي الجزئي في الخارج كالإنسان فإنه يوجد في الخارج جزئيا والمعقول الثاني هو العارض للماهية من حيث إنها موجودة في الذهن كالحكم على الإنسان بأنه كلي . . .

[1] لكونه ثانيا متصوّرا عند العقل والماهية الملزوم أولا كما يتعقّل كلية الإنسان بعد تعقّل الإنسان.

......

والثاني أن اللازم إما بيّن أو غير بيّن والبين له معنيان أحدهما الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصور العمى فهذا ما يقال له بين بالمعنى الأخص وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتابة بالقوة للإنسان والثاني من معنى البين هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كزوجية الأربعة ...

والتقسيم **الثاني أن اللازم إما بين أو غير بين والبين له معنيان أحدهما الذي يلزم تصوره**[1] **من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصور العمى** أي البصر لازم للعمى لذا يلزم تصور البصر من تصور العمى إذ من شأنه عدم البصر **فهذا** المعنى **ما يقال له بين بالمعنى الأخص وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصوره**[2] **من تصور الملزوم كالكتابة بالقوة للإنسان** إذ يتصور الإنسان بدون الكتابة بالقوة **والثاني من معنى البين هو الذي يلزم من تصوره**[3] **مع تصور الملزوم وتصور النسبة بينهما** أي بين اللازم والملزوم **الجزم**[4] **باللزوم**[5] من غير احتياج إلى آخر **كزوجية الأربعة** ...

---

[1] راجع إلى الموصول أي الذي.

[2] راجع إلى الموصول أي الذي.

[3] راجع إلى الموصول أي الذي.

[4] فاعل يلزم.

[5] متعلق بالجزم.

......

فإن العقل بعد تصور الأربعة والزوجية ونسبة الزوجية إليها يحكم جزما بأن الزوجية لازمة لها وذلك يقال له البين بالمعنى الأعم وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم ...

فإن العقل بعد تصور الأربعة والزوجية ونسبة الزوجية إليها أي إلى الأربعة **يحكم جزما بأن الزوجية لازمة لها** أي للأربعة **وذلك** المعنى **يقال له**[1] **البين بالمعنى الأعم** إذ يصدق على كل ما يصدق عليه البين بالمعنى الأول فإن كل ما يلزم تصوره من تصور الملزوم يكون بحيث يلزم من تصوره وتصور ملزومه وتصور النسبة بينهما الجزم باللزوم بالضرورة كان البين بالمعنى الأعم يصدق على البين بالمعنى الأخص أيضا فله أي فللبين فردان كما صرح بقوله له معنيان **وحينئذ فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم و**تصور **النسبة بينهما** أي بين اللازم والملزوم **الجزم باللزوم** بل يكون الجزم موقوفا على أمر آخر **كالحدوث للعالم** فإن تصورنا الحدوث والعالم والنسبة بينهما لا يكفي للجزم باللزوم بل يحتاج إلى الدليل ...

[1] عائد على "المعنى".

فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان إلا أن القسمين الحاصلين على كل تقدير إنما يسميان بالبين وغير البين قوله: يدوم كحركة الفلك فإنها دائمة للفلك وإن لم يمتنع انفكاكها عنه بالنظر إلى ذاته قوله: بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل قوله: أو بطوء كالشباب ...

فهذا التقسيم الثاني أي البين وغير البين **بالحقيقة تقسيمان** الأول تقسيم اللازم إلى البين بالمعنى الأخص وغير البين بالمعنى الأخص والثاني تقسيمه إلى البين بمعنى الأعم وغير البين بمعنى الأعم **إلا أن القسمين الحاصلين على كل تقدير** أي صورة **إنما يسميان بالبين وغير البين** ولذا أوردهما المصنف في تقسيم واحد للاشتراك في إطلاق البين وغير البين على الأخص والأعم **قوله: يدوم كحركة الفلك فإنها** أي الحركة **دائمة للفلك**[1] **وإن لم يمتنع انفكاكها** أي الحركة **عنه** أي الفلك **بالنظر إلى ذاته قوله: بسرعة كحمرة الخجل** فإنها تزول عن معروضه بسرعة **وصفرة الوجل** أي الخوف فإنها أيضا تزول عن معروضها بسرعة **قوله: أو بطؤ** عطف على سرعة **كالشباب** فإنه يزول عن معروضه ببطؤ ...

---

[1] كون السماء متحركا هذا قول الفلاسفة وعندنا أن يكون السماء والأرض ساكنين كما هو تحقيق الإمام أحمد رضا قدس سره.

خاتمة

مفهوم الكلي يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبعيا والمجموع عقليا..

قوله: مفهوم الكلي أي ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى كليا منطقيا فإن المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى قوله: ومعروضه أي ما يصدق عليه مفهوم الكلي كالإنسان والحيوان يسمى كليا طبعيا لوجوده في الطبائع يعني في الخارج على ما سيجيء قوله: والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالإنسان الكلي والحيوان الكلي يسمى كليا عقليا إذ لا وجود له إلا في العقل...

قوله: مفهوم الكلي أي ما يطلق عليه لفظ الكلي من غير اعتبار تقييده بمادة **يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه[1] على كثيرين يسمى كليا منطقيا فإن المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى** أي المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين **قوله: ومعروضه أي ما يصدق عليه مفهوم الكلي كالإنسان والحيوان** فإن كلا منهما يصدق على كثيرين **يسمى كليا طبعيا لوجوده في الطبائع يعني في الخارج**؛ لأن الطبيعة لفظ مشترك في الحقيقة والخارج **على ما سيجيء قوله: والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض** أي من المنطقي والطبعي **كالإنسان الكلي والحيوان الكلي** إذ كل من الإنسان والحيوان معروض والكلي عارض له **يسمى كليا عقليا إذ لا وجود له إلا في العقل** أي للكلي العقلي وإذا دققت النظر في هذا المقام تجد أن

---

[1] الضمير عائد على الموصول أي الذي.

الكلي المنطقي أيضا لا وجود له إلا في العقل فلم لم يسم المنطقي بالعقلي؟ لأن وجه التسمية لا يجب أن يكون مطردا أي مانعا ...

وكذا الأنواع الخمسة ...

قوله: وكذا الأنواع الخمسة يعني كما أن الكلي يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الأنواع الخمسة يعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلا مفهوم النوع أعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالإنسان والفرس نوعا طبعيا ومجموع العارض والمعروض كالإنسان النوع نوعا عقليا ...

قوله: وكذا الأنواع الخمسة يعني كما أن الكلي يكون منطقيا وطبعيا وعقليا كذلك الأنواع الخمسة يعني الجنس والفصل والنوع والخاصة والعرض العام تجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث المذكورات مثلا مفهوم النوع أعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو يسمى نوعا منطقيا ومعروضه أي معروض مفهوم النوع كالإنسان والفرس نوعا طبعيا ومجموع العارض والمعروض كالإنسان النوع أي مجموع المنطقي والطبعي يسمى نوعا عقليا ...

....

وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئي أيضا فإنا إذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي أعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه أعني زيدا يسمى جزئيا طبعيا والمجموع أعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا ...

وعلى هذا المذكور **فقس البواقي** فمفهوم الجنس جنس منطقي ومصداقه كالحيوان طبعي ومجموعهما عقلي كالحيوان الجنس في الحيوان جنس ومفهوم الفصل فصل منطقي ومعروضه طبعي والمركب منهما عقلي كالناطق الفصل في الناطق فصل ومفهوم الخاصة خاصة منطقية وما صدقت عليه طبعية ومجموعهما عقلية كالضاحك الخاصة في الضاحك خاصة ومفهوم العرض العام عرض منطقي وما يقال عليه طبعي والمركب منهما عقلي كالماشي العرض العام في الماشي عرض عام **بل الاعتبارات الثلاث تجري في الجزئي أيضا فإنا إذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي أعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا ومعروضه أعني زيدا يسمى جزئيا طبعيا والمجموع أعني زيد الجزئي يسمى جزئيا عقليا** لكن فيه ضعفا فإن الجزئيات لا تحصل في العقل ولو أجريت الاعتبارات المذكورة في الجزئي لكان معنى الجزئي المنطقي أنه يبحث المنطقي عنه والمنطقي لا يبحث عن الجزئيات وأيضا الطبعية لا تستعمل إلا في الكليات فلا يصح قولنا جزئي طبعي والحق أن ارتكاب القول بجريان هذه الاعتبارات في الجزئيات قياسا على الكليات لا يخلو عن تكلف ...

والحق أن وجود الطبعي بمعنى وجود أشخاصه ...

قوله: والحق أن وجود الطبعي بمعنى وجود أشخاصه لا ينبغي أن يشك في أن الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فإن الكلية إنما تعرض المفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية وكذا في أن العقلي غير موجود فيه فإن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل ...

هذا أوان الشروع في تحقيق أن أيّ كلي من الكليات الثلاثة موجود في الخارج وأيّ كلي منها موجود في العقل **قوله: والحق أن وجود الطبعي بمعنى وجود أشخاصه**[1] **لا ينبغي أن يشك في أن الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فإن الكلية إنما تعرض المفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية** كما مر **وكذا** لا يشك **في أن** الكلي **العقلي غير موجود فيه** أي في الخارج **فإن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل** أي العقلي مركب من المنطقي والطبعي فإذا لا يوجد المنطقي في الخارج لا يوجد العقلي أيضا بالضرورة إذ المنطقي جزء للعقلي والعقلي كل وانتفاء الجزء يقتضي انتفاء الكل فعلم أن عدم وجود المنطقي والعقلي في الخارج وفاق ...

[1] الأشخاص هي الهُويّات البسيطة أي الشخصات والكليات منتزعات عنها.

......

وإنما النزاع في أن الطبعي كالإنسان من حيث هو إنسان الذي تعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج في ضمن أفراده أم لا؟ بل ليس الموجود فيه إلا الأفراد والأول مذهب جمهور الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف ولذا قال والحق هو الثاني ...

وإنما النزاع في أن الكلي **الطبعي كالإنسان من حيث هو إنسان الذي**[1] **تعرضه الكلية في العقل هل هو** أي الكلي الطبعي **موجود في الخارج في ضمن أفراده**[2] **أم لا** موجود في ضمن أفراده **بل ليس الموجود فيه** أي في الخارج **إلا الأفراد** أي أفراد الطبعي **والأول** أي وجود الطبعي في الخارج في ضمن أفراده **مذهب جمهور الحكماء** بأن استدلوا بأن الحيوان جزء هذا الحيوان وهذا الحيوان موجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج موجود فيه أيضا وفيه بحث لأنه إن أريد بهذا الحيوان ما صدق عليه هذا الحيوان كزيد مثلا فلا نسلم أن الحيوان جزء لزيد بل يجوز أن يكون زيد ماهية بسيطة لا جزء لها عقلا ولو سلم أن يكون لزيد جزء فهو جزء عقلي والجزء العقلي الموجود في العقل لا يلزم أن يوجد أيضا في الخارج وإن أريد بهذا الحيوان المفهوم التركيبي أعني زيدا الحيوان فهو جزئي عقلي والبحث عن وجود العقلي في الخارج قد مر أعني أن لا يشك في أن العقلي غير موجود في الخارج **والثاني** أي عدم وجود الطبعي في الخارج في ضمن أفراده **مذهب بعض المتأخرين ومنهم** أي من المتأخرين **المصنف** رحمه الله **ولذا قال** رحمه الله **و**المذهب **الحق هو الثاني** ...

---

[1] الموصول صفة للإنسان الأول.

[2] الضمير عائد على الكلي الطبعي.

......

وذلك لأنه لو وجد الكلي في الخارج في ضمن أفراده لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة كالكلية والجزئية ووجود الشيء الواحد في الأمكنة المتعددة وحينئذ فمعنى وجود الطبعي هو أن أفراده موجودة وفيه تأمل وتحقيق الحق في حواشي التجريد فانظر فيها ...

وذلك أي كونه حقا **لأنه لو وجد الكلي** الطبعي **في الخارج في ضمن أفراده لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة كالكلية والجزئية** بأن يكون زيد جزئيا لتشخصه الذاتي وكليا لكونه إنسانا فاجتمع الجزئية والكلية فيه واتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة باطل فوجود الطبعي في الخارج في ضمن أفراده باطل **و**أيضا لزم **وجود الشيء الواحد في الأمكنة المتعددة** بأن يكون زيد جزئيا موجودا في الباكستان والماهية الإنسانية التي هي كلي طبعي موجودة أيضا في الباكستان في ضمنه وعمرو جزئيا موجودا في المكة المكرمة والماهية الإنسانية في ضمنه موجودا فيها أيضا **وحينئذ فمعنى وجود الطبعي** في الخارج **هو أن أفراده** لا نفسه **موجودة** في الخارج **وفيه** أي في دلائل المذهب الثاني **تأمل** بأن يكون الشيء الواحد متصفا بالصفات المتضادة كما قيل كذا وجوده في الأمكنة المتعددة إنما يمتنع إذا كان الشيء الواحد جزئيا حقيقيا وأما إذا كان كليا فلا **وتحقيق الحق في حواشي التجريد فانظر فيها** أي في تلك الحواشي ...

فصل

معرّف الشيء ما يقال عليه لإفادة تصوره ...

قوله: معرف الشيء بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف شرع في البحث عنه وقد علمت أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو البحث عنه وعن الحجة وعرفه بأنه ما يحمل على الشيء أي المعرف ليفيد تصور هذا الشيء إما بكنهه أو بوجه يمتاز عن جميع ما عداه ...

قوله: معرّف الشيء بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه[1] **المعرف شرع** المصنف **في البحث عنه** أي عن ذلك المعرف[2] **وقد علمت** في ذيل قوله وموضوعه **أن المقصود بالذات فى هذا الفن هو البحث عنه** أي عن المعرف **وعن الحجة وعرفه** أي المعرف المصنف **بأنه** أي المعرف **ما يحمل على الشيء أي المعرف**[3] **ليفيد** هذا الحمل **تصور هذا الشيء إما بكنهه أو بوجه يمتاز** هذا الشيء أي المعرف **عن جميع ما عداه** ففي الأولى يكون المقصود بالذات هو الاطلاع على جميع الذاتيات كحمل الحيوان الناطق على الإنسان للتصور بالكنه والمطلوب في الثانية هو الامتياز عن جميع ما عداه كحمل الضاحك على الإنسان ثم قوله إما بكنهه أو بوجه يمتاز قضية مانعة الخلو أي يمكن أن يجتمع التصور بالكنه والتصور بالوجه كلاهما في مادة أو يوجد أحدهما لكن يمتنع رفعهما ...

---

[1] راجع إلى الموصول أي ما وهو الكليات.

[2] وأجزاءه.

[3] بفتح الراء.

ويشترط أن يكون مساويا أو أجلى فلا يصح بالأعم والأخص والمساوي معرفة وجهالة والأخفى ...

ولهذا لم يجز أن يكون أعم مطلقا؛ لأن الأعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في تعريف الإنسان فإن الحيوان ليس بكنه الإنسان؛ لأن حقيقة الإنسان هو الحيوان الناطق وأيضا لا يميز الإنسان عن جميع ما عداه؛ لأن بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الأعم من وجه وأما الأخص أعني مطلقا فهو وإن جاز أن يفيد تصوره تصور الأعم بالكنه أو بوجه يمتاز به عما عداه كما إذا تصورت الإنسان بأنه حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان في ضمن الإنسان بأحد الوجهين لكن لما كان الأخص أقل وجودا في العقل وأخفى في نظره ...

ولهذا أي لكون المقصود بالذات تصورا بالكنه أو بالوجه **لم يجز أن يكون** المعرف[1] **أعم مطلقا؛ لأن** المعرف **الأعم** من المعرف بالفتح **لا يفيد شيئا منهما** أي من التصور بالكنه وبالوجه **كالحيوان في تعريف الإنسان فإن الحيوان ليس بكنه الإنسان؛ لأن حقيقة الإنسان هو الحيوان الناطق وأيضا لا يميز** الحيوان **الإنسان عن جميع ما عداه؛ لأن بعض الحيوان هو الفرس مثلا وكذا الحال في** المعرف **الأعم من وجه** فإنه أيضا لا يفيد شيئا منهما فلا يقع معرفا بالكسر كالأبيض في تعريف الحيوان إذ الأبيض ليس بكنه الحيوان ولا يميز الحيوان عن جميع ما عداه لأن بعض الأبيض هو الحجر **وأما الأخص أعني مطلقا** إنما فسر الأخص بالمطلق لأن الأخص من وجه مذكور في قوله "وكذا الحال الأعم من وجه" **فهو** أي

---

[1] بكسر الراء.

الأخص مطلقا **وإن**[1] **جاز أن يفيد تصوره** أي تصور الأخص مطلقا **تصور الأعم بالكنه أو بوجه يمتاز** ذلك الأعم **به عما عداه كما إذا تصورت الإنسان بأنه حيوان ناطق فقد تصورت الحيوان في ضمن الإنسان بأحد الوجهين** إما بالكنه إذا كان الخاص متصورا بالكنه والعام ذاتيا له فتصور الخاص بالكنه مستلزم لتصور العام بالكنه إذ لو لم يحصل العام الذاتي بالكنه كيف يحصل الخاص بالكنه وإما بالوجه إذا كان الخاص كالإنسان متصورا بالعرض العام كالماشي فيتصور العام أي الحيوان في ضمنه فإن الماشي خاصة الحيوان يميزه عن جميع ما عداه فيرد الإشكال بأن الأخص مطلقا يفيد التصور بالكنه أو بالوجه فلم لم يجعل معرفا؟ فأجاب بقوله **لكن لما كان الأخص أقل وجودا** من الأعم **في العقل** أي أفراد الأخص قليلة في عين العقل فعلمه قليل أيضا وأفراد الأعم كثيرة فعلمه كثير أيضا ثم الأخص في وجوده يحتاج إلى الأعم إذ وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام ولا عكس **و**كان الأخص **أخفى في نظره** أي في نظر العقل كما رأيت ...

[1] "وإن" وصلية بمعنى "اگرچہ".

....

وشأن المعرّف أن يكون أعرف من المعرف لم يجز أن يكون أخص منه أيضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء أنه لا يجوز أن يكون مباينا للمعرف فتعين أن يكون مساويا له ثم ينبغي أن يكون أعرف من المعرف في نظر العقل؛ لأنه معلوم موصل إلى تصور مجهول هو المعرف لا أخفى و لا مساويا له في الخفاء والظهور ...

وشأن المعرف أن يكون أعرف من المعرف لم يجز أن يكون المعرف **أخص منه** أي من المعرف **أيضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء أنه لا يجوز أن يكون** المعرف **مباينا للمعرف**؛ لأن المباين للشيء يمتنع أن يحمل عليه حملا صادقا **فتعين أن يكون** المعرف **مساويا له** أي للمعرف فهذا البحث كله اختيار المتأخرين فأما المتقدمون فجوزوا التعريف بأي شيء يصلح لإفادة التصور مساويا كان أو أعم أو أخص **ثم ينبغي أن يكون** المعرف **أعرف** بمعنى أجلى **من المعرف في نظر العقل؛ لأنه** أي المعرف **معلوم موصل إلى تصور مجهول هو المعرف**[1] **لا أخفى** من المعرف وإلا فلا يفيد تصوره **ولا مساويا له** أي للمعرف **في الخفاء** كتعريف النار بأنه جسم كالنفس فإن النار سبق إلى الفهم من النفس **والظهور** كتعريف أحد المتضايفين بالآخر كان يقال الأب من له ابن والإبن من له أب ...

---

[1] صفة ل"مجهول".

والتعريف بالفصل القريب حد وبالخاصة رسم فإن كان مع الجنس القريب فتام وإلا فناقص ...

قوله: بالفصل القريب التعريف لا بد له أن يشتمل على أمر يختص بالمعرف ويساويه بناء على ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الأمر إن كان ذاتيا كان فصلا قريبا وإن كان عرضيا كان خاصة لا محالة فعلى الأول يسمى المعرف حدا وعلى الثاني رسما ثم كل منهما إن اشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وإن لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد أو كان هناك فصل قريب وحده أو خاصة وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا هذا محصل كلامهم وفيه أبحاث لا يسعها المقام ...

قوله: بالفصل القريب التعريف لا بد له أن يشتمل على أمر يختص بالمعرف ويساويه أي ذلك المعرف **بناء على ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الأمر** المختص بالمعرف **إن كان ذاتيا كان فصلا قريبا وإن كان عرضا كان خاصة لا محالة فعلى** التقدير **الأول** أي إن كان ذلك الأمر ذاتيا **يسمى المعرف حدا وعلى** التقدير **الثاني** أي إن كان ذلك الأمر عرضا يسمى المعرف **رسما ثم كل منهما** أي من الحد والرسم **إن اشتمل على الجنس القريب** مع الفصل القريب كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق أو الخاصة كتعريف الإنسان بأنه حيوان ضاحك **يسمى حدا** إنما سمي بالحد؛ لأن الحد في اللغة المنع وهذا المعرف أيضا يمنع دخول غير المعرف فيه **تاما ورسما** إنما سمي بالرسم؛ لأن الرسم هو الأثر وخاصة الشيء أثر من آثاره فلما كان هذا التعريف بخاصة المعرف سمي رسما **تاما وإن لم يشتمل على الجنس**

القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد مع الفصل القريب نحو الإنسان جسم ناطق أو الخاصة نحو الإنسان جسم ضاحك **أو كان هناك فصل قريب وحده** نحو الإنسان ناطق **أو خاصة وحدها** نحو الإنسان ضاحك **يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا هذا** المذكور **محصل كلامهم وفيه** أي في تحصيل كلام المناطقة **أبحاث** أي تحقيقات يطول الكلام بذكرها كما كيف يجعل المعرف أجلى من المعرف؟ كيف يكون التقدم والتأخر في الذاتيات والعرضيات حين التعريف؟ متى يكون التعريف بالحد التام؟ ومتى بالحد الناقص؟ وكذا حال الرسم واعتراضات مع أجوبتها منها أن الحد التام كالحيوان الناطق لا يجوز حمله على معرفه أي الإنسان لأن الحمل يقتضي التغاير مع أن الحد التام عين المحدود والجواب أن الحمل في الأصل هو التغاير من وجه مع الاتحاد في الوجود فلا شك أن بين الإنسان والحيوان الناطق تغايرا من وجه مع الاتحاد في الوجود أي هنا تغايرا إجمالا مع الاتحاد تفصيلا ومنها أن التعريف بالمثال مشهور مع أن المثال قد يكون أخص كقولنا الاسم كزيد والجواب أن التعريف بالحقيقة لا بالمثال الأخص أعني الاسم ممثل بزيد مثلا **لا يسعها** أي تلك الأبحاث **هذا المقام** ...

ولم يعتبروا بالعرض العام ...

قوله: ولم يعتبروا بالعرض العام قالوا الغرض من التعريف إما الاطلاع على كنه المعرف أو امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلذا لم يعتبروه في مقام التعريف والظاهر أن غرضهم من ذلك أنه لم يعتبروه منفردا وأما التعريف بمجموع أمور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الإنسان بماش مستقيم القامة وتعريف الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة وهو معتبر عندهم كما صرح به بعض المتأخرين ...

قوله: ولم يعتبروا التعريف بالعرض العام؛ لأنهم **قالوا الغرض من التعريف** أحد الأمرين **إما الاطلاع على كنه المعرف أو امتيازه** أي المعرف **عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما** أي من الكنه والامتياز كتعريف الإنسان بأنه ماش إذ الإنسان ليس حقيقة الإنسان و لا يميزه عن جميع ما عداه كالفرس والبقر والغنم **فلذا** أي فلعدم إفادة العرض العام شيئا من التصور بالكنه وبالوجه **لم يعتبروه** أي العرض العام **في مقام التعريف** ثم هنا اعتراض ورد على قول المصنف إنهم جوزوا التعريف بأمور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن مجموعها مختص به فكيف يصح قول المصنف ولم يعتبروا بالعرض العام فدفعه بقوله **والظاهر أن غرضهم من ذلك** أي عدم الاعتبار بالعرض العام في مقام التعريف **أنه لم يعتبروه** أي العرض العام **منفردا** أي وقت كونه منفردا كتعريف الإنسان بمستقيم القامة **وأما التعريف بمجموع أمور كل واحد منها** أي من تلك الأمور **عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه** أي ذلك المعرف **كتعريف الإنسان بماش مستقيم القامة**؛ إذ الماشي منفردا يوجد في الإنسان والفرس كذا مستقيم القامة يوجد في الإنسان

والشجر لكن مجموعهما مختص بالإنسان **وتعريف الخفاش بالطائر الولود** فإن الطيران يوجد فيه وفي سائر الطيور والولادة فيه وفي الإنسان لكن المركب منهما يختص بالخفاش **فهو** أي التعريف بالمجموع **تعريف بخاصة مركبة وهو** أي ذلك التعريف **معتبر عندهم كما صرح به** أي بذلك التعريف **بعض المتأخرين**...

وقد أجيز في الناقص أن يكون أعم ...

قوله: وقد أجيز في الناقص أن يكون أعم إشارة إلى ما أجازه المتقدمون حيث حققوا أنه يجوز التعريف بالذاتي الأعم كتعريف الإنسان بالحيوان فيكون حدا ناقصا أو بالعرض العام كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا بل جوزوا التعريف بالعرض الأخص أيضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن المصنف رحمه الله لم يعتد به لزعمه أنه تعريف بالأخفى وهو غير جائز أصلا ...

قوله: وقد أجيز في الناقص حدا كان أو رسما **أن يكون أعم** اعلم أن المتقدمين جوزوا التعريف بأي شيء يصلح لإفادة تصور المعرف مساويا كان أو أعم أو أخص كما مر فأشار المصنف **إشارة إلى ما أجازه المتقدمون حيث حققوا أنه يجوز التعريف بالذاتي الأعم كتعريف الإنسان بالحيوان فيكون** هذا **حدا ناقصا** فعلم أن التعريف بالذاتي الأعم غير جائز في الحد الكامل **أو** أنه يجوز التعريف **بالعرض العام كتعريفه أي الإنسان بالماشي فيكون** هذا **رسما ناقصا** فثبت أن التعريف بالعرض العام غير محقق في الرسم الكامل **بل جوزوا التعريف بالعرض الأخص أيضا كتعريف الحيوان بالضاحك** فيكون رسما ناقصا فإن العرض الأخص لشيء خاصة غير شاملة له والتعريف بالخاصة فقط رسم ناقص **لكن المصنف رحمه الله لم يعتد** أي لم يعتبر **به** أي بالعرض الأخص في أمر التعريف **لزعمه** رحمه الله **أنه** أي التعريف بالأخص **تعريف بالأخفى** لكون الأخص أقل وجودا في العقل من الأعم **وهو** أي التعريف بالأخفى **غير جائز أصلا** لعدم الفائدة...

كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ ...

قوله: كاللفظي أي كما أجيز في التعريف اللفظي كونه أعم كقولهم السعدانة نبت

قوله: تفسير مدلول اللفظ أي تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما في المعرف الحقيقي فافهم ...

قوله: كاللفظي أي كما أجيز في التعريف اللفظي كونه أي كون المعرف **أعم** من المعرف **كقولهم السعدانة نبت** فإنه أعم من السعدانة لصدقه على السعدانة[1] وسائر النباتات أجيز في التعريف الحقيقي أيضا كونه أعم منه عند المتقدمين **قوله: تفسير مدلول اللفظ أي تعيين**[2] **مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر** ففي التعريف اللفظي إحضار معان جزئية محفوظة في الخزانة عند المدرك مرة ثانية ليتعين أن هذا المعنى موضوع بإزاء ذلك اللفظ فالمقصود هنا توضيح المعنى الذي وضع له إما بلفظ مرادف كقولهم الغضنفر أسد وإما بلفظ أعم كقولهم السعدانة نبت **فليس فيه** أي في التعريف اللفظي **تحصيل** أمر **مجهول من** أمر **معلوم كما** هو أي تحصيل المجهول من المعلوم **في المعرف الحقيقي فافهم** إشارة إلى الاختلاف الواقع في أن التعريف اللفظي من المطالب التصورية أو التصديقية فاختار السيد السند الشريف أن اللفظي من المطالب التصديقية والحق أنه من المطالب التصورية لأنه يقع في جواب ما و"ما" يقع في جواب ما يكون تصورا كما مر كوقوع

---

[1] بضم السين.

[2] إشارة إلى أن التفسير بمعنى التعيين.

الأسد في جواب ما الغضنفر؟ فليس هنا حكم حتى يكون تصديقا فثبت أن الأسد تصور واقع في جواب ما فعندئذ يكون التعريف اللفظي من المطالب التصورية ...

تمّ الجزء الأوّل بعون الله تعالى وبفيضان حبيبه الأعلى